وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر

للفترة 1989-2008

-الأهداف والأدوات-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: الاقتصاد الصناعي

إعداد الطالب:
نذير مياح

إشراف الدكتور:
عبد الوهاب بن بريكة

لجنة المناقشة

الدكتور الطيب داودي	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر - بسكرة	رئيساً
الدكتور عبد الوهاب بن بريكة	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مقرراً
الدكتورة حدة رايس	أستاذة محاضرة	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مناقشة
الدكتور عبد الله خبابة	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف - مسيلة	مناقشاً

الموسم الجامعي 2009 / 2010

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر

للفترة 1989-2008

-الأهداف والأدوات-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الصناعي

إعداد الطالب:

نذير مياح

إشراف الدكتور:

عبد الوهاب بن بريكة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين الذين يرجع لهما الفضل في تعليمي،

جزاهما الله خيرا

وبلوغ هذه المرتبة العلمية بعد توفيق الله عز وجل وجهدهما المتواصل،

جهود ثمار سنوات من الدراسة

إلى أفراد العائلة الكبيرة إخوتي وأخواتي وأقربائي.

الدكتور الطيب داودي	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر - بسكرة	رئيساً
الدكتور عبد الوهاب بن بريكة	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مقرراً
الدكتورة حدة رايس	أستاذة محاضرة	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مناقشة
الدكتور عبد الله خبابة	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف - مسيلة	مناقشاً

الموسم الجامعي 2009 / 2010

كلمة شكر

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه
الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل فائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ
المشرف عبد الوهاب بن بريكة على النصائح التي أسداها.

كما أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة:
د/ الطيب داودي، د/ حدة رايس، د/ عبد الله خبابة.
على كل التوجيهات التي قدموها لي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو
من بعيد في إنجاز هذا العمل.

ملخص:

تعالج هذه المذكرة البحثية موضوع السياسة الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية استناداً إلى واقع الاقتصاد الجزائري وما أفرزته (هذه السياسة) من متناقضات ومشاكل على مستوى الدولي وعلى مستوى المحلي وهذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول السياسة الصناعية المنتهجة بخصوص قطاع المحروقات الجزائري، وهذا من خلال البحث عن الإطار النظري للسياسة الصناعية، تصور أبعادها، وكذا اندماجها الاقتصادي في ظروف متغيرة بالاعتماد على الفكر الاقتصادي وعلى تقلبات الظرف الاقتصادي الدولي.

فهذه الدراسة هي محاولة لإعداد نظرة علمية وعملية للسياسة الصناعية لقطاع المحروقات خاصة وأن بعض الإصلاحات التي مست قطاع المحروقات في الجزائر لم تسمح بإعادة هيكلته، فمثل ما كان ارتفاع الإيرادات البترولية ناتجة عن تطور الظرف الاقتصادي وليس ناتج عن فعالية سياستها الصناعية أو حتى السياسة الطاقوية العالمية، لهذا السبب فإنه يظهر من الضروري تبني نهج إصلاح هيكلي لهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصناعية، السياسة الاقتصادية، التنمية الصناعية، هيكل الصناعة، التقلبات الدولية ...

Résumé:

Cette thèse traite, le sujet de la politique industrielle pour le secteur des hydrocarbures algérien, basé sur la réalité de l'économie al gérienne et la résultante (politique), des contradictions et des problèmes au niveau international et au niveau local et ce en vue d'établir une approche scientifique sérieuse sur la politique industrielle plaidant pour le secteur des hydrocarbures algériens, et cela en cherchant le cadre théorique de la politique industrielle, la perception de ses dimensions, ainsi que l'intégration économique dans la variable en fonction des circonstances de la pensée économique et aux aléas de la situation économique internationale.

Cette étude est une tentative d'établissement des fondements scientifique et et pratiques de politique industrielle pour le secteur des hydrocarbures, surtout que toutes les réformes ayant touché le secteur des hydrocarbures en Algérie n'ont pas permet son restructuration, c'est ce que la hausse des recettes pétroliers est due à l'évolution de la conjoncture économique et non à l'efficacité de la politique industrielle. ou même de la politique énergétique mondiale. Pour cette raison, qu' il apparaît nécessaire d'adopter le chemin de réforme structurelle du secteur.

Mots clés: politique industrielle, politique économique, le développement industriel, la structure de l'industrie, les fluctuations de l'international ....

خطة البحث:

المقدمة العامة

الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة الصناعية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: السياسة الصناعية

المبحث الثالث: هيكل (بنية) الصناعة
المبحث الرابع: دعم التنمية الاقتصادية وفق السياسة الصناعية
خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: المحروقات في الجزائر :تاريخها، إمكانياتها
تمهيد
المبحث الأول: الموارد الناضجة وأهميتها الاقتصادية
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري الريعي
المبحث الثالث: إمكانات المحروقات الجزائرية
خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: جوانب السياسة الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية
تمهيد
المبحث الأول: الصناعة الطاقوية في خضّم التقلبات الدولية
المبحث الثاني: السياسة الصناعية للقطاع في ظّل الإصلاحات الاقتصادية
المبحث الثالث: السياسة الصناعية بخصوص الاستثمار الأجنبي في القطاع
خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة العامة

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	- المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية.	06
02	- حجم الطاقة الحرارية التي تولدها بعض مصادر الطاقة عند مستوى استغلال	50

	كيلوغرام واحد من كل منها.	
03	- مقارنة الاحتياطي المؤكد من البترول الجزائري مع بقية الدول العضوية في منظمة الأوبك، ونسب الاحتياطات العالمية وهذا في نهاية عام 2008.	72
04	- مقارنة الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي الجزائري مع أكبر عشر دول في الريادة وهذا في نهاية عام 2008.	73
05	- مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري.	77
06	- أهم العناصر المعاصرة الدافعة للتقلبات والتحولات الدولية.	89
07	- نسب تملك شركة سونطراك في مجمل فروع المشاركة فيها وهذا على المستوى الوطني في نهاية عام 2006.	102
08	- نسب تملك شركة سونطراك في مجمل فروع المشاركة فيها وهذا على المستوى الدولي في نهاية عام 2006.	103

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة

01	- مراحل السياسة الاقتصادية.	05
02	- المربع السحري لكالدور Kaldor.	08
03	- التمييز بين الصناعة وسوق المنتجات.	13
04	- التمييز بين الصناعة والسوق.	15
05	- المنهج الأساسي للتحليل الكلاسيكي لعلم اقتصاديات الصناعة.	22
06	- المنهج الأساسي للتحليل الحديث لعلم اقتصاديات الصناعة.	23
07	- القوى المنافسة الخمس لـ Porter.	26
08	- مراحل عقبات التنمية عند نيركسه (Nurkse) في البلدان النامية.	37
09	- جذور الميزة التنافسية.	48
10	- العرض والطلب في أسواق الطاقة.	58
11	- توزيع المحروقات الجزائرية التي تم نقلها عبر شبكة النقل بالأنابيب لعام 2006.	75
12	- العلاقات التنظيمية القائمة في قطاع المحروقات وهذا بين مختلف الهيئات من خلال قانون 1986.	111
13	- جزء من منهج علاقات التحليل القطاعي للمحروقات الجزائرية في أواخر عام 1986.	114
14	- العلاقات التنظيمية القائمة في قطاع المحروقات وهذا بين مختلف الهيئات من خلال قانون 1991.	117

15	- جزء من منهج علاقات التحليل القطاعي للمحروقات الجزائرية في أواخر عام 1991.	121
16	- مخطط يبين كيفية تخفيف القوة العمومية عن المؤسسة الوطنية سونطراك.	125

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	- بعض وزراء الطاقة والمناجم. - رؤساء المدراء العامين (PDG) لمجموعة شركة سونطراك منذ عام 1964.	136
02	- معاملات التحويل في صناعة المحروقات.	137
03	- التدفقات اليومية للبترول الخام والمكرر لدول المنضوية لمنظمة الأوبك (OPEC) وهذا في عام 2008.	138
04	- الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول الخام بين عامي 1989-2008. - الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي بين عامي 1989-2008.	139
05	- البترول الخام والغاز الطبيعي الجزائري في حالات الاحتياطي المؤكد والإنتاج والتصدير بين عامي 1989-2008.	140

المقدمة العامة

تمهيد

تتجلى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان من خلال السياسات والنظم المتبعة ومن خلال الهياكل والأجهزة إلى جانب الميكانزمات التي تعتمد عليها في ضبط وتنظيم أداء هذه الهياكل والأجهزة في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لما يشهده من تقلبات دولية.

إن التنمية الصناعية لقطاع المحروقات – التي تعتبر من القطاعات الرأسمالية العالية – ترتكز أساسا على العقود الطويلة المدى سواء في مجال الاستثمار أو مجال التموين، بالتأثير على مختلف المتعاملين: الدول المصدرة، المنشآت، المنشآت المالية، الدول المستوردة. وبفضل هذا المبدأ الناتج عن روح التعاون بين مختلف هذه الأطراف في هذا القطاع.

لذلك فإن قطاع المحروقات في الجزائر تطور عبر العديد من المواثيق والاتفاقيات، وإعطاء الاهتمام والرعاية البالغين نظراً لما يكتسية هذا القطاع من فعالية في إمداداته لوسائل التراكم الداخلي والخارجي المرتبط بتنويع الهياكل الاقتصادية والتصنيع الجزائري.

ولذلك يكون في الاعتقاد أن تغيير الإطار القانوني الذي ينظم سوق المحروقات يجب أن يكون بشكل تفاهمي وتدريجي بين مختلف المتعاملين، ليسمح لهم بعد ذلك بالتكيف مع الوضعيات والحالات الجديدة

المقررة مع تحديد السبل (الأهداف) والوسائل اللازمة للحفاظ على مصالح الجميع وهذا في إطار المسعى الحكومي وفق تطبيق السياسة الصناعية.

الإشكالية:

ومن خلال هذا المنطلق تبرز إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هي السياسة الصناعية المنتهجة من قِبل الجزائر في قطاع المحروقات في ظـّل التقلبات الدولية ؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب الموضوع فقد ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

أ- ما هي المعايير أو الأبعاد من أجل محاولة ضبط تدابير السياسة الصناعية ؟

ب- ما هي ظروف تبني السياسات الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية ؟

ت- كيف تم تجسيد السياسة الصناعية لهذا القطاعفي ظّل هذه التقلبات ؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث فقد اعتمدنا إختبار الفرضيات التالية:

أ- لإعطاء السياسة الصناعية لقطاع المحروقات بعدًا استراتيجياً يجب إعداد اندماجها الاقتصادي، بحيث تتعامل مع مستجدات الظّرف الاقتصادي الدولي؛

ب- يعود ضعف فعالية السياسة الصناعية لقطاع المحروقات إلى افتقادها للإطار الفكري والعلمي الذي يسمح لها بالإحاطة بكل الظروف؛

ت- كل محاولة لإصلاح السياسة الصناعية لقطاع المحروقات دون الأخذ بإمكانات القطاع سوف يحد من فعالية هذا الإصلاح.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية موضوع البحث من خلال عاملين:

أ- يتمثل العامل الأول في كون السياسة الصناعية لقطاع المحروقات من بين أولوية الأولويات لدى السلطات العمومية لدورها في حّل إشكالية التمويل وفي تجسيد الاختيارات الاقتصادية، إلا أنها لا تحضى

بالقدر الكافي من الأولوية في الجزائر، نظرا لوجوده، غير أنه لا يمكن أن يستمر الوضع على هذا الحال خاصة وأن الطرح السائد حاليا هو كيفية تسيير مرحلة ما بعد المحروقات؛

ب- أما العامل الثاني، فيرتبط بالتحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي و الخارجي والخارجي والمتمثلة في مباشرة عملية الإنعاش الاقتصادي، إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا المفاوضات الجارية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كلها مظاهر تحفز على الإصلاح الاقتصادي الذي لا يجب أن يتم بمعزل عن إصلاح السياسة الصناعية لقطاع المحروقات وبالتالي تجاوز الإجراءات المؤقتة.

أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي في إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

أ- إعداد إطار نظري مرجعي للسياسة الصناعية بهدف مسايرة السّياق الاقتصادي الجديد، وهذا من حيث تحديد أهداف هذه السياسة وتحديد آلية عمل أدواتها أيضاً ؛

ب- تصور دعائم بناء هيكل النظام للمحروقات الذي تنفذ من خلاله السياسة الصناعية للمحروقات، مما يسمح بإيجاد حل لمشكلة الإصلاحات لقطاع المحروقات المطروحة حالياً في الأواسط المهنية والجامعية؛

ت- إبراز آفاق الاندماج الاقتصادي للسياسة الصناعية للمحروقات من خلال معايير تستمد قيمتها من الواقع الاقتصادي، مما يؤدي إلى تفعيل السياسة الصناعية للمحروقات ضمن النظّام الاقتصادي الكلّي.

تحديد إطار الدراسة:

ويتحدد نطاق هذه الدراسة بما يلي:

أ- تهتم هذه الدراسة بالتأطير الأكاديمي لموضوع السّياسة الصناعية للمحروقات بهدف تفعيل نظام سياسة قطاع المحروقات في الجزائر وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الوضع الاقتصادي الدولي وأكثر مرونة مع الرهانات المستقبلية، وعلى هذا الأساس فإن التجربة الجزائرية في التعامل مع إشكالية السياسة الصناعية لقطاع المحروقات هي المرجع الرئيسي لطرح مختلف التصورات حول الموضوع، لا سّيما فيما يتعلق بتحديد إطار العام لمسار الإصلاح سياسة قطاع المحروقات مستقبلاً ؛

ب- بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار وكمنطلق مرحلة انتهاج نظّام اقتصاد السوق وبداية الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في الجزائر، أي من نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر والتي تميزت وجود اتجاه واسع نحو إعادة النّظر في كل أشكال السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في العناصر التالية:

أ- تناول موضوع له علاقة مع التخصص الذي زاولت فيه دراستي في مرحلة ما بعد التدرج "الاقتصاد الصناعي"؛

ب- أهمية السياسة الصناعية لقطاع المحروقات ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية، مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم؛

ت- الجمود والسلبية أحيانا اللذان يطبعان على السياسة الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية اتجاه المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة، والتي أدت إلى محدودية الإصلاح السياسة الاقتصادية

واقتصارها على الجانب الشكلي فقط؛

ث- إفرازات الحركية المتنامية لعولمة الاقتصاد بانفتاح الأسواق وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية مما يستلزم تفعيلا حقيقيا للسياسة الصناعية لقطاع المحروقات، بهدف ضمان اندماجه ضمن هذا السّياق؛

ج- الوضعية الاقتصادية للجزائر التي عرفت منذ الاستقلال ارتباطًا وثيقًا بخيارات سوق قطاع المحروقات بشكل عام. هذا القطاع مازال يتطور عبر الزمن من خلال مختلف إنتاجاته من البترول الخام والغاز الطبيعي حيث يساهم منذ بداية القرن الحالي في تشكيل 41 % من الناتج المحلي الخام PIB (لم يشكل قطاع المحروقات سنة 1987 سوى 15 % من PIB)، و97 % من وسائل الدفع الخارجي (حجم الصادرات و التي تضمن بدورها تمويل التنمية الاقتصادية)، و77 % من إرادات ميزانية الدولة.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للسياسة الصناعية

تمهيد

الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة الصناعية

تمهيد

كان أول من تنبه إلى ترتيب نظام السوق هو آدم سميث، الذي مازال كتابه الكلاسيكي "ثروة الأمم" (1776) قرأ حتى الآن. و قد نادى سميث بمبدأ " اليد الخفية" ويقول هذا المبدأ أنه في سعي الفرد الأناني لتحقيق مصلحته الشخصية، التي تقوده وكأنها يد خفية، يتحقق الخير الأفضل للجميع وفي واحد من أشهر المقاطع في علم الاقتصاد، يجد سميث تناغماً بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

يسعى كل فرد لتوظيف رأس ماله بحيث يكون نتاجه هو الأكبر قيمة، وهو بشكل عام لا يقصد من وراء ذلك خدمة المصلحة العامة، ولا يعرف إلى أي مدى يمكن أن يخدمها وهدفه هو أمنه الخاص،

وكسبه الخاص. وبعمله هذا تقوده يد خفية لخدمة غاية لا تشكل جزءا من مقصده، وسعيه لخدمة مصلحته الخاصة فإنه يخدم مصلحة المجتمع بطريقة فعالة أكثر مما لو قصد خدمة المجتمع فعلاً . [1]

وقد ألهمت تأملات سميث في طريقة عمل آلية السوق علماء الاقتصاد المعاصرين (سواء منهم المعجبين بالرأسمالية أو الناقدين لها) إلا أننا، وبعد أكثر من قرنين من التجارب والفكر، ندرك هدف هذا المذهب ونواحي قصوره الواقعية، فنحن نعرف بأن السوق يخذلنا في بعض الأحيان وأن ثمة نواحيُ تفشل اقتصاد السوق وأن الأسواق لا تقود دائماً لتحقيق أكفء النتائج .

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإتباع للخروج من هذه الأزمة. ولقد توالت فيما بعد العديد من أوجه فشل السوق وتم التيقن من إسقاط النظرية الكلاسيكية في الكثير من الأزمات ومنها مؤخرًا الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 وأزمة فقاعات شركات الأنترنات في أواخر القرن العشرين وكذا الأزمة المالية العالمية بداية من أكتوبر عام 2008.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية

من المفيد أولاً أن نبدأ بمقصود بالسياسة الاقتصادية، ولإثبات أن إنجاز سياسة اقتصادية تعني وضع خيارات في محيط من القيود.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية: المفهوم، الأنواع

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة، ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما

[1]- بول آ. ساموبلسن وآخرون ، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص: 53.

استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية. [1]

من جهة أخرى تنتمي السياسة الاقتصادية إلى الشق الثالث من النظام الاقتصادي الذي يحتوي على ثلاث جوانب : [2]

1- الفلسفة الاقتصادية أو المذهبية التي ينتمي لها هذا النظام كالليبرالية و الاشتراكية..؛

2- الأهداف العامة التي سطرها المجتمع لنفسه في المجال الاقتصادي؛

3- آليات و وسائل تحقيق هذه الأهداف ميدانيا، وهو ما يعبر عنه بالسياسة الاقتصادية التي ارتبطت في أذهان الكثيرين بالسياسات الحكومية باعتبار أن الدولة هي التي ترسم و تباشر تنفيذ و متابعة مختلف السياسات التربوية و التعليمية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية طبع ًا.

ثمة عدة مقاربات للسياسة الاقتصادية حاولت تحديد ماهيتها ومجالاتها وأهدافها تباينت فيها الأفكار والمفاهيم حسب نظرة كل اقتصادي والمدرسة التي ينتمي إليها، فإذا كانت المرجعية الاشتراكية القائمة على الدور المركزي المهيمن على الدولة في النشاط الاقتصادي قد حسمت أمورها منذ البداية بإعطاء الأولوية المطلقة للسياسات الاقتصادية الحكومية وإهمال أو محاربة القطاع الخاص فيما يعرف

بالمخططات الثلاثية والرباعية والخماسية، فإن الأمر يختلف في بقية المرجعيات والأنظمة الاقتصادية.

ففي ظل النظام الليبرالي الحر القائم على مذهبية السوق وحرية المبادلات والدور المحدود والهامشي للدولة، لم تعرف السياسات الاقتصادية مجالها في النظام الرأسمالي فكراً وممارسة إلا بعد

أزمة الكساد الأعظم سنة 1929 عندما علت أصوات بعض الاقتصاديين الرأسماليين يتقدمهم جون مينارد كينز للمطالبة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

إن أي سياسة اقتصادية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة وسائل، وحسب تعريف ايليان موسي (Eliane Mossé) هي: « مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل ». [3]

---

[1]- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص:42.

[2]- جمال سالمي، **السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص:01.

[3]- Jacques Muller et autres**, économie – Manuel et application**, 3ème édition, Paris, DNOD, 2002., p. 187.

هذا التعريف يبين أن السياسة الاقتصادية تقتضي تدخل الدولة عكس اقتصاد السوق الذي يقوم على المبدأ المعروف "دع الأشخاص يعملون، دع السلع تمر"

فيما يعرفها محمد أنس الزرقاء ذو المرجعية الإسلامية بأنها « السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع ».[1] وهو التعريف الذي لا يكتفي بالجانب الاقتصادي فقط (=السعي) ولا حتى بمجرد الوصول للغاية الاجتماعية والهدف النهائي من السياسة الاقتصادية (=الرفاهية الاجتماعية) بل يقيد ذلك كله بالجانب الشرعي الذي لا يسمح باستخدام وسائل غير شرعية وغير مباحة في السياسة الاقتصادية.

إن السياسة الاقتصادية تهدف على الأجل الطويل للوصول إلى عدد من الأهداف التي تشترك فيها كل السياسات الاقتصادية مثل: التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة، تحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين، وتختلف الأهداف عن الغايات، فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى الغايات، بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، مثلما يوضح المخطط المختصر:

الشكل رقم (01): مراحل السياسة الاقتصادية

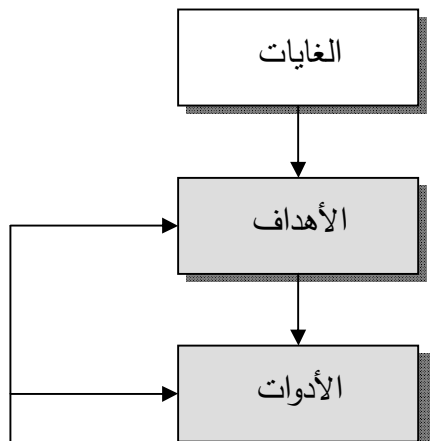

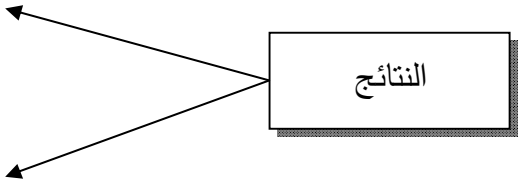

أنواع السياسات الاق **المصدر:** Jaque Muller et autres, **Ibid**, **p: 188.**

نميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، السياسات الظرفية(المؤقتة) والسياسة الهيكلية:

أ- السياسات الظرفية: تهدف هذه السياسات إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل (كتوازن سوق العمل، توازن سوق السلع والخدمات، التوازن الخارجي..)؛

ب- السياسات الهيكلية: بينما تهدف هذه السياسات إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشياً مع التطورات الاقتصادية.

ومع ذلك فقد يقع تداخل بينهما إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا وتؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، وعموماً يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي :

جدول رقم (01): المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية

	السياسات الهيكلية	السياسة الظرفية

المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: Ibid

وتستعمل السياسة الاقتصادية العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، السياسة الضريبية، السياسة الميزانية...

1- اختيار السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية (خاصة في الدول الصناعية) إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية على الأجل القصير: توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)، توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب ونمو الإنتاج) وتوازن خارجي (للسلع، الخدمات ورؤوس الأموال)، ومن ثم تختار هذه الدول عادة ما بين: [1]

أ- سياسة الاستقرار

وهي سياسة اقتصادية تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات نقدية وميزانية تقييدية، وعموماً سياسة الاستقرار تركز على محاربة التضخم وتخفيضه مقارنة مع أهم الشركاء الاقتصاديين للبلد المعني، لأن تخفيض التضخم يعني من جهة أخرى استرجاع تنافسية الأسعار للمؤسسات ومنه زيادة القدرة على التصدير فزيادة النمو والشغل.

ب- سياسة الإنعاش

وهي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي أي زيادة الإنتاج، والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية (زاوية نظر كينزية).

2- اختيار السياسة الاقتصادية الهيكلية

[1]- عبد الله بلوناس، **الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:204.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات البيئة الدولية وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، وتمس كل القطاعات الاقتصادية، [1] ونشير إلى أن معظم الاقتصاديين يشيرون إلى أن السياسة الاقتصادية الهيكلية تتكون من شقين هما:

أ- السياسة الصناعية؛

ب- السياسة الاجتماعية.

ويكون تدخل الدولة هنا من خلال تأطير ميكانيزمات السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، تحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة، ويكون تدخل الدولة في الأسواق تدخلاً بعدياً من خلال: دعم البحث والتنمية، دعم التكوين، دعم التجديد والابتكار، تحسين مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب.

هذه عموماً الخطوط العريضة لأي سياسة اقتصادية ذاتية خاصة في الدول الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية.

أم بالنسبة للدول النامية – ومنها الجزائر- والتي أغلبها أبرمت برامج للإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية وفق هذه البرامج هي عادة ما تنقسم إلى قسمين مثلما أشرنا إلى ذلك في فصول سابقة: سياسات الاستقرار على الأجل القصير وهدفها كبح الطلب وجعله في مستوى العرض أي أن تعيش الدولة في حدود إمكانياتها المتاحة من خلال سياسة ميزانية ونقدية تقييدية، وسياسات التصحيح الهيكلي على الأجل المتوسط والطويل يكون هدفها هو زيادة العرض ورفع معدل النمو الاقتصادي، بينما تعارض هذه المؤسسات سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تقوم على التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي.

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 205.

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية

مما سبق نصل إلى رسم الأهداف الكبرى لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، حيث صّمم الاقتصادي نيكولا كالدور[*] (N. Kaldor) عام 1960 نموذج يستعرض فيه الأهداف الكبرى السياسة الاقتصادية الذي سمي بالمربع السحري لكالدور، حيث لقي قبول واسع لأغلب الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية، وتجلى في أربع (04) أهداف كبرى وهي:

1- تحقيق معدل نمو مرتفع،

2- التحكم في التضخم،

3- محاربة البطالة و توفير الشغل،

4- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

حيث يمكن تمثيل نموذج المربع السحري لكادور (N. Kaldor) في الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (02): المربع السحري لكالدور Kaldor

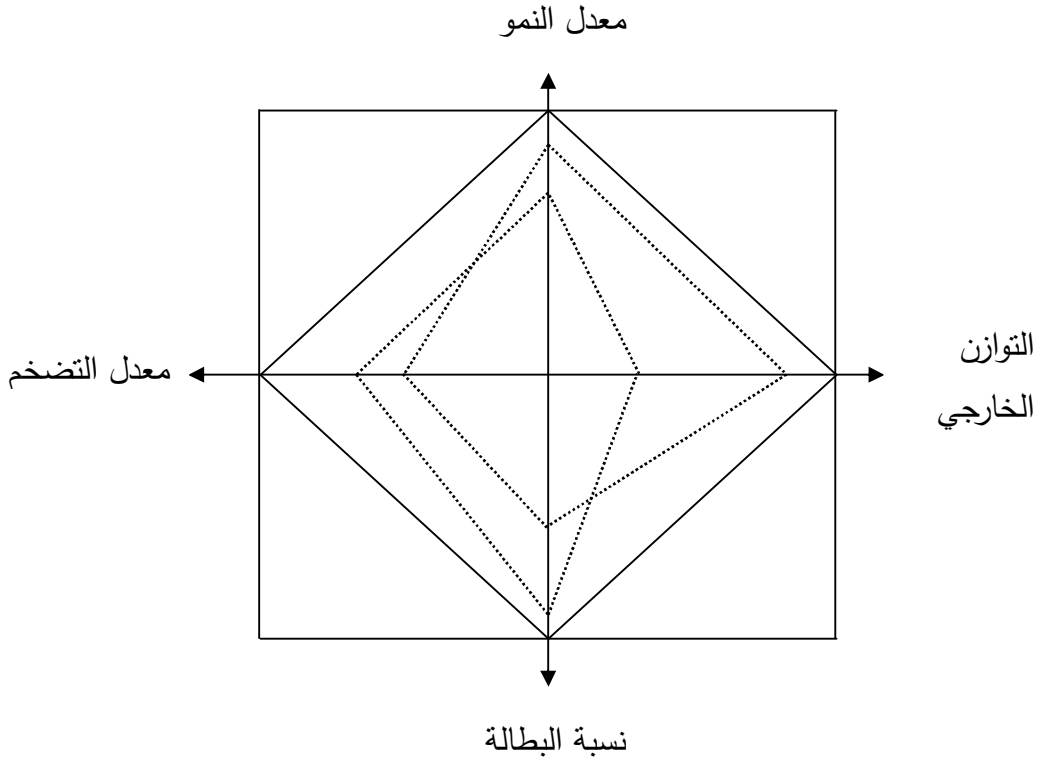

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 206.

[*]- ينتمي الاقتصادي نيكولا كالدور للمدرسة النقدية الأمريكية.

وتكون وفق هذا المنظور الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع (بالخط المتقطع) أكبر معبرة عن الأهداف الأربعة:

- لا بطالة؛
- لا تضخم؛
- معدل نمو مرتفع؛
- فائض مهم في ميزان المدفوعات.

هذا النمو يجب أن يكون على أعلى مستوى ممكن ولكن يجب أن يتم ذلك عن طريق الحفاظ على توازن القيود الثلاثة الأخرى (معدل التضخم، انخفض مستوى البطالة، ميزان المدفوعات). وهذه الحالة من الصعب تحقيقها في ظّل هذه المعارضة . حيث تمثل أفضل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاقتراب من الأمثلية. ليعود بعدها كالدور (KALDOR) في عام 1966 ليميل للتوجه الكينزي (keynésienne) في قانون (KALDOR-VERDOORN) الذي ينص على وجود علاقة بين معدل النمو للاقتصاد الدولي مع تلك المتغيرات الثلاثة الأخرى لها،[1] كما اقترح كذلك قيم كمية للمربع السحري (le carré magique) جاءت كما يلي: [2]

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB): بنسبة 5%سنوياً .
2- معدل التضخم: 0%سنوياً .
3- معدل البطالة: 0% سنوياً.
4- رصيد ميزان المدفوعات (% من PIB): صفر أو ايجابية.

إن هناك ترابطاً بين أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة فكل محاولة لرفع معدل النمو الاقتصادي يصاحبه تدهور في رصيد الميزان التجاري، وكل خفض لمعدل النمو الاقتصادي يصاحبه تحسن في الميزان التجاري، أي أن كل محاولة لتحريك النمو الاقتصادي تصطدم بالقيد الخارجي، وبالتالي تقييد النمو للحفاظ على التوازن الخارجي، لكن تقييد النمو ينتج عنه زيادة معدل البطالة، غير أن التوازن الخارجي يمكن بلوغه دون خفض معدل النمو،[3] وذلك بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، لكن ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، و يبقى تحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية يشكل أمثلية تسعى البرامج والسياسات الحكومية للاقتراب منها.

---

[1]-Kouider Boutaleb, **la problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D : la cas de l'Algérie**, communication au séminaire « les politiques économiques : réalités et perspectives », Université de Tlemcen-Algérie, Novembre 2004, p: 03.

[2]- **Ibidem.**

[3]- عبد الله بلوناس، **مرجع سابق** ، ص:312.

من جهة أخرى فإن هذا النموذج : يعتبر تطبيق تحليله خاصة في الدول النامية ضعيفاً جداً وهذا راجع للتشابك المعقد واحتمالات التعارض الكبيرة... ، فمثلاً في الجزائر لم يتحقق هذا النموذج لحّد الساعة، وهذا لجملة من العوامل نذكر أهمها: [1]

أ- رغم اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى على التنمية من خلال قطاع المحروقات إلا أنه لا يخلق مناصب الشغل رغم أنه يخلق الثروات؟؛

ب- لا مرونة التحكم في المناخ الاستثماري سواء كان محلياً أو أجنبياً؛

ت- بروز وتقوية القطاع غير الرسمي الذي يقمع العمل والقيمة المضافة؛

ث- الحكم غير الراشد...

[1]- الأخضر عزي، **تحليل وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر**، التقرير العلمي عن المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان- الجزائر، 2004.

المبحث الثاني: السياسة الصناعية

السياسة الصناعية هي من أهم السياسات الاقتصادية التي تهتم بمسايرة التقلبات والتحولات الهيكلية التي طالما ما أصبحت مهيمنة على القرارات الحكومية في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده كافة الاقتصادات الدولية. حيث كان لزاماً أن نتطرق إلى مجموعة النقاط من أجل الضّبط الجيد لها.

المطلب الأول: ماهية الصناعة

الفرع الأول: تعريف الصناعة

تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية. [1] وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة، الخدمات.

من جهة أخرى قد يقصد بـ "الصناعة" و حدة النشاط داخل القطاع الصناعي، [*] ولذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة، أو تستخدم نفس مادة الخام أو نفس طريقة الصنع...الخ.[2] ضمن هذا التعريف فإننا نقسم قطاع الصناعة إلى عدة صناعات مثل: صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية وصناعة الكيماويات...الخ.

يمكن تعريف الصناعة على أنها: « مجموعة من المنشآت تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك ». [3] وعلى سبيل المثال، فإن الألواح المعدنية أو البلاستيكية المستخدمة في بناء جسم السيارة يعتبر كل منها بديلا دقيقا للآخر. و بالرغم تقنيات الإنتاج المختلفة، فإن المنشأة المتخصصة في تصنيع ألواح الجسم المعدنية تندرج ضمن نفس مجال الصناعي مثل مثلها مثل المنشآت التي تقوم بتصنيع ألواح الجسم البلاستيك، إذ أنهما يخدمان نفس حاجات المستهلك.

---

[1] - أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة** ، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1994، ص:03.

[*] - يشار على مصطلح الصناعة غالباً بالقطاع الصناعي.

[2] - **نفس المرجع**، ص:03.

[3] - شارلز وجاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)**، ترجمة :رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001. ص:131.

كما يرى مايكل بورتر (Michael Porter) حول الصناعة أنها: [1]

أ- تتكون من مجموعة قطاعات؛

ب- يُمكن تقسيمها إلى مجموعات إستراتيجية؛ [*]

ت- ينظر إليها وفق التحليل الوسطي (وهو تحليل يربط بين الاقتصاد الجزئي والكلي).

ومن جهة أخرى فقد اتخذ مصطلح القطاع (Secteur) في كل من أعمال كلارك (Clark) عام 1941 و فورستي (Fourastié) عام 1949 على تقسيمه إلى ثلاث (03) قطاعات رئيسية وهي: [2]

1- القطاع الأولي: الزراعي؛

2- القطاع الثانوي: النشاط الصناعي؛

3- القطاع الكمالي: الخدماتي.

في حين النموذج السوفيتي الماركسي الذي يعتمد على تقسيم الجهاز الصناعي إلى قسمين: [3]

1- إنتاج وسائل الإنتاج؛

2- إنتاج السلع الاستهلاكية.

كما طوره الأستاذ مهلانوبيس وقسمه إلى أربع قطاعات في نموذج التنمية الاقتصادية للهند، وهذه القطاعات هي:

1- الاستثمار الأساسي في السلع الإنتاجية؛

2- صناعة السلع الاستهلاكية؛

3- الصناعات العائلية والزراعية؛

4- قطاع الخدمات.

الفرع الثاني: التمييز بين الصناعة والسوق

في أغلب الحالات عادة ما لا يتم التفرقة بين استعمال مصطلحي الصناعة والسوق، بالرغم أنهما يختلفان للغاية من حيث المدلول.

في الواقع، لفهم الفرق بين هذين المفهومين، نستعين بالمثال المجسد في الشكل التالي:

---

[1]- سامية لحول، **التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص: 92.

[*]- المجموعة الإستراتيجية هي مجموعة المنشآت التي تتبنى نفس الإستراتيجية داخل الصناعة.

[2] - Karine Chapelle**, Économie industrielle**, Edition Vuibert, Paris France 2008, p:10-12.

[3] - عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد-المجتمع-السياسة)**، دار الفجر، القاهرة-مصر، 2004، ص: 82.

الشكل رقم(03): التمييز بين الصناعة وسوق المنتجات

(مثال: في ميدان الزراعة)

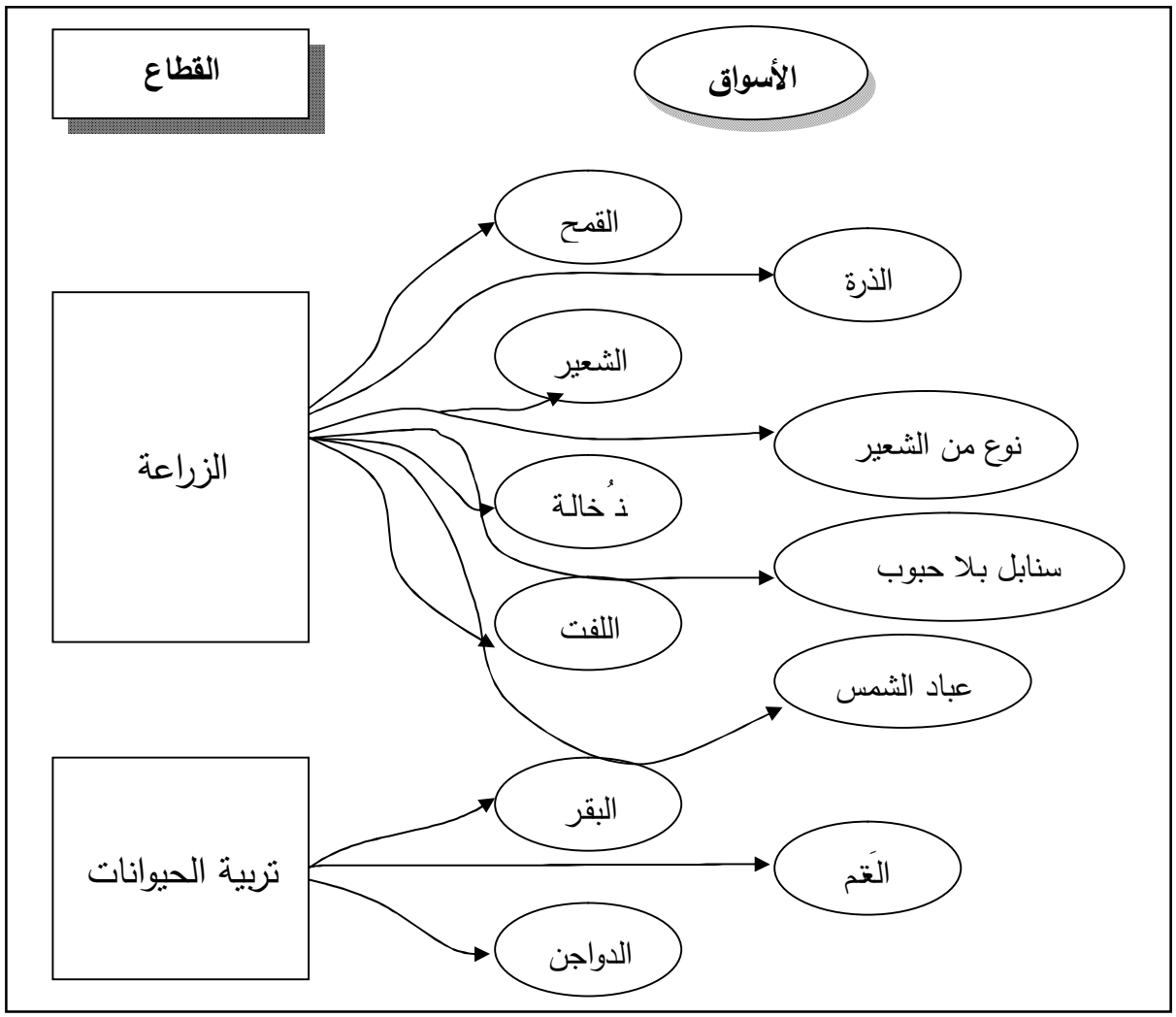

المصدر: Karine Chapelle, **Ibid**, p:16.

جميع المنشآت التي تنتج أسلاً الحبوب تنتمي إلى القطاع الزراعي، وتحديداً الحبوب. حيث أن جميع التكنولوجيات المستعملة بين هذه المنشآت متشابهة نسياً : نجد أن جميعهم يستعملون الأرض الصالحة للزراعة كأحد عوامل الإنتاج، والحبوب للزراعة، والأسمدة والآلات الزراعية، والمياه والشمس رهًنا للطقس، وكذا العمل المبذول، بالإضافة إلى مدة جني المحصول، لذلك فإن لديها من التكنولوجيات ما تجمعها تحت تصنيف واحد. [1]

[1] - **Ibid**, p:15.

ومع ذلك، فإن المزارعين الذين ينتجون منتج واحد، أو عدة منتجات (القمح، الذرة، الشعير،...) فإنهم سيجتمعون معا في سوق القمح، سوق الذرة، سوق الشعير (أنظر الشكل رقم 03). البعض سينتج القمح الصلب، والبعض القمح العاديوفقاً لمعايير العضوية، وفي مثالنا البسيط الذي يمثل أربعة (04) أسواق من منتجات القمح: سوق القمح الصلب العضوي وغير العضوي، سوق القمح البسيط العضوي وغير العضوي.

وفي حالة المثال المجسد في الشكل رقم(04): المزارعين رقم (1) ورقم (2) المنتجين للقمح الصلب نجدهم يتنافسون في السوق نفسه الخاص بالقمح الصلب العضوي والمنتجين الآخرين في أسواق أخرى.

الشكل رقم(04): التمييز بين الصناعة والسوق

(مثال: في ميدان الزراعة)

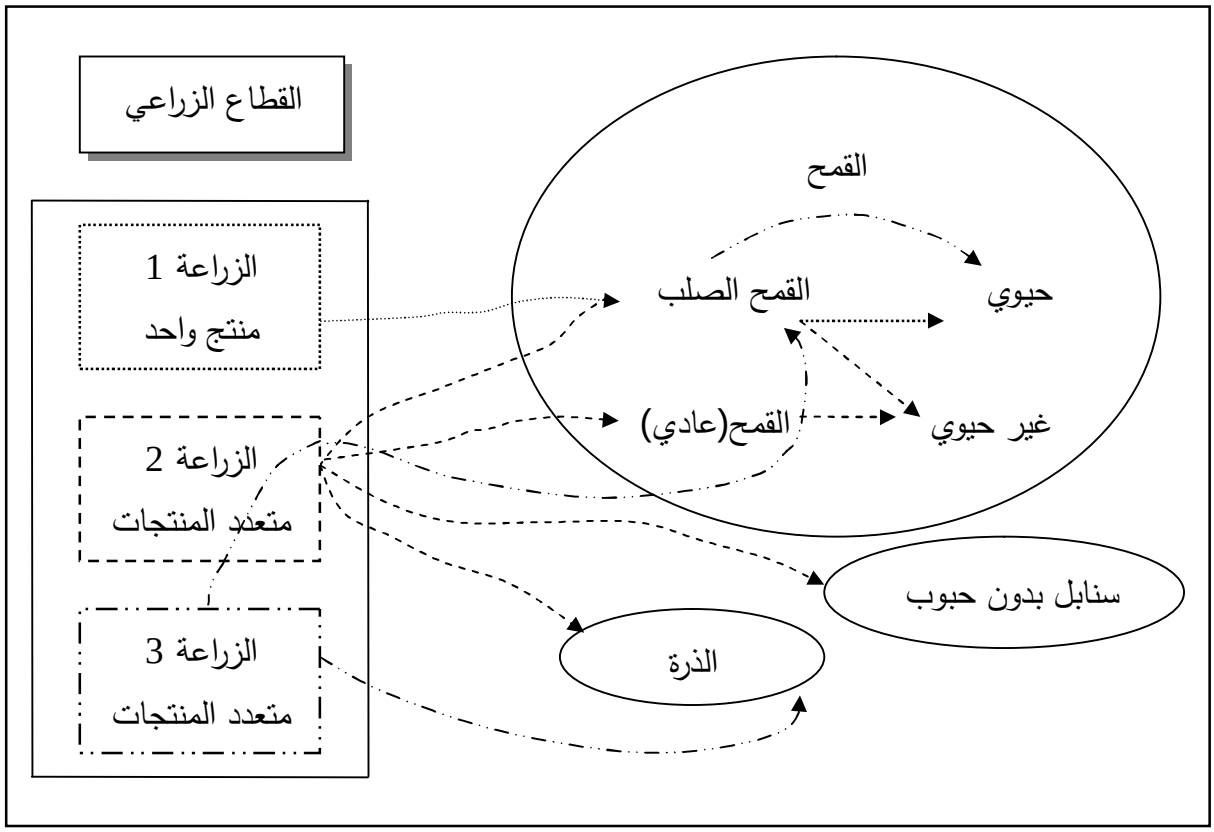

المصدر: **Ibid**, p:16

نلاحظ أنه عندما نسعى إلى تحديد حدود سوق لنوع معين من الذرة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل المزارعين لا يشكل معياراً لتحديد السوق هذا المنتج على عكس القطاع الصناعي.

من جهة أخرى يرى مايكل بورتر (Michael Porter) أن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (كالأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة و حجم السكان المحلي) ويقدم مفهوم أكثر واقية هو **العناقيد الصناعية** أو مجموعة المنشآت المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة.

هذه **العناقيد** هي: [1] التجمعات الجغرافية من المنشآت المترابطة، الموردين المختصين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض الخدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم عدداً من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسي والمنشآت التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود.

و حول بعض الأمثلة المعروفة للعناقيد يمكن أن نشير إلى واد السليكون بالولايات المتحدة الأمريكية (حاسبات آلية)، هولندا/روتردام(المواصلات)، الهند/بنغالور(الاستعانة بمصادر خارجية للبرمجيات)، هوليود أمريكا(الأفلام)، فرنسا/باريس(الموضة)، جنوب إفريقيا(الماس)، اليابان(الآلات الأوتوماتيكية، السيارات وأجهزة الفاكس)، ألمانيا(المطابع، الكيماويات والسيارات)، وايطاليا(السيراميك، الأحذية، المعدات).

وعلى هذا الأساس، فان العناقيد الصناعية « هي عبارة عن سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية ». [2]

---

[1] - بلقاسم زايري، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، مجلة محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة سطيف، الجزائر، العدد: 07، 2007، ص: 172.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 173.

المطلب الثاني: تحليل مدلول السياسة الصناعية

بفضل مرسوم شيرمان (Sherman Act) الساري بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1890 ظهرت ردود أفعال للعلاقات بين التنظيم العام للصناعة وقرارات المؤسسة.

هل من الأفضل أن نسمح للمقولين الرأسماليين بتكوين مجموعات كبرى لتركيز قوامهم وتشكيل احتكارات أو أن نحتفظ بدرجة معينة من المنافسة ؟

من زاوية المؤسسات تدافع عن قدراتها في السوق ومن جهة أخرى تحبذ السلطات الحكومية التوجه لسوق أكثر تنافسية (حماية الاقتصاد التنافسي)، هذا الجدل أعاد [*] بعث لمقدمات الاقتصاد الصناعي. والذي بني على أساس فكرة بسيطة هي أن المنافسة هي مسألة سلوك للمؤسسات التي تحاصرها العديد من العراقيل.

قبل وضع مفهوم عام للسياسة الصناعية من الأحسن أن نقدم الظروف التي منها يمكن أن تتجلى فيها أوجه حالات السياسة الصناعية، ومن بينها: [1]

أ- هو وضع سياسة للتنمية الاقتصادية العامة التي تسعى إلى ملء التخلف الصناعي.

ب- هي سياسة تهدف إلى تعزيز أو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

ت- أو ببساطة هي عبارة عن سياسة ‹اللوبي الصناعي› [**] تهدف التعزيز المنتجين الصناعيين عن طريق حمايتهم من الإفراط في التقنين في التنظيم البيئي أو حماية المستهلك.

ث- هي سياسة قطاعية تهدف إلى خلق أو تعزيز قطاعات "تراها إستراتيجية" وبالتالي لبنية نظام الإنتاج.

ج-أو بدلاً من السياسة الصناعية "الأفقية" التشجيع لنشوء ظروف مواتية لهذه الصناعة.

خ- وسياسة ‹بطل وطني›(champions nationaux) الذي تهدف إلى إنشاء مجموعات وطنية قادرة على القيادة في المنافسة الدولية.

ح- أو سياسة ‹المنافسة في نظام الإنتاج›، لتحسين ظروف الإنتاج وجاذبية هذا البلد من خلال العمل بشأن جملة واسعة من العوامل.

---

[*]- يعتبر ألفريد مارشال Alfred Marshall أبا للاقتصاد الصناعي، ففي كتاباته الرئيسية درس التنظيم الصناعي، بحيث استخلص أن هذا الشكل الجديد للمؤسسة سيأتي بديل للمانوفكتوري (المنشأة الصغرة المستقلة) ويعوضه وهو أكثر فعالية، ومن أولى كتبه في هذا المجال: اقتصاديات الصناعة 1879، مبادئ الاقتصاد السياسي 1890.

[1]- Henrik Uterwedde, **Politique industrielle ou politique de la compétitivité?**, Revue Cerfa (Comité d'études des relations franco-allemandes), N° 48, Novembre 2007, p:03.

[**]- تعني النفوذ الصناعي.

وحسب رأي كل من الفرنسيان ريموند بار (Raymond Barre) و جاك فونتنال (Jacques Fontanel) أن السياسة الصناعية هي: « سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالباً ما فشلت أياً كانت الوسائل المستخدمة (الإعانات أو الحماية التجارية..) ».[1] وحسب رأيهما تتجلى السياسة الصناعية في: [2]

أ- دعم السياسات الاقتصادية: كالدفاع عن قواعد الأساسية لاقتصاد السوق...؛

ب- دعم التنمية الاقتصادية:[*] حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة؛

ت- الخوصصة (الخصخصة).

مع تأكيدهما على التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة ، وهذا على أمل جعل تطبيقها تحقق أهداف كل منها (السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية).

تضم السياسة الصناعية مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة،وبالتالي لا تأخذ ضمن السياسة الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية سواء كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز.[3] ووفقاً لهذا التعريف فإن السياسة الصناعية:

1- يمكن أن توجه لخلق التطورات والتوجهات في الصناعة؛

2- يمكن أن توجه لمساندة وإدراك التطورات والتحولات في الصناعة؛

3- تكون موجهة إلا للصناعة المقصودة من خلال هذه السياسة؛

4- تؤثر على هيكل (أو بنية) هذه الصناعة؛

5- تختلف وسائل توجيه تدابيرها بشتى الطرق وهذا بين الأمر والتحفيز.

نستنتج من التعريف السابق أن للسياسة الصناعية غاية أولى هي التغيير الهيكلي للصناعة والذي يؤثرعلى هيكل الاقتصاد ككل.

---

[1]- Raymond Barre et autres, **Principes de politique économique**, OPU, Alger ,1993 .P: 98.

[2]- **Ibid,** P: 99-108.

[*]- سنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في المبحث الرابع.

[3]- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003، ص: 242.

ويعتبر الاقتصادي السوفياتي المشهور فاسيلي ليونتيف (W.Léontief) من الرواد المهتمين بالهيكلة الاقتصادية، حيث يعتقد أن: « التغيير في المعاملات الفنية للإنتاج هو أحد السمات الرئيسية للتغيير الهيكلي ».[1] في الواقع إن التغيير الحاصل في المعاملات الفنية للإنتاج يرجع إلى ثلاث (03) عوامل رئيسية: [2]

1- تغيير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛

2- التقدم التكنولوجي؛

3- تغيير حجم الطلب.

تعتبر هذه العوامل من الشروط القاعدية للصناعة وهي أدوات التحكم في هيكلة الصناعة (أنظر الشكلين رقم 05 و 06).

من جهة أخرى يعتبر دور القطاع الصناعي محدداً في الاقتصاد لأنه هو الذي يوفر لباقي القطاعات والفروع المنتجات الجديدة، المواد وسلع التجهيز وهو ما يسمح لهذه الفروع بدورها بتحسين أدائها وتنافسيتها ورفع كفاءتها. كما أن قطاع الصناعة يؤثر بشكل أساسي على الميزان التجاري لأن جزءاً كبيراً من الصادرات و الواردات هي عبارة عن سلع .

ثمة مشكل آخر يتعلق بمدلول السياسة الصناعية، إذ أنه يتضمن غموضاً ناتجاً من كونه ليس مفهوما صريحاً و واضحاً ومنسجماً، لأنه ببساطة يتضمن كشكولاً من التدخلات التي قلما ينسق بينها ضمن ما يسمى بالإستراتيجية الصناعية.

هناك من المفكرين من يقصد بمصطلح السياسة الصناعية مجموع التدابير العمومية الموجهة للتأثير على النمو العفوي للقطاع الصناعي ويتعلق الأمر بضمان بروز أو تسريع نمو بعض الإنتاجات أو على العكس تنظيم تراجع بعضها. ومن هنا يمكن القول بأن كل الحكومات تقوم بسياسة صناعية حتى إن كانت لا تدرك ذلك. فكل الحكومات تقدم إعانات، نفقات جبائية وأحيانا تقوم بتدابير حماية مباشرة أو غير مباشرة تتعلق ببعض الصناعات دون سواها. ألا يشكل ذلك سياسة صناعية؟ فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية أين يتبنى الخطاب آليات ويتخوف من التدخلات الحكومية وعلى رأسها "البانتغون" في إطار ما كان يعرف بـ "حرب النجوم" يحاول التأثير بقوة على تنمية بعض الفروع الدقيقة كالطيران، الإلكترونيك...إلخ. وفي اليابان نجد وزارة التجارة الدولية والصناعة تشكل في ذات الوقت هيئة التنسيق بين المصالح الحكومية وهي كذلك مكان للحوار بين الإدارة والمؤسسات.

---

[1] - مبارك بلاطة، **التغيير الهيكلي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث و الدراسات، دورية أكاديمية محكمة يصدرها المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد 3، جوان 2006، ص: 256.

[2] - **نفس المرجع**، ص: 257.

المطلب الثالث: أدوات التدخل في السياسة الصناعية

تتعدد الأدوات التي تتوفر عليها السلطات العمومية للتأثير على البنية الصناعية، حيث يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية: [1]

أ- المساعدات المالية: تتم مساهمة السلطات العمومية في دعم الصناعات والاستثمار الخاص عن طريق المساعدات المالية التي تأخذ في العادة شكل نفقات ضريبية أو إعانات لفوائد وعلاوات رأس المال. وتهدف هذه الإعانات إلى جعل المشاريع ذات مردودية.

ب- الأسواق العمومية: يمكن للسلطات العمومية عن طريق مشترياتها ممارسة بعض التأثير على التطور الصناعي، إذ يمكن لسياسة الشراء لدى الإدارات العمومية أن تؤدي دوراً مؤثراً ، فالدولة الساعية إلى الضبط الاقتصادي والوصية على الاقتصاد القومي تنظر إلى الأشياء من زاوية واسعة وبالتالي لا تركز على السعر في اتخاذ قرار الشراء، ويمكن لسياسة الشراء العمومية إنقاذ المنشآت الصناعية عند كساد سلعها بفعل المنافسة الأجنبية.

ت- سياسة المنافسة: تعتبر سياسة المنافسة ذات طبيعة مركبة وتحمل معها مفارقات، مما يصعب من وضعها حيز التطبيق. ذلك أن المنافسة لا تعني المواجهة والصراع بين المنشات دون ضوابط أو قيود ولهذا تعمد الحكومات إلى تبني سياسة منافسة تهدف إلى:

1- مراقبة التحالفات،

2- مراقبة الوضعيات الاحتكارية،

3- محاربة أشكال المنافسة غير مشروعة،

4- محاربة الإغراق.

ث- المبادرات العمومية: أدى ظهور فكرة الدولة المتدخلة إلى تحول الدولة في الكثير من الأحيان إلى دولة مقاولة بفعل عدة عوامل فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية كان همّ الحكومات هو بناء ما هدمته الحرب، و هو ما قاد الحكومات آنذاك إلى تأسيس الكثير من المنشآت العمومية، وخاصة في مجال الطاقة والقرض، وهو ما مكن السلطات العمومية من توجيه ودفع الأنشطة الصناعية وأدت كذلك أزمة السبعينات بالكثير من الحكومات، بالنظر إلى القيود التي واجهتها السياسات الاقتصادية الكلية، إلى إنشاء المنشآت الصناعية المختلفة.

---

[1]- عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 245.

ج- التشريع: تخضع العلاقات بين مختلف الأعوان في الحياة الاقتصادية إلى حّد أدنى من الضوابط القانونية من أجل تفدي مختلف أشكال التعسف عندما لا تكون موازين القوى متكافئة. تتعلق التشريعات في مجال السياسة الصناعية بكيفيات إنشاء وسير المنشآت، الأعمال التجارية، العلاقات بين المؤسسات والعمال. ومع العلم أن النظرة التي تصاغ بها النصوص القانونية ليست بالضرورة اقتصادية.
نشير فقط إلى أن الاتجاه الحالي يعرف على الأقل نقاشًا يدفع باتجاه تفكيك التشريعات أو إعادة صياغتها بشكل مّرن ومتكيف مع آلية السوق في ظّل عولمة الاقتصاد، دون أن يعنى ذلك "دعه يعمل" من دون قيود.

المطلب الثالث: طبيعة علاقة السياسة الصناعية مع نموذج: هيكل-سلوك-أداء

يركز المنهج الأساسي لاقتصاديات الصناعة على العلاقة بين هيكل الصناعة والسلوك الإداري لمنشأة الأعمال وأثرها على تحديد أداء الصناعة ويوحي هذا المنهج في أبسط أشكاله بأن هناك علاقة سببية قائمة وتبدأ من هيكل الصناعة إلى السلوك الإداري ومن ثم إلى الأداء وقد جاء تأكيد هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد بواسطة الكُتاب الأوائل في اقتصاديات الصناعة، وخاصة الاقتصادي الأمريكي ماسون Mason (في الثلاثينيات والأربعينيات) وبعده بواسطة تلميذه بين Bain (في الخمسينيات والستينيات). [1]

في حين يرون أن الحكومة يمكن أن تؤثر على الصناعة من خلال السياسة الصناعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:

أ- بطريقة مباشرة: عن طريق تطبيق أحد أو جملة من التدابير ك: القوانين المباشرة التي تمنع الدخول إلى الصناعة...؛

ب- بطريقة غير مباشرة: وهذا عن طريق تطبيق أحد أو جملة من تدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية، ك: زيادة معتبرة في أسعار عوامل الإنتاج...

حيث يمكن تلخيص العلاقات السابقة الذكر في الشكل التالي:

[1]- روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، ترجمة : فريد بشير طاهر ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994، ص:19.

الشكل رقم(05): المنهج الأساسي للتحليل الكلاسيكي لعلم اقتصاديات الصناعة

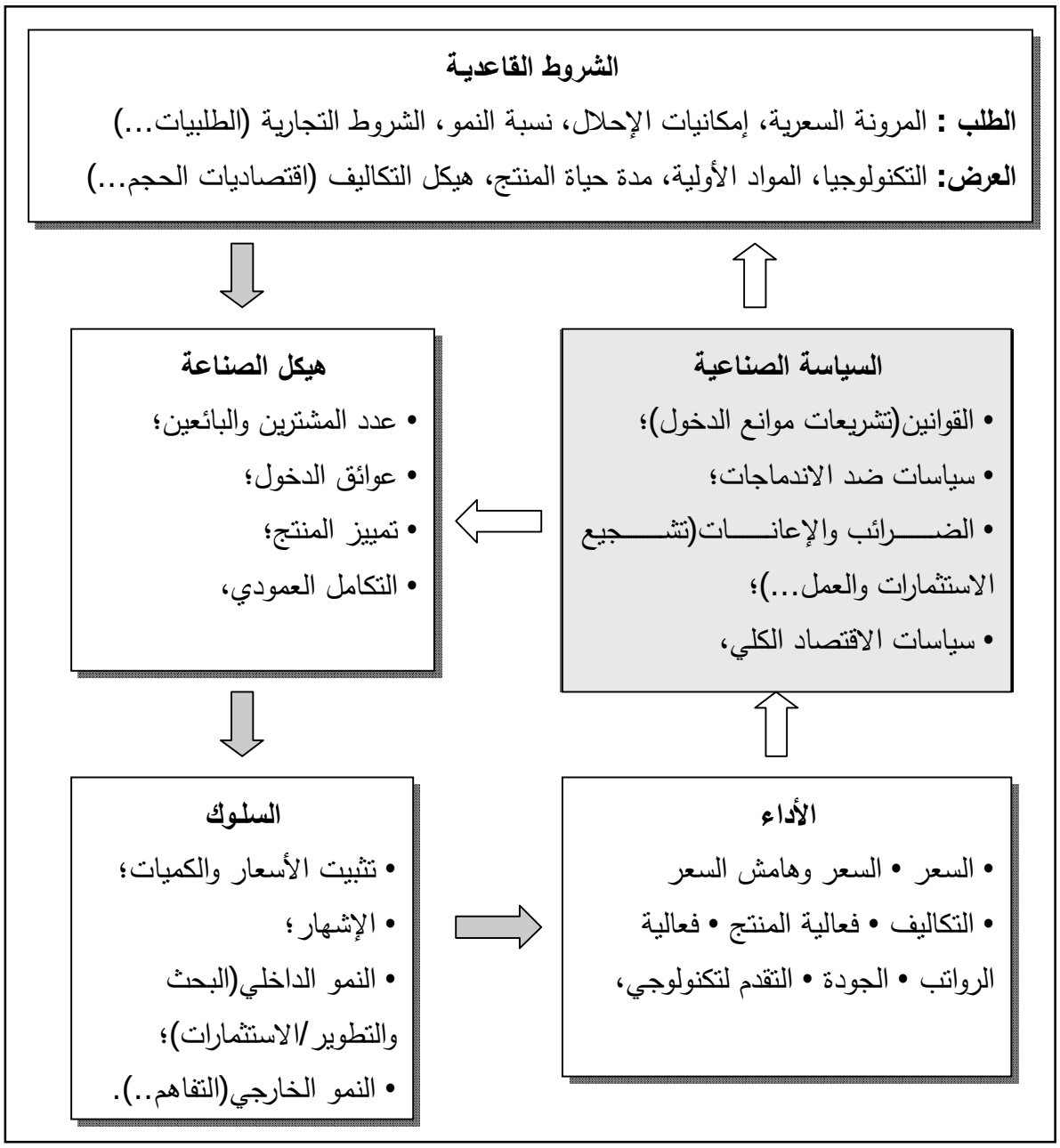

المصدر: François Moreau, **Dynamiques Industrielles et Stratégies Concurrentielles,** Conservatoire National des Arts et Métiers- France. p: 06.

لكن جاءت الدراسات الحديثة لتأكد تعقد هذه العلاقات بين هيكل الصناعة والسلوك الإداري والأداء فمثلا تبرز الدراسات الراهنة إمكانية تأثير كل من السلوك الإداري والأداء على هيكل الصناعة أو بصورة أعم فقد يكون هيكل الصناعة والسلوك الإداري والأداء تتحدد جميعها وبصورة مشتركة تحت ظروف معينة للصناعة. ولتوضيح تلك العلاقات أكثر انظر الشكل التالي المعدل:

الشكل رقم(06): المنهج الأساسي للتحليل الحديث لعلم اقتصاديات الصناعة

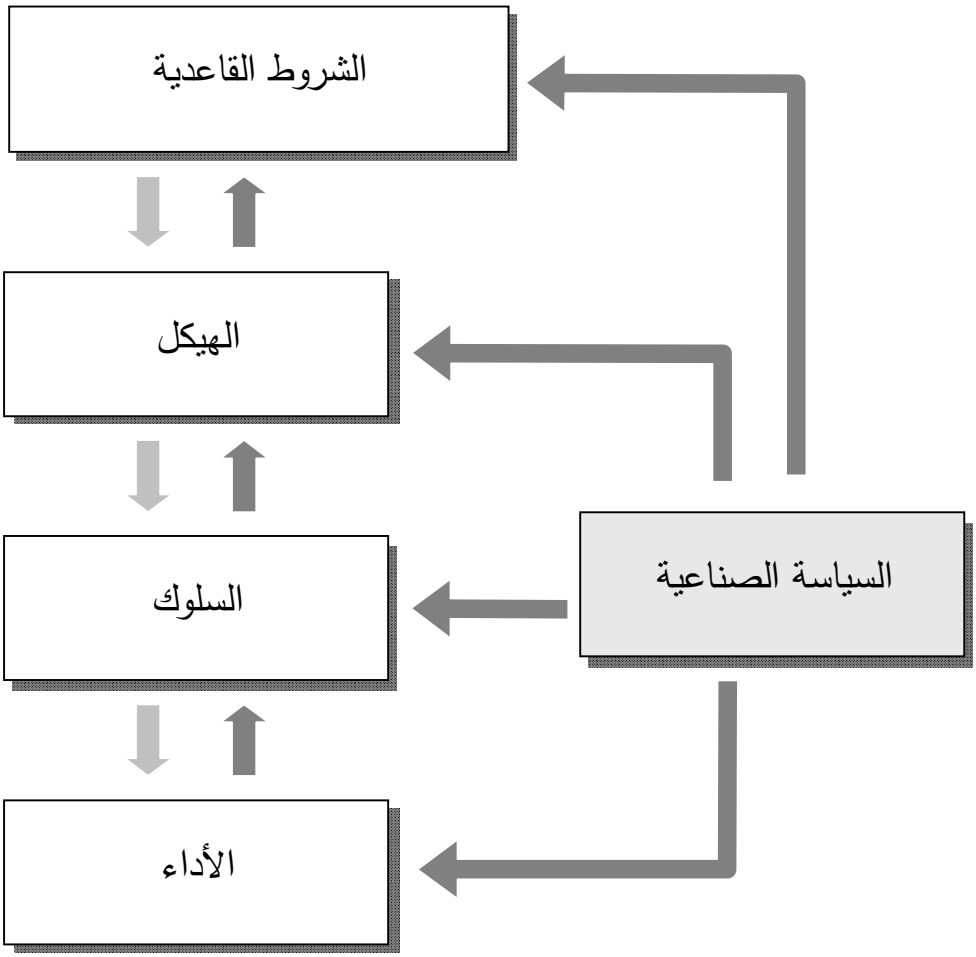

المصدر: Alain Balasse**, Regard sur trente ans d'économie industrielle,** P: 126

ولتوضيح الصورة أكثر نستعين بأمثلة لعلاقات تجري فيها السببية في اتجاه معاكس أو في الاتجاهين فمثلاً هناك ردود فعل للتطورات التقنية الناتجة عن نشاط البحث والتطوير على ظروف الطلب والتكاليف وقد تؤثر على هيكل الصناعة في المدى الطويل، وفي المدى القصير تؤثر حملات الإعلان الناتجة على الأنصبة السوقية وبالتالي على التركيز، وعلى ذلك فلا يؤثر التركيز على كثافة الإعلان فقط، بل أن التأثير العكسي قد يحدث أيضا. ومع الاختلاف الطفيف نجد أن فروق الكفاءة بين المنشآت

قد تؤدي إلى ربحية أعلى وتركيز أعلى في الصناعة حيث أن المنشآت الرائدة تحقق ربحاً أعلى ويكون لها تركيز سوقي أكبر. [1]

تقوم السياسة الصناعية الخاصة بالاندماج في بريطانيا على الأداء السوقي، حيث تعتمد على تقويم التكاليف والمنافع الاجتماعية المحتملة، وليس على اعتبارات هيكل السوق في حكمها على الاندماج، في المقابل تتسم السياسة الصناعية في الولايات المتحدة والتي يعود تاريخها إلى مرسوم شرمان عام 1890 ومرسوم كليتون لعام 1914 على أساس الاعتبارات الهيكلية بدلاً من اعتبارات الأداء.[2] ويعكس ذلك المنهج العام لسياسة عدم الأمانة بالولايات المتحدة والتي تهدف إلى حماية الاقتصاد التنافسي (في إطار هيكلي) وأن تمنع قيام الاحتكار.

[1] - روجر كلارك، **مرجع سابق** .ص:21 .

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 445-446.

المبحث الثالث: هيكل (بنية) الصناعة

غالبا ما يتشكل هيكل الصناعة على أساس إعتبارات السياسة الصناعية (بالإضافة إلى أخرى) وهذا لكّون هذه الأخيرة من مؤثرات في العوامل التي تتحكم في تشكيل أبعاد هيكل الصناعة. مما يستدعي أن نبرز الملامح العامة لهيكل الصناعة في التالي.

المطلب الأول: مفهوم هيكل الصناعة

في أولى الدراسات المهتمة بالهيكلة، كان ينظَر إلى هيكل الصناعة من جانب درجة التركيز فقط. ولقد كان هذا: [1] لتقييم إلى أي مدى يقترب عدد المنشآت من نموذج المنافسة الكاملة أو نموذج الاحتكار للاستدلال على أداء ميكانيزمات الصناعة، مع ظهور مفهوم الأسواق المتنافس عليها، وعلى أهمية معيار درجة التركيز فقد ضَعف هذا إلى حد كبير منذ ظهور المنافسة المحتملة للحكم على إمكانات ظروف الدخول الى الصناعة...

مما بدأت ردود أفعال تنتاب بعض المفكرين الاقتصاديين بشأن ذلك، حيث طرح الاقتصادي الأمريكي بين (Bain) عام 1951 نتائج تجاربه لقطاعات صناعية بالولايات المتحدة الأمريكية وتأكد بوجود علاقة ايجابية كبيرة جداً بين الصناعات ذات الربحية العالية ودرجة التركيز الصناعي. كما أن بول ساموبلسن (Paul Samuelson - 1982) ، يؤكد بعد ذلك أنه يجب مراعاة الربط بين الاتجاه تكاليف الإنتاج والعيوب الهيكلية في الأسواق، علما بأن بعض النماذج من تغيير التكاليف لا يمكن إلا أن تؤدي إلى التفكك المنافسة الكاملة [2]مما يبرر ذلك أن لهيكل الصناعة أبعاد أخرى عداَ التركز الصناعي.

يتخذ تعبير أو اصطلاح "هيكل الصناعة" عدة تعريفات أو معاني بحسب هدف الباحث أو طبيعة البحث الذي يقوم به. فهو قد يعني « خواص التركيب البنائي للأسواق التي تنتج في ظلها الصناعات في بيئة معينة »، [3] ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة أي « وزنها النسبي من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم أو قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات».

كما أن تعبير هيكل الصناعة قد يقصد به عدد المنشآت الصناعة وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن نقيس نصيب أكبر أربع أو ثمان أو خمسين مؤسسة ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة. وغالباً ما يطلق على هذا التعريف "نسبة التركز الصناعي". [4]

---

[1]- Angelier .J.P, **Economie Industrielle (Eléments de méthode),** OPU, alger ,1993 .P: 65

[2]- Alain Balasse, **Ibid,** P: 118.

[3]- أحمد سعيد بامخرمة، **نفس المرجع** ، ص:51.

[4]- **نفس المرجع**، ص:51.

اقترح مايكل بورتر (Michaël Porter) عام 1980 في كتابه المهتَم أساساً بالتحليل الاستراتيجي الصناعي المعنَون بالإستراتيجية التنافسية (Competitive Strategy) نموذج أكثر شمولاً حيث يحدد هيكل الصناعة من خلاله بأنه يمثل مجموعة القوى الخَمس للمنافسة. [1] والتي حددها في الشكل التالي:

الشكل (07): القوى المنافسة الخمس [*] لـ Porter

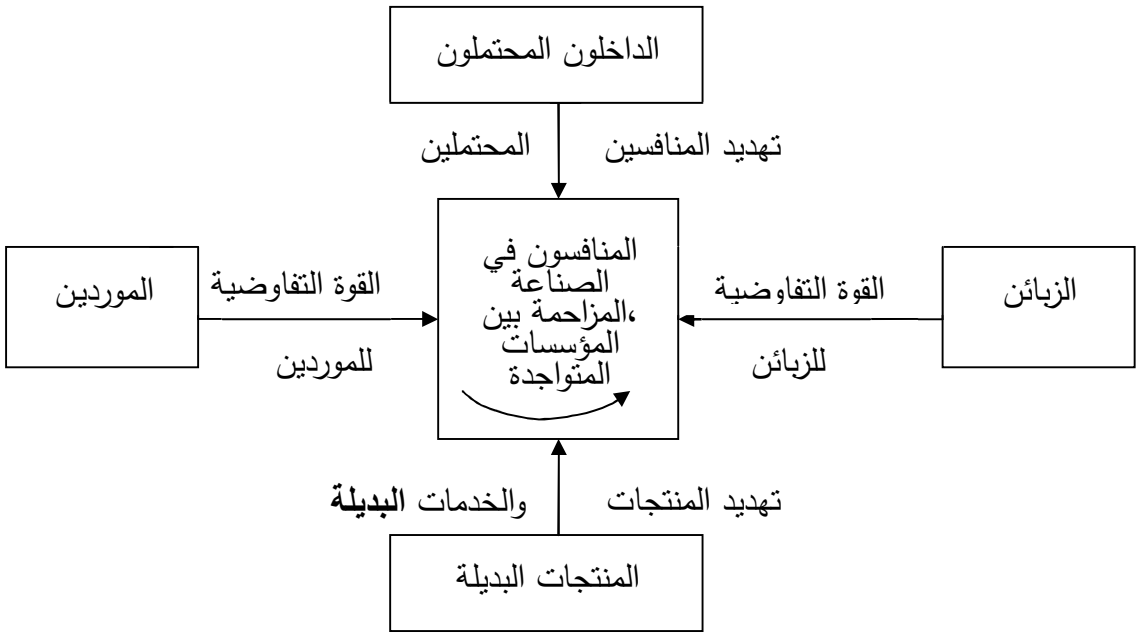

المصدر: Michael Porter**, Les choix stratégiques et concurrence**, France, Ed Economica, 1982, P:04.

حيث يرى بورتر (Porter) أن المنافسة لا تتوقف فقط عند المواجهة المباشرة بين المؤسسات التي تتزاحم على نفس الدارئة في السوق، وإنما تمتد إلى عناصر أخرى لها تأثير مباشر على هيكلة الصناعة والعلاقة القائمة بين المؤسسات المتنافسة. حيث نلاحظ من خلال طرح بورتر (Porter) أنه أَولى الاهتمام للتصور الكلي للهيكل والعلاقة بين المكونات بدلاً من عدد المنشآت.

[1]- Angelier .J.P, **ibid**. P: 65.

*- للاطلاع على تفصيل عناصر نموذج القوى الخمس أنظر:

- Michael Porter, **Les choix stratégiques et concurrence**, France, Ed Economica, 1982, P: 03-36.

من جهة أخرى يرى أوستين (Austin) أن نموذج مايكل بورتر في تحديده لهيكل الصناعة أنه يحتاج الى تعديل حتى يمكن تطبيق تحليله في الدول النامية، وهذا لاعتماده بدرجة كبيرة على الأسواق والصناعات في الدول المتقدمة، ولهذا أضاف أوستين (Austin) عاملين بالإضافة للعوامل الخمس للمنافسة و هي:[1]

1- تصرفات الحكومات: باعتباره قوة كبرى، ففي الدول النامية تؤثر الحكومة بشكل أكبر على هيكل الصناعة وديناميكيتها (وهذا من خلال السياسات الصناعية موضوع هذا البحث)؛

2- العوامل البيئية: وهي كذلك من القوى التي تؤثر في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكية المنافسة وتتمثل هذه العوامل في: العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والديمغرافية.

وأخيرا فإن مفهوم هيكل الصناعة قد يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المنشآت الصناعية والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات و أدائها (أنظر الشكل رقم 06). وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل الصناعة يشمل إضافة إلى مستوى التركز الصناعي أبعادا أخرى أهمها: ظروف الدخول إلى سوق الصناعة من قبل منشات أخرى ومدى وجود تمييز في المنتجات داخل الصناعة ويضاف أحياناً إلى ذلك درجة التكامل الرأسي أو الأفقي بين المنشآت في الصناعة. [2]

المطلب الثاني: الأبعاد المكونة لهيكل الصناعة

الفرع الأول: التركز الصناعي

I.1.1- التعريف

يعرف التركز الصناعي بأنه « التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها ».[3]
ويوحي هذا التعريف للتركز بأن العناصر الأساسية في قياس التركز الصناعي هي:

أ- عدد المنشآت في الصناعة أو عدد أكبر المنشآت ضَخَامَة في الحجم؛

ب- الحجم النسبي لكل من المنشآت الداخلة في القياس (أي حجم كل منشأة من المنشآت الداخلة في القياس منسوباً إلى الحجم الكلي للصناعة)، أو بمعنى آخر نصيب كل منشأة من الحجم الكلي للصناعة.

---

[1]- نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 75-76.

[2]- أحمد سعيد بامخرمة، **نفس المرجع** ، ص ص:51، 52 .

[3]- **نفس المرجع** ، ص:53.

I.2.1- حجم المنشأة ضمن التركز الصناعي (*)

أما عن قياس "الحجم" لكل منشأة فيمكن أن يتخذ أحد الأشكال الرئيسية الآتية: قيمة الأصول، كمية الإنتاج، قيمة المبيعات، حجم رأس المال أو العمالة. وتتدخل في اختيار أحد هذه الأشكال لقياس حجم المنشأة عدة اعتبارات من أهمها:

أ- مدى توفر البيانات عن المقياس ودقة أو جودة هذه البيانات وتناسقها بين المنشآت المختلفة الداخلة في القياس.

ب- هدف الباحث من القياس. فإذا كان مثلاً يريد قياس بين مستوى التركز في الصناعة وبين الكفاءة الإنتاجية فيها أو اقتصاديات الحجم فقد يكون ملائماً اختيار حجم الإنتاج مقياسا لحجم المنشأة عند قياس التركز، وعند رغبة الباحث في قياس مدى سيطرة المنشآت الكبرى في الصناعة على حجم المبيعات فمن المناسب اختيار حجم أو قيمة المبيعات كمقياس لحجم المنشأة،...إلخ.

ت- مدى الارتباط بين المقاييس المختلفة لحجم المنشأة. فكلما كان الارتباط وثيقا بين عدد من هذه المقاييس كحجم الإنتاج والمبيعات والعمالة مثلاً فإن مشكلة اختيار أحدهما كمقياس للحجم تصبح أقل أهمية إذ أن أي منها يغني عن الآخر خاصة إذا تقاربت الأهداف من وراء القياس وتوفرت البيانات عن أحدهما أكثر من الأخرى.

الفرع الثاني: عوائق الدخول إلى الصناعة

فقد أُفعم نقاش عوائق الدخول بالحيوية ولسنوات طويلة بالحوار حول ما يمكن وما لا يمكن اعتباره من العوائق ولم يتم التوصل إلى حل عام للمشكلة حتى الآن. ومن خلال هذا سوف نبدأ بعرض مختصر عن بعض التعاريف البديلة لعوائق الدخول التي استخدمت في الدراسات السابقة.

I- التعاريف

يتحقق الدخول الذي نقصده هنا الذي يتوفر على الشرطين التاليان: [1]

أ- إقامة طاقة إنتاجية جديدة.

ب- أن يصبح للوحدة الإنتاجية الجديدة شخصية قانونية مستقلة.

---

*- هناك طرق للقياس التركز الصناعي موجودة بالتفصيل في مؤلفات الخاصة باقتصاديات الصناعة.

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي(بين النظرية و التطبيق)**، الناشر: كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر،1995، ص:51.

بمعنى أن قيام منشآت صناعية قديمة بتوسيع طاقاتها الإنتاجية القائمة لا يعتبر دخولاً إلى الصناعة ولذلك لأن الوحدات الإنتاجية المضافة ليس لها شخصية قانونية مستقلة. كما أن قيام منشأة صناعية قائمة بالاندماج في منشأة إنتاجية جديدة.وبنفس المنطق لا يعتبر انفصال منشأتين مندمجتين من قَبل إلى وحدتين مستقلتين قانونياً نوعا من الدخول إلى الصناعة، وإنما الذي يعتبر دخولاً هو إقامة منشأة جديدة ذات شخصية قانونية مستقلة.

حسب **تعريف** ديمستز (Demsetz, 1982) فإن عوائق الدخول هي القيود الحكومية التي يترتب عليها رفع التكلفة بالنسبة للمنشآت المحتملة الراغبة في الدخول إلى الصناعة.[1] حيث نلاحظ أن فكرة "ديمستز" اقتصرت على الحكومة التي اعتبرها القوة الوحيدة التي يمكنها أن تضع موانع للدخول. حيث جادل ديمستز عن نظرته، حيث أعطى مثالاً عن صناعة خدمة سيارات التاكسي العاملة بالمدن، فمن الواضح أن مطالبة أصحاب سيارات التاكسي بحمل ترخيصا لتشغيل سياراتهم يعد عائقاً إذا ما أدى ذلك إلى الحّد من عدد السيارات التاكسي إلى أقل مما قد يكون عله عددها في غياب هذا القانون. وفي رأي ديمستز، حتى ولو لم تكن كمية الرخص المتاحة محدودة إلا أنها تمثل عائقاً (من المحتمل ألا يكون كبير) إذا أدى إلى رفع تكلفة تشغيل سيارات التاكسي وبالتالي يؤدي إلى إعاقة الدخول بأسلوب مصطنع (التوجه إلى صناعة أكثر تنافسية أي بسعر تنافسي). ووفقا لهذا الرأي سيجادل معظم اقتصاديي الصناعة بأن عوائق الدخول غير حكومية يمكن أن توجد، ولذا فهم يؤدون تعريفاً أكثر شمولاً عن التعريف الأول.

التعريف الثاني الذي قدمه ستيجلر (Stigler, 1968) حيث اعتبر عوائق الدخول بتلك التكلفة الإنتاجية (عند مستوى معين أو عند كل مستويات الإنتاج) التي يجب أن تتحملها المنشأة الراغبة في دخول الصناعة والتي لا تتحملها المنشآت الموجودة أصلاً بالصناعة. [2]ويُرجع ستيجلر هذه التكلفة الإضافية الى اختلاف ظروف الطلب أو ظروف التكلفة الخاصة بالمنشآت المحتملة عن تلك الخاصة بالمنشآت القائمة، أما إذا تماثل العاملين السابقين ما بين المنشآت القائمة والمحتملة فلا وجود لعوائق الدخول حسب نَظره.[*]

التعريف الثالثلعوائق الدخول والأكثر استخداماً في اقتصاديات الصناعة قدمه بين (Bain, 1968) حيث اعتبر عوائق الدخول بأنها تتمثل في مقدرة المنشآت القائمة على وضع سعر لا تستطيع أي منشأة

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:52.

[2]- روجر كلارك ، **مرجع سابق** .ص:127 .

[*]- يَعتبر ستيجلر بأن اقتصاديات الحجم لا تعد عائقاً للدخول إذا ما توفرت نفس ظروف التكاليف لكل من المنشآت القائمة والجديدة عند أي مستوى للإنتاج.(اقتصاديات الحجم: ويقصد بها انخفاض التكاليف الوحدوية الثابتة بفعل ارتفاع الإنتاج).

محتملة أن تدخل الصناعة عند أو بدونه دون أن تحقق خسائر، وإن كان هذا السعر يسمح لهذه المنشآت القائمة بتحقيق ربح.[1] ويختلف تعريف بين عن تعريف ستيجلر في أنه يوضح أن السعر مانع الدخول هو ذلك السعر الذي لا يمكن لأي منشأة محتملة أن تدخل السوق عنده وتحقق أرباحاً. ولذلك يعتبر تعريف بين أشمل التعريفات وأقربها إلى الواقع.

II- مصادر موانع الدخول

طبقاً للعمل الرائد لتعريف بين (Bain) عن عوائق الدخول (وهذا لاعترافات معظم اقتصاديي الصناعة لاحتواء تعريفه لعوائق الدخول بطريقة مبنية على الآثار المترتبة عليها)، والذي تناول ثلاثة (03) مصادر أساسية لعوائق الدخول وهي:

أ- اقتصاديات الحجم: تأتي اقتصاديات الحجم من ضخامة حجم الانتاج. فإذا كان حجم الانتاج الذي يحقق أفضل كفاءة إنتاجية للمنشأة هو من الضخامة بحيث أن أي انخفاض في حجم الانتاج عن ذلك المستوى سيترتب عنه زيادة ملموسة في تكلفة الانتاج المتوسطة فإن هذا الوضع يشكل عائقاً أمام دخول منشآت جديدة إلى الصناعة. [2]

ب- المزايا المطلقة لتكاليف الانتاج: تشمل المزايا المطلقة لتكلفة الانتاج كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج السلعة للمنشآت الراغبة للدخول إلى الصناعة إلى مستوى أكبر من متوسط تكلفة الإنتاج في المنشآت القائمة بالإنتاج في الصناعة. [3]

ت- مزايا تمييز المنتجات: ينشأ النوع الثالث وفقاً لبين Bain بسبب تمييز المنتجات، ففي سوق يتسم بتمييز المنتجات، قد تكون المنشآت القائمة ميزات على المنشآت الجديدة الداخلة نتيجة لتفضيلات المستهلكين للمنتجات التي تنتجها تلك المنشآت. وفي هذه الظروف قد تتمكن المنشآت القائمة من البيع عند سعر يزيد على تكلفة الوحدة دون إغراء منشآت جديدة على الدخول.[4]

نلاحظ أن مصادر عوائق الدخول لـ بين (Bain) هي عوائق داخلية كامنة في هيكل الطلب على السلعة المنتجة أو تكلفة إنتاجها، حيث أغفل أن تكون هذه المصادر خارجية ناتجة عن سياسات حكومية تجاه الصناعة.

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص:56.

[2]- أحمد سعيد بامخرمة، **مرجع سابق**، ص:84.

[3]- **نفس المرجع**، ص: 92-93.

[4]- روجر كلارك، **مرجع سابق**، ص، ص: 135، 137.

III- عوائق الخروج من الصناعة (*)

وهي عوائق اقتصادية وإستراتيجية ومعنوية، تؤدي إلى استمرار المنشات في تلك الصناعة، حتى عندما تتدنى العوائد. وإذا كانت عوائق الخروج عالية وقوية، فقد تجد المنشآت نفسها محتجزة داخل صناعة غير مربحة. ومن بين العوائق الأكثر شيوعا ما يلي: [1]

1- الاستثمارات في المصنع والمعدات، وليس لها استخدامات بديلة ولا يمكن التخلص منها بالبيع. وإذا ما رغبت المنشأة في ترك ذلك المجال للصناعة فإنه يترتب عليها أن تحذف القيمة الدفترية لتلك الأصول؛

2- التكاليف العالية الثابتة للخروج، مثل التعويضات التي سيتم دفعها للعمال الذين يمكن اعتبارهم فائضين عن الحاجة؛

3- الارتباط العاطفي بصناعة معينة، كما يحدث عندما لا تتوافر النية لدى المنشأة للخروج من مجالها الصناعي الأصلي لأسباب عاطفية و معنوية؛

4- التبعية الاقتصادية في مجال صناعة معينة، وخصوصاً عندما لا تعتمد المنشأة على تنويع أنشطتها ومنتجاتها، وتعتمد على الصناعة في تحقيق دخلها.

الفرع الثالث: تمييز منتجات الصناعة

يعتبر تمييز المنتجات أحد أبعاد هيكل الصناعة كما أن في الوقت نفسه أحد أهم ركائز عوائق الدخول إلى الصناعة وذلك عن طريق تنويع المنشآت في صناعة معينة لمنتجاتها تنويعاً يجعلها مميزة عن بقية المنتجات في الصناعة بحيث لا يعد المنتج بديل لهذه المنتجات من قبل المستهلكين.

في حين يعتبر مايكل بورتر (Michaël Porter) أن التمييز هو أحد من ثلاث الاستراتيجيات العامة للتنافس،(**) والتي تهدف إلى الحصول على ميزة تنافسية على المدى البعيد مع التخفيض من حدّة الكثافة التنافسية.

---

* -للإشارة أنه غالبا ما تُدرج عوائق الخروج من الصناعة ضمنياً كأحد مصادر مسببات موانع الدخول إلى الصناعة.

1- شارلز وجاريث جونز، **مرجع سابق**.ص:144.

** - بالإضافة إلى إستراتيجيتي: تخفيض التكاليف والتركيز، وتعني هذه الأخيرة الدمج النسبي بين إستراتيجيتي: تخفيض التكاليف والتمييز.

ومن أهم مجالات التميز التي تحقق ميزة تنافسية أفضل ولفترة زمنية أطول: [1]

1- التميز على أساس التفوق التقني؛

2- التميز على أساس الجودة؛

3- التميز على أساس تقديم خدمات مساعدة أكبر للمستهلك؛

4- التميز على أساس تقديم المنتج قيمة أكبر نظير المبلغ المدفوع فيه.

الفرع الرابع: درجة التكامل بين المنشآت في الصناعة

يضاف أحياناً هذا العامل إلى الأبعاد المكونة لهيكل الصناعة . حيث يؤثر التكامل بين المنشآت في الصناعة بدرجة التركز فيها على اعتبارات من أهمها الآتي:[2]

أ- إذا كان التكامل رأسياً (عمودي) فغالباً ما يكون ضعيفاً على درجة تركز الصناعة لأن منتجات المنشآت المندمجة لا تشكل بدائل قريبة لبعضها البعض (ويمكن أن يكون له تأثير في المدى الطويل).

ت- أما إذا كان التكامل أفقي، أي منشآت تقوم بإنتاج منتجات تقع ضمن حدود نفس الصناعة أي منتجات بديلة، فإن النتيجة يمكن أن تكون زيادة درجة التركز في الصناعة مباشرة.

ت- إذا كان هناك اندماج كلي بين منشأتين أو أكثر هدفه السيطرة على سوق الصناعة فإنه سيؤدي إلى زيادة درجة التركيز في الصناعة.

نلاحظ في القراءة السابقة أن التكامل هو الذي يحدد هيكل الصناعة، في حين من يرى عكس ذلك (أنظر طرح ستيجلر أدناه) وكان هذا الاختلاف موضع شّك ما إذا كان هذا العنصر (درجة التكامل) ضمن أبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة.

---

[1]- نبيل مرسي خليل، **مرجع سابق**، ص: 111-112.

[2]- أحمد سعيد بامخرمة، **مرجع سابق**، ص: 79-80.

حيث قدم ستيجلر (Stigler) عام 1951 فرضية أكبر شمولاً للتكامل،[*] فباستخدامه للرأي المأثور لآدم سميث بأن « تقسيم العمل يحدده اتساع السوق »،[1] حيث يشير ستيجلر إلى أن درجة التكامل الرأسي (سواء أمامياً أو خلفياً) تتحدد بحجم الصناعة. حيث أن: [2]

1- في المراحل الأولى للصناعة يكون حجم السوق صغيرا نسبياً، ومن ثم فإن حجم العمليات الصناعية يكون من الصغر بدرجة لا تبرر قيام منشآت مستقلة تتخصص [**] كل واحدة منها في عملية أو مرحلة منفصلة؛

2- مع كبر حجم السوق ونمو الصناعة، فإن العمليات الصناعية تصبح من الكبر بدرجة تمكن قيام منشآت مستقلة بالتخصص مع خدمة السوق ككل. (ومن هنا تتنازل الشركة الأم عن القيام بالعديد من العمليات الصناعية تاركة إياها للمنشآت المتخصصة خاصة وأن هذه الأخيرة تنتجها عند مستوى تكلفة أقل)؛

3- عند وصول الصناعة إلى حجم معين فإنها تبدأ في الاضمحلال مرة أخرى وينكمش حجم عملياتها الصناعية، مما يترتب عله انسحاب عديد من المنشآت المتخصصة من السوق. (حيث تقوم المنشأة الأم مرة أخرى بإتمام معظم العمليات الصناعية الفرعية داخلها).

---

[*]- أول ما نشرت هذه الفرضية في المقالة:
Stigler.G.J, **The division of labour is limited by the extent of the market,** journal of political Economy, 1951.

[1]- روجر كلارك، **مرجع سابق**، ص: 300.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 86.

[**]- التخصص يمكن أن يأخذ على أنه عكس التكامل.

المبحث الثالث: دعم التنمية الاقتصادية وفق السياسة الصناعية

إن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي بل لا بد أن تستند إلى سياسات معينة مبنية على أساس نظرية معينة، أي أن لها إطار اقتصادي نظري تستند إليه لذلك نستعرض أولاً مفهوم التنمية الاقتصادية التي عرفتها المدارس والمفكرين ثم لأهم النظريات التي تناولت لهذه التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

شهدت الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر القرن السابع عشر على الصعيد الفكر الاقتصادي، ظهور **الأفكار التجاريين** (الميركانتيلية) حيث تتمثل نظرتهم اتجاه التنمية في خلق فائض في الإنتاج من خلال التركيز على التداول الذي يحقق ذلك والمرتبط بمجموعة من السياسات والإجراءات ومن أهمها: [1]

أ- تَدخُل الدولة اقتصادياً وسياسياً (عسكريا...) في تحقيق عملية التنمية.

ب- إن نمو السكان يعتبر عامل مساعد للنمو ومصدر قوة اقتصادية.

في حين كانت مسألة التنمية الأساسية التي طرحها **الطبيعيون** فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادي، تتمثل - في زمانهم- في كيفية زيادة الدخل الوطني في بلد متخلف مثل فرنسا آنذاك.

فيما كان الهدف الأساسي **للتقليديين** هو البحث عن أسباب نمو الدخل الوطني على المدى البعيد وآليات عملية النمو.

المفهوم الماركسي: لقد استخدم ماركس الفلسفة الجدلية (الديالكتيك) والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي، في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية مع التركيز بصفة أساسية على النظام الرأسمالي الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تُحولُ - في ظله- دون تحقيق عملية تنمية ناجحة ، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة.

تقرر هذه المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج متمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة.

المفهوم الكينزي: يمكننا القول أن كينز (Keynes) رسَم الطريق لتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وأن مفهوم التنمية الاقتصادية عنده يمكن النظر إليه من خلال حالة الاستخدام الكامل.

---

[1]- رابح محمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص:05.

إذ أن نظرية الاستخدام تحلل الكيفية التي يؤدي بها ارتفاع الاستثمار أو الاستهلاك أو أي جزء آخر من مكونات الإنفاق إلى مستوى الناتج الوطني وذلك من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة بدرجة أعلى،ودون ريب فإن حدوث هذه التطورات تعد إذا ما تحققت تجسيداً للتنمية.

المفكرون الكنزيون الجدد(المحدثين):[1] إن مسألة النمو على الأمد الطويل كما هي في النظرية الاقتصادية حاليا لم يتم تطويرها من قبل كينز نفسه، بل تمت من قبل المنظرين الكينزيين الجدد الذين واصلوا أفكاره وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة،وقد ُوفّقُوا خلافاً لموقف الكلاسيكيين الجدد (سولو R.M.Solow مثلاً) الذين يميلون إلى التأكيد على إمكانية ثنائية من النمو المتوازن والاستخدام التام، من خلال تعديل الأسعار النسبية وذلك تطابقاً مع التحليل الكلاسيكي.

لقد تجسدت آراؤهم بشأن النمو في ما يسمى بـ نماذج النمو الداخلي، (أو من الداخل) التي ينتمي بعض روادها للفكر الكلاسيكي الجديد مثل لوكاس (Lucas) وبعضهم للفكر النيوكينزي ک رومر(Romer) وقد حاول هارود (Harrod) مثلاً تحديد الشروط التي يتحقق ضمنها النمو المتوازن وذلك في إطار من المعطيات الكينزية ، أما جوان روبنسون (J.Robinson) فقد عملت على إدماج الأهم من التحليل الكينزي والتحليل الماركسي، ويمكن أن نعتبر نموذج بارو (Barro) في 1990 والذي استكمله فيما بعد مع سالا (Sala) 1992، ثم مع لي(Lee) في 1993 و 2000 هو الإطار الأساسي لهذه النظرية التي تتمحور حول فكرة أساسية مضمونها أن: توفير البنى الأساسية من شأنه الرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وعليه فإنها تعزو معدل النمو الحقيقي /للفرد، إلى نوعية من التغيرات :

أولها: المستويات الأولية للمتغيرات العامة مثل حجم رأس المال الطبيعي، وحجم رأس المال البشري (يتجسد في مستويي التعليم والصحة)؛

ثانيتها: التغيرات الرقابية أو البيئية. والتي يمكن أن تنقسم بدورها إلى متغيرات ناتجة عن:

- **السياسات المحلية:** مثل الاختلال في سعر الصرف الحقيقي أو التضخم أو الاستهلاك الحكومي أو تخفيض التمويل أو الانفتاح التجاري أو الاستثمار المحلي؛
- **نتيجة العوامل الخارجية:** مثل الصدمات الخارجية، أو الصدمات المناخية أو الحروب أو القلاقل السياسية.

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 15-16.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية الصناعية

ومن أهم نظريات التنمية التي تتمحور حول مدى بعث تنمية الصناعات عن الأخرى في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة:

أ- نظرية الدفعة القوية

إن جوهر هذه النظرية ينص على أن التنمية الاقتصادية ليست بعملية تدريجية أو مرحلية بل هي سلسلة من القفزات أو الدفعات القوية التي تنطلق بالاقتصاد من مرحلة التخلف والركود إلى مرحلة النمو الذاتي. كما ترى هذه النظرية أن التقدم خطوة خطوة سوف لا يكون له تأثيراً فعالاً على دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام وتحقيق التقدم الاقتصادي، وفي هذا المجال ذكر رودان (Rodan) عام 1957 « إذا سرنا خطوة خطوة في طريق النمو فلن نصل إلى أي شيء، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى دفعات قوية يفوق أثرها الخطوات التدريجية ».[1]

فمن خلال هذه النظرية على جميع الصناعات أن تساهم في عملية التنمية وهذا من أجل دفع القوي الذي يساعد بشكل كبير في تحقيق هذه التنمية.

ب- نظرية التنمية المتوازنة

ترتبط نظرية التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين رئيسيتين تعاني منهما اقتصاديات البلدان النامية وهي كالتالي:

• المسألة الأولى: وهي الحلقة المفرغة للفقر التي صاغ مضمونها نيركسه (R .Nurkse) على النحو مفاده أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حّد معين من الدخل، ولهذا يجب أن يتمركز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية؛

• المسألة الثانية: فهي ضيق السوق المحلية بحيث أن الاستثمارات تواجه عقبة رئيسية متمثلة في ضيق أسواق التصريف لأن الطلب غير مرن بالنسبة لمستويات الدخول المتدنية، ولهذا فإن أية تنمية مستمرة غير ممكنة في ظل هذه الظروف ما لم تؤمن خلق الطلب الواسع.

يعتبر نيركسه أن التصنيع أمر لا بد منه بالنسبة للبلدان النامية، وعلى الأخص التصنيع المفتوح على العالم المتقدم والقائم على أساس الصناعات الاستهلاكية وذلك انطلاقاً من ضرورة التوازن ما بين النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي. كما لاحظ أن هناك عقبة أساسية تقف في وجه التصنيع بشكل عام في تلك البلدان، ألا وهو ضعف دافع التثمير لدى أصحاب رؤوس الأموال بسبب

---

[1]- محمد فاضل قفطان، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة الحوادث، بغداد - العراق، 1984، ص: 287.

ضيق السوق عن طريق البدء بصناعات رائجة في المدى القريب، أي الطلب على منتجاتها موجود ولكن كيف تستطيع هذه البلدان تمويل النفقات الناتجة عن إقامة مثل هذه الصناعات الاستهلاكية؟.

أحل نيركسه رأس المال الأجنبي محل إمكانيات نمو الصادرات من أجل تغطية المستوردات من الموارد والمعدات اللازمة لعملية التصنيع هذه، بالطبع إن هذه الفكرة لم يصل إليها هذا الاقتصادي بدون تحليل مسبق للمبررات التي دفعته لتبنيها. لذا فقد كان من الضروري الرجوع إلى فكرة نيركسه للوصول في النهاية إلى نتيجة التي بلغها وتبناها فيما بعد.

استعرض نيركسه (R .Nurkse) ثلاثة نماذج لبناء القاعدة الصناعية وبالتالي النمو الاقتصادي المتسارع للبلدان النامية، هذه النماذج هي:

1- النمو بواسطة الصادرات من الموارد الأولية؛

2- النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير؛

3- النمو بواسطة توسيع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية: والمقصود هنا إقامة صناعة إحلال الواردات وعلى الأخص الصناعات الاستهلاكية.

حسب رأيه فإن هذه الثلاثة يمكن أن تكون مختلطة ولكن الأهمية المعهودة على كل واحد منها تختلف حسب الموارد لكل بلد، وحسب شروط الطلب الخارجي، فمن المعروف أن البلدان النامية تشكو اليوم من عجز في صادراتها من المواد الأولية (نموذج1)، ومن الحواجز الصعبة التي تضعها أمامها البلدان المتقدمة للّحد من صادراتها من الموارد المصنعة (نموذج2)، يؤكد نيركسه هنا بأنه لم يبق إلا (نموذج3) أي توسيع الإنتاج الداخلي بالاعتماد على إقامة الصناعات المحلية المنتجة للسلع الاستهلاكية، الذي يعتبر هذه الحالة أكثر ملائمة من النموذجين الآخرين، إلا أن طريق التصنيع هذا لا يخلو من عقبات أهمها هو ضيق السوق الداخلية التي تؤدي إلي إضعاف حواجز الاستثمار، وهذا تحصيل منطقي لمعطيات البلدان المتخلفة بشكل عام.

الشكل رقم (08): مراحل عقبات التنمية عند نيركسه (Nurkse) في البلدان النامية

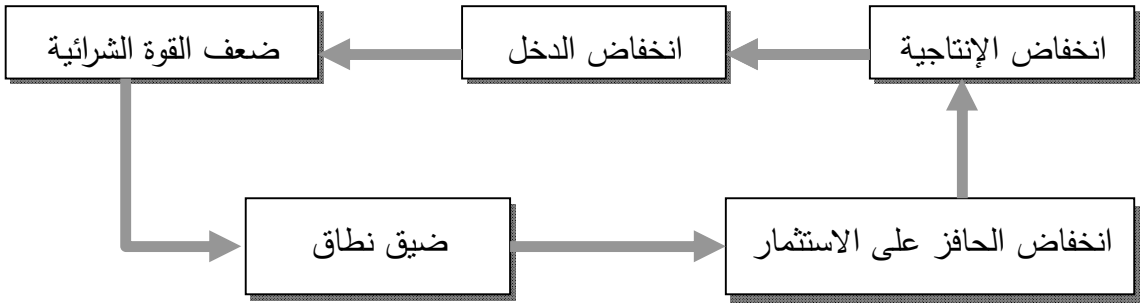

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على طرح نيركسه (Nurkse)

وبالتالي فإن توجيه الاستثمارات في مشروع واحد سيبوء بالفشل، وأن العاملين في هذا المشروع لن يتمكنوا من استيعاب نتائجه، وهذا لن يستطيع المشروع تصريف منتجاته، الحل الوحيد برأي نيركسه هو البدء بوضع برنامج استثماري يحوي العديد من الصناعات المتكاملة (العناقيد الصناعية) بتغطيتها للطلب الاستهلاكي النهائي، فإنشاء مثل هذه الصناعات المتكاملة بشكل كثيف وعلى جهة واسعة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار، ويرفع من إنتاجيته ودخله، وبالتالي من استهلاكه النهائي. مما يؤدي بالنتيجة إلى توسيع نطاق السوق بالنسبة لمختلف الصناعات المقامة، وهذا ما يطلق عليه: نظرية النمو المتوازن (Théorie de la croissance Equilibre) التي تستوجب تزامن جميع الصناعات، أي إنشاءها في نفس الوقت. الاستثمار في صناعة ما يخلق الطلب على مخرجات الصناعات الأخرى، كما أن التوسيع في الصناعات الأخرى يخلق طلباً على مخرجات الصناعة الأولى وبعبارة أخرى فإن العاملين في كل الصناعة يعتبرون سوقاً لمنتجات الصناعات الأخرى، وهكذا فإن الاستثمارات في صناعة معينة يخلق فرص الربح وبالتالي تهيئ فرص الاستثمار في صناعات أخرى، والعكس بالعكس.

ت- نظرية التنمية غير المتوازنة

على الرغم من أن فرانسوا بيرو (F.Perroux) هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن نظرية التنمية غير المتوازنة حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هيرشمان (O- Hirschman) هو الذي أعطى لهذه النظرية الدّقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك. (*)

يرى هيرشمان أن تاريخ الوقائع الاقتصادية يبين لنا التطور كسلسلة من اختلالات التوازن، والتي ظهرت فيها صناعات معينة مؤهلة، تجذب النمو الاقتصادي، هذه الصناعات القائدة أو أقطاب النمو (Poles de Croissance) تلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي إلى الأمام، إن تقدم ونمو (أقطاب النمو) هذه يولد قوة جذب بالنسبة لبقية قطاعات الاقتصاد القومي ككل، بمعنى آخر فإن تقدم

صناعة ما (قائدة) على صناعات أخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات،(**) إن تقدم بعض الصناعات على البعض الآخر يكون باستمرار مصحوباً باختلال التوازن

هذا الاختلال الذي يأخذ شكل طاقة فائضة في الصناعات القائدة وشكل ضغوط واختناقات في الصناعات الأخرى المتخلفة نسبياً في نموها، إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة

---

*- للاطلاع على المزيد أنظر:

- F.Perroux, **Note Sur La Nation de pole de croissance**, Economie, 8, jan-juin 1953. p: 307-320.
- O.Hirschman, **The Strategy of Economic Devloppement** , 1958.

**- إن أغلب الاقتصاديين الجزائريين متفقون على أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية ترجع إلى نظرية الصناعات المصنعة التي تجد أساسها في نظرية أقطاب النمو. وفي التجربة الجزائرية ظهرت ثلاثة أقطاب للتنمية هي:

1- قطب البيتروكيمياء (أرزيو) ؛

2- قطب الحديد والصلب (الحجار -عنابة)؛

3- قطب الميكانيك (قسنطينة).

المحرضة للنمو، هذا ما يطلق عليه نظرية النمو غير متوازن (Théorie De La Croissance non-Equilebreé) التي جاء بها هيرشمان والتي تعتبر ركناً أساسياً من أركان نظريات التنمية الاقتصادية.

تعتبر عملية التنمية –حسب هذه النظرية- سلسة متصلة من اختلال التوازن، حيث أن كل اختلال جديد في التوازن يولد قوى مصححة له، إلا أن تصحيح هذا الاختلال سوف يخلق أيضا اختلال جديد في التوازن يولد بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يتولد اختلال جديد في التوازن... وهكذا مما يدفع بالنتيجة نحو الأمام.

من أجل توضيح فكرة السلسلة المتصلة الحلقات من اختلالات التوازن، يركز هيرشمان على مفهوم الارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة وعلى مفهوم الوفورات الخارجية التي تتولد نتيجة هذا الارتباط.

إن نقطة البدء عند هيرشمان تختلف كثيراً عنها عند نيركسه، فيما نرى أن الثاني قد ركز على رأس المال على أنه أشد ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة في عملية التصنيع، فقد ركز الأول على وجود المستحدث والإداري الجيد الذي يتوقف عليه اختيار النوع الملائم من الاستثمارات، يرى هيرشمان بأن القيد الرئيسي الذي يقيد عملية التصنيع يتمثل في مقدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، وحيث أن هذه القدرات نادرة في البلدان المتخلفة فيجب خلق الإطار الدوافع والظروف التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات بأعلى فعالية ممكنة، وهذه الظروف هي ظروف اختلال التوازن المتمثل في الضغوط والاختناقات، وبمعنى آخر يجب البدء في عملية التصنيع عن طريق اختيار الاستثمارات المحرضة وليست الاستثمارات المستقلة.

إن عملية التنمية يجب أن تتجه إذن نحو إقامة الصناعة الرائدة بقوة جذبها وتنشيطها للصناعات الأخرى. أما الصناعة الرائدة أو القائدة فقد اعتبرت كذلك لأنها تتميز بعلاقات أمامية وخلفية بالنسبة إلى غيرها من الصناعات، تتمثل العلاقات الأمامية في إمكانية الصناعة على خلق فرص الاستثمار في المراحل ما بعد انتهاء عملية الإنتاجية، فمثلا توسع الصناعة أ ينشط ويدفع الصناعة ب إذا ما كانت هذه الأخيرة تستخدم مخرجات الصناعة كأحد المدخلات لديها، يترتب على توسيع الصناعة أ وارتفاع الإنتاجية فيها زيادة ربحية الاستثمار في الصناعة ب وذلك عن طريق تخفيض نفقات إنتاجها. وهكذا مع

ازدياد هذه العلاقات الأمامية فإن مزيدا من الاستثمارات سوف توظف في كلتا الصناعتين: الأولى بسبب تصريف السريع لإنتاجها، والثانية بسبب الوفورات الخارجية التي تقدمها لها الصناعة الأولى.

أما العلاقات الخلفية تتمثل في إمكانية الصناعات أو الاستثمارات على خلق الطلب وبالتالي خلق فرص الاستثمار في المراحل السابقة لعملية الإنتاج، إن العلاقة الخلفية للصناعة أ تتمثل في قدرتها وإمكانياتها على خلق فرص الاستثمار في الصناعة ت التي تقدم للصناعة أ مستلزمات الإنتاج، وبذلك فإن توسيع الصناعة أ يعطي بعض نتائجه في زيادة ربح الاستثمار في الصناعة ت عن طريق توسيع السوق المهيأ لمنتجاتها.

إن إنشاء مثل هذه الصناعة القائدة (L'industrie Motrice) سوف يخلق إذن حالة من اختلال التوازن في هيئة نقاط اختناق في مراحل الإنتاج السابقة، وفي هيئة فائض من ناتج الصناعة القائدة مهيأ للاستخدام في المراحل التالية للإنتاج[*] إن هذا الاختلال في التوازن سوف يخلق بدوره قوى لتصحيحه، وبالتالي إعادة التوازن في صورة تحريض الاستثمارات في المراحل السابقة والمراحل اللاحقة للإنتاج في الصناعة التي تم توسيعها، إلا أن هيرشمان قد أكد على الصناعات التي يمكن أن تخلق فرصاً للتصريف بالنسبة لصناعة أخرى، أي أنه أكد على الصناعات التي لها أثار تحريض نحو الخلف، وباعتبار أن هناك العديد من الصناعات تتمتع بهذه الصفة، إلا أنه يجب البدء بالصناعات السهلة التحقيق في البلدان المتخلفة وخصوصاً من الناحية التكنولوجية والتي يمكن أن يكون مردودها في الفترة الأولى أكبر ما يمكن.

ث- نظرية التغيرات الهيكلية

لقد حاولت هذه النظرية التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية لاسيما محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال بين عناصر الإنتاج، تلك المميزات تؤثر على المتكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية.[1]

إن نظرية التغيرات الهيكلية قد ركزت على الآلية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية نقل هيكلتها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة إلى اقتصاد أكثر تقدماً وتطوراً. أي أن هناك تحول تم من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، وأن التغيير الهيكلي هذا يبين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي في حالة ارتفاع، على عكس مساهمة القطاع الزراعي المتناقصة، كما تم تحول اليد العاملة من القطاع الزراعي إلي القطاع الصناعي.

---

[*]- وبمعنى آخر وحسب مثالنا السابق سوف يكون هناك اختناق بالنسبة للصناعة ت وفائض في إنتاج الصناعة أ حتى اللحظة التي تبدأ فيها الصناعة أ تحريض الصناعة ب حسب الميكانيكية التي ذكرناها.

[1]- محمد صالح القريشي وآخرون، **التنمية الاقتصادية والزراعية**، جامعة الموصل-العراق، 1987، ص: 106.

واكتشف جينري (chenery) من خلال دراسته للبلدان النامية أن الدخل الفردي لسكان الحضر مرتفع مقارنة بسكان الريف، وأن التصنيع يساهم في وجود نمط غير عادل لتوزيع الدخول، والذي يؤثر على التنمية الاقتصادية وعليه فحسب هذه النظرية فإن القطاع الصناعي هو الطريق الرئيسي لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية، فالتغيير الهيكلي الذي يؤدي إلى التقدم الاقتصادي هو الذي ينتج عنه ارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الأول

كان منطلق هذه الدراسة في هذا الفصل عن السياسة الاقتصادية الكلية على اعتبارها من مضامين السياسة الصناعية، حيث تم تناول الإطار العام لها وهذا من كافة النواحي الأساسية، من المفاهيم (العامة، النظم الاقتصادية، الأهداف والأساليب التطبيقية..)، وكذا النوعية (السياسة الظرفية، السياسة الهيكلية)، وفي سياق آخر عن الأهداف الكبرى لها، حيث كان تجسيدها فيما يعرف بالمربع السحري لكادور (مكافحة التضخم، مكافحة البطالة، معدل نمو مرتفع ورصيد موجب في ميزان المدفوعات). حيث يعتبر تطبيق هذا النموذج عن الحالة الجزائرية غير عملي لاعتبارات عديدة.

وبعد أن استعرضنا نواحي العامة للسياسة الاقتصادية، استسهل تناول المبحث الثاني عن السياسة الصناعية بأسلوب سلس ومتسلسل، وكان هذا انطلاقاً للتعريف العام المتبني للسياسة الصناعية الذي جاء كالتالي: « تضم السياسة الصناعية مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة، وبالتالي لا تأخذ ضمن السياسة الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية سواء كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز».

حيث تم رصد أهم الملاحظات الهامة:

• المقصود بالصناعة « مجموعة من المنشآت تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض ». وهذا على خلافاً للمعنى الآخر للصناعة الذي يعني النشاط التصنيعي أو العملياتي.

• السياسة الصناعية تكون موجهة إلا للصناعة المقصودة من خلال هذه السياسة، لذلك يتعارض هذا مع مفهوم الإستراتيجية الصناعية التي تعني مبدئياً التدابير العمومية الموجهة للنمو العفوي للقطاع الصناعي.

• ينتمي شّق السياسة الصناعية الى السياسات الهيكلية التي تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشياً مع التطورات و التحولات الاقتصادية.

• يقصد بهيكل (أو بنية) الصناعة « خواص التركيب البنائي للأسواق التي تنتج في ظلها الصناعات في بيئة معينة ». حيث تختلف هذه التركيبات (الأبعاد) من اقتصادي إلى آخر، فمنها الكمية والنوعية، حيث

تم مناقشة الأبعاد: التركز الصناعي، عوائق الدخول الى الصناعة، بالإضافة الى تمييز المنتجات في الصناعة ودرجة التكامل بين المنشآت في الصناعة, وهذا لما أصبح شائعاً في أدبيات الاقتصاد الصناعي، حيث كان المقصد من كل هذه الأبعاد: في محاولة لضبط الى ما يمكن اعتباره ضمن حدود

تدابير السياسة الصناعية, إلا أن هذا الحصر يبقى نظرياً لأن اعداد قائمة للسياسات الصناعية لقطاع معين مثلاً يتطلب الكثير من الموافقات.

- تساهم السياسة الصناعية في انجاح السياسة الظرفية إزاء القيود التي تواجهها.
- تعتبر السياسة الصناعية من أدوات التحكم في التنمية الاقتصادية الشاملة.

ولتجسيد أي سياسة صناعية لقطاع معين من أجل بلوغ أحسن النتائج المرجوة يستوجب التعرف على ما يتوفر عليه هذا القطاع من مميزات، إمكانيات،.. هذا ما سنبحث عنه في قطاع المحروقات الجزائري من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

المحروقات في الجزائر: تاريخها ، إمكانياتها

تمهيد

المبحث الأول: الموارد الناضجة وأهميتها الاقتصادية

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري الريعي

المبحث الثالث: إمكانات المحروقات الجزائرية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثاني: المحروقات في الجزائر: تاريخها، إمكانياتها

تمهيد

ترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، وتمثّل المحروقات أهم هذه المصادر على الإطلاق، بعد أن احتلّ البترول خاصة الصدارة عليها بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الإمكانيات المتاحة منها.

واكتسبت بذلك المحروقات أهمية متزايدة بسبب ندرة المصادر البديلة من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء نظرة عامة الأهمية الاقتصادية للطاقة عامة وحول تاريخ المحروقات الجزائرية وكذا معرفة خصائصها وإمكانياتها التي تمتلكها من جهة أخرى، خاصة وأن هذه «السلعة» تلعب دوراً مؤثراً وفعالاً في تنشيط التبادل التجاري على المستوى الدولي وهو ما جعل صناعة المحروقات العالمية من أهم الصناعات التي عرفت في تطورها التاريخي مراحل انتقالية بحسب تغير موازين القوى فيه بسبب اختلالات متغيراته من عرض وطلب وأسعار من جهة وخلافات وأطماع الأطراف الفاعلة فيه من جهة أخرى.

وانقسمت هذه الأطراف بين دول مستهلكة وأخرى منتجة، لم تشترك في كميات الاستهلاك والإنتاج للمحروقات، ولكنها اتفقت في رسم أهدافها نحو الحصول على أكبر قدر ممكن من أرباح القطاع أو ما يطلق عليه "بّريع المحروقات"، بل والأكثر من ذلك حين ارتبطت تنمية اقتصاديات بأكملها بهذا الريع، فتحولت الكثير من الدول المنتجة للمحروقات إلى اقتصاديات ريعية.

لذا فمن خلال التالي سنحاول تبيان بعض الأمور التي طالما تدور في أفكار معظم الباحثين والمهتمين بهذا القطاع من أجل إعطاء صبغة أفضل (بعض الملامح الأساسية للشروط القاعدية للصناعة) لمحاولة الحكم على بعض أمور الخاصة بالسياسة الصناعية المنتهجة، وهذا وفقاً لتساؤلين التاليين:

أ- ما الأوراق الرابحة التي تمتلكها الجزائر على المستوى الدولي في قطاع المحروقات ؟

ب- ما هي نقاط القوة المرتبطة بطبيعة هذه "السلعة" وكذا المرتبطة بكيفية استغلالها ؟

المبحث الأول: الموارد الناضجة وأهميتها الاقتصادية

تعد الموارد الطبيعية بشكل عام أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في الاقتصاد الكلي[*]، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض، حيث تعد الموارد المحروقاتية أحد أوجه الموارد الناضجة (سيشار للمحروقات من خلال صيغة الموارد الناضجة). لذا سيحاول هذا المبحث اعطاء صيغة مبسطة ضمن الإطار الاقتصادي التمهيدي.

المطلب الأول: ماهية الموارد الناضجة

الموارد الناضجة تشمل الأراضي الزراعية ومياه الشرب والمراعي الطبيعية والغابات والمصايد والثروات المعدنية ومصادر الطاقة الحفرية ومصادرها الطبيعية المتجددة كالشمس والرياح وغيرها. كما يتسع مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المعتدل والمناظر الطبيعية ... إلخ. فهي بذلك تشكل كل ما يدخل في العملية الإنتاجية ويدر منفعة مباشرة ويكون للطبيعة – لا للإنسان – الدور الحاسم في تفعيل وجوده .

وتنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد ناضبة ونوع وسط قابل للنضوب. ويتم تصنيف المورد من حيث مدى قابليته للنضوب بمقارنة معدل تجدده بالمعدل المحتمل لاستغلاله: [1]

- **فالموارد المتجددة** هي تلك التي تتجدد تلقائياً وبشكل سريع يفوق معدل محتمل لاستغلالها، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها، ومن أمثلتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومياه الأمطار والأنهار والمياه الجوفية المتجددة.[**]

- أما **الموارد القابلة للنضوب** فهي تلك التي تتجدد ولكن بمعدلات محدودة. فإذا فاق معدل استغلالها عن معدل تجددها نفذت و اضمحلت، ومن أمثلتها الغابات والمراعي والمصايد. فإذا لم يتقيد معدل استغلال المورد القابل للنضوب بمعادلة معينة تربطه بمعدل تجدده، فلابد و أن ينتهي المورد إلى الاضمحلال أو الفناء. ويكون ذلك بسرعة تتوقف على مدى الإخلال بتلك المعادلة، ومن أمثلة ذلك، الإسراف في قطع أشجار الغابات والصيد والرعي المبالغان. و يتم تحديد المعدلات المثلى لاستغلال تلك الموارد القابلة للنضوب في إطار معاملات بيولوجية وبيئية مختلفة، وباستخدام قواعد اقتصاديات الموارد القابلة للنضوب كاقتصاديات الغابات واقتصاديات صيد الأسماك وهي وثيقة الصلة باقتصاديات الموارد الناضبة .

---

[*] - الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم.

[1] - كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ، ص: 11.

[**] - قد تتحول كثير من تلك الموارد من متجددة إلى قابلة للنضوب.

- ومن الممكن أن يتحول كثير من **الموارد المتجددة نحو موارد قابلة للنضوب** إذا زاد معدل استغلالها على معدل تجددها بشكل يضع حداً زمنياً لعمرها، أو يخفض من قيمتها الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك أن يزيد معدل استغلال المياه الجوفية على معدل تجددها، وأن يزيد معدل تلوث البيئة بحيث تصبح الأمطار حمضية ومياه الأنهار ملوثة مما يضر بخصائصها الاقتصادية .

- أما **الموارد الناضبة** فهي تلك التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف السنين أو أكثر. ومن أمثلتها الفحم والبترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية المختلفة وخزانات المياه الجوفية غير المتجددة والآثار والمناظر الطبيعية الخلابة النادرة. وإذا كان من الممكن إعادة تدوير بعض تلك الموارد بعد استعمالها، فإن ذلك يتضمن تكلفة قد تكون باهظة. غير أنه ومهما حاولنا إعادة تدوير تلك الموارد فلا يمكن أن تسترجع الكمية المستخدمة كلها وبالتالي فإن رصيدها يتناقص باستمرار.

وفي بعض الحالات لا يؤدي دخول المورد في العملية الإنتاجية إلى تناقصه (أو اهتلاكه)، بل يشارك بخدماته مع بقائه على حالته. وفي هذه الحالة طالما استمر المورد في قدرته على تقديم نفس الخدمة مع مرور الزمن فإنه لا يعتبر مورداً ناضباً.وهكذا تعتبر الأرض الزراعية مثلاً مورداً غير ناضب حيث لا تفقد قدرتها على تقديم الخدمة الإنتاجية إلا إذا أسيء استغلالها، وفي هذه الحالة تصبح مورداً قابلا للنضوب.

ومادة المحروقات موضوع البحث، كما قلنا من الموارد الناضبة وهو الاسم الذي يطلق في اللغة العربية على مركبات كيميائية تحتوي أساساً: على ذرات من الكربون (Carbone) وذرات من الهيدروجين (Hydrogène) يسميها علماء الكيمياء بالهيدروكربون (المحروقات).[1]

فمادة المحروقات تكون على أشكال أو صور مختلفة، فهذه المادة إما أن تكون: [2]

1- سائلة و يطلق عليها مادة **البترول الخام** (Pétrole Brut)...

2- غازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Gaz Naturel)... وقد وصف بالطبيعي للتفرقة بينه وبين الغاز الصناعي الذي يماثله في التركيب والخواص تقريباً، والذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم. [3]

عندما نتكلم عن المحروقات في هذا البحث فإننا نعني بهذه التسمية اختصاراً لكل المنتجات: من البترول الخام والغاز الطبيعي، وغاز البترول، والمكثفات،... وعندما نريد تخصيص أحد الأنواع فإننا نستعمل التسمية الخاصة به كالبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو مشتقات البترول ...الخ.

---

[1]- **Ou'est ce que le pétrole**, la Direction des relations publique Sonatrach, Alger – Algérie. P: 07.

[2]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، ص:08-09.

[3]- كتوش عاشور، **مرجع سابق**، ص:37.

المطلب الثاني: ارتباط الموارد الناضجة بالنمو الاقتصادي

أ- على مستوى المنشأة الاقتصادية

رغم ما قدمه الاقتصادي مايكل بورتر (Michaël Porter) للميزة التنافسية من بحوث وكتابات [*] إلا أنه أغفل الطاقات الكامنة للمنشأة كمصدر للتفوق التنافسي، [1] ونتيجة لهذه الانتقادات وغيرها ظهرت نظرية جديدة أطلق عليها نظرية الموارد والمهارات والتي تنطلق من داخل المنشأة، سواء أكانت هذه طبيعية، مالية، بشرية، تكنولوجية و تنظيمية.

تنطلق نظرية الموارد من المعطيات الداخلية للمنشأة، أي من الموارد (منها الموارد الناضجة) التي تمتلكها، وفي الحقيقة أن أصول هذه النظرية ترجع إلى الاقتصادي بونروز (Penrose) الذي طرح عام 1959 فكرة ربط أداء المنشأة ونموها بالموارد التي تمتلكها،[2] الفكرة التي تطورت خلال الثمانينات بمنشورات Wernerfelt, Barney, Dierickx وغيرهم.

ولتوضيح الفكرة أكثر حول مساهمة الموارد في نمو المنشأة الاقتصادية نستعين بالشكل أدناه:

الشكل رقم (09): جذور الميزة التنافسية

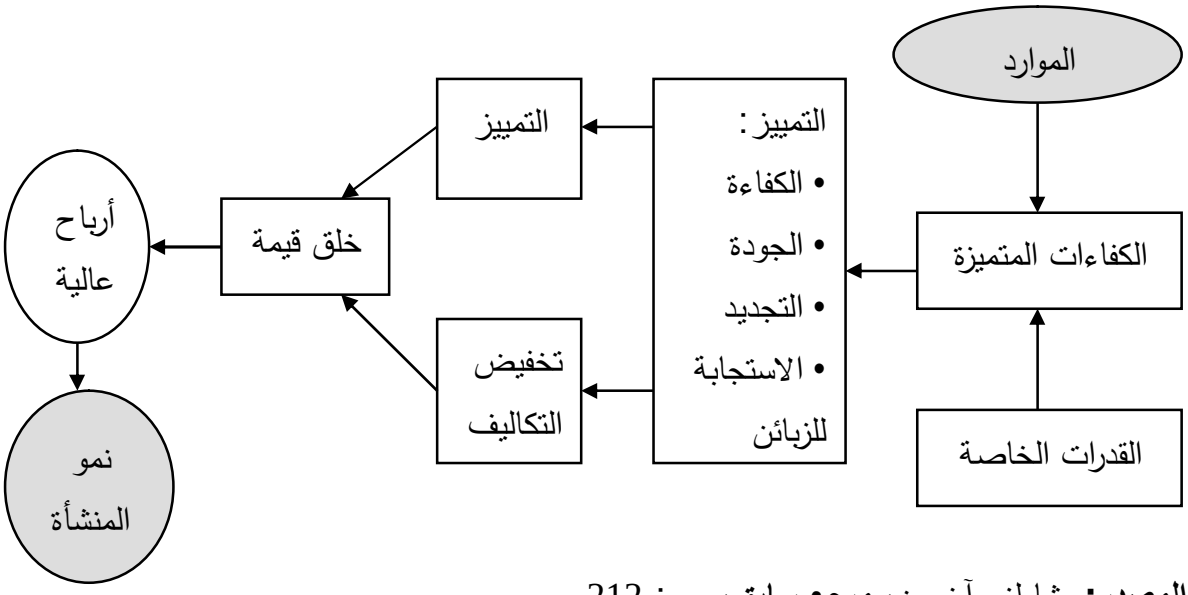

المصدر: شارلز وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 212.

---

[*] - يعتمد بورتر Porter في تحليله على وضعية المنشأة في السوق.

[1] - عبد المليك مزهودة، **الفكر الاقتصادي التسييري: من نموذج SWOT إلى نظرية الإستراتيجية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة بسكرة- الجزائر، ماي 2003 ، ص: 115.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 116.

ولكي تنمو المنشأة بالمقارنة مع المنشآت داخل الصناعة يجب أن تكون موارد هذه المنشأة ذات قيمة ومتفردة. ومن ناحية أخرى يساهم نمو المنشآت الاقتصادية سواء في صناعة واحدة أو في صناعات مختلفة في نمو الاقتصاد الدولي.

ب- على مستوى الاقتصاد الدولي

يرتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة، دّل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن استهلاك الطاقة ليس دائما دالة النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في استهلاكها مرتبط أيضا بالنمو الديمغرافي المتزايد. فمشكلة الطاقة لدى الدول المتقدمة مرتبطة بالزيادة في الرفاهية، وتطرح من زاوية تختلف عنها لدى الدول المتخلفة التي تعاني من نمو سكاني متزايد، ومن هنا قد تأتي بعض الصعوبة في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين: ارتباط مؤشر معدل استهلاك الطاقة بمعدل نمو الدخل القومي لدى مختلف الدول.[1] وعليه لا يمكن تعريف التنمية من بشكل أدق من خلال الثنائية السابقة.

ومن ناحية أخرى فالموارد لها أثر كبير على الخيارات الإستراتيجية للتنمية بالنسبة للسياسات الصناعية، ومن الأمثلة الدولية الواضحة على ذلك: [2]

أ- دخول اليابان بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة رغم اعتمادها الكامل على استراد الطاقة والخامات؛

ب- بعد عام 1973 (أزمة الطاقة) بدأت اليابان في تغيير سياساتها الصناعية، وتم التركيز على تنمية صادرات ذات قيمة عالية تعتمد أساساً على التكنولوجيا والعمالة الماهرة.

وعليه ففي الدول ذات **الثروات الطبيعية المحدودة** تصبح التنمية من خلال التطور التكنولوجي الصناعي هي السبيل الأساسي لتحقيق معدلات التنمية التي تسمح للتجارة بالحصول على عائد مجز لهذه التنمية.

التنمية هي في الأساس تنمية قدرة الأفراد على استغلال الموارد المتاحة في تحقيق متطلباتهم وتقاس فعالية هذه التنمية بمعدل ارتفاع الدخل القومي للفرد سنوياً .[3]

وعليه فقد تطور تعريف التنمية ليكون القدرة على استغلال الموارد العالمية لتحقيق متطلبات الأفراد على مستوى العالمي.

---

[1]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص: 26

[2]- فريد النجار، **إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة**، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2006، ص: 116.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص:143.

المطلب الثالث: المحروقات أهم موارد الطاقة حالياً

الفرع الأول: أهمية المحروقات

المحروقات تتميز عن غيرها من الموارد الطاقوية الأخرى بمميزات أو خصائص معينة اكتسبت وأعطت للمحروقات أهمية كبيرة في سعة منفعتها إلى جانب استمرار تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة عن بقية الموارد البديلة لها.

فالبعض من هذه المميزات أو خصائص ناجم ومرتبط بطبيعة المحروقات ذاتها، والبعض الآخر مرتبط بكيفية استغلالها. ومن أبرز واهم تلك المميزات هي كالتالي: [1]

أ- الميزة التكنولوجية الفنية: وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال المحروقات، سواء أكان في جانب عرضها أو في جانب الطلب عليها.

ب- الميزة الإنتاجية أو إنتاجية العمل العالية: ان المحروقات عموماً تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية الموارد الأخرى وخاصة المنافسة والبديلة لها (فمثلاً انتاجية البترول تعادل حوالي 5 أضعاف انتاجية فحم اللجنيت). وهذا لأنه يتفوق على باقي المصادر الطاقة من حيث ضخامة الطاقة الحرارية المولدة.[2] تتضح هذه الحقيقة من تتبع أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (02): حجم الطاقة الحرارية التي تولدها بعض مصادر الطاقة عند مستوى استغلال كيلوغرام واحد من كل منها

مصدر الطاقة	عدد الوحدات الحرارية الناتجة
البترول	10000
الغاز الطبيعي	7700
فحم الانثراسيت	7000
فحم اللجنيت	2000
كليووات ساعة من الكهرباء	2800

المصدر: **نفس المرجع السابق**، ونفس الصفحة.

[1]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص:58-61.

[2]- محمد خميس الزوكة، **جغرافية الطاقة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، ص:73.

بالاضافة لميزة ارتفاع انتاجية المحروقات، هناك ميزة انتاجية تتعلق بالعمل من خلال نشاطات هذه الصناعة، أي بمعنى آخر تكاليف العمل مقارنة مع رأس المال الثابت للصناعة ضعيفة نسبياً (تختلف حسب البلدان). وفقا لهذه الميزة من أثار كبيرة ومهمة في مقدمتها اقتصادية الجانب كتخفيض متزايد للكلفة الإنتاجية إلى حدود متدنية وتزايد فائض الإنتاج والعائد الاقتصادي.

ت- ميزة مرونة حركة المحروقات: تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية الأخرى بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أية منطقة في العالم. حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية لها.

ث- ميزة الاستعمال الواسع: من المحروقات عامةً ومن مادة البترول خاصةً ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

وفي سياق آخر حول مستقبل أهمية المحروقات: توقع وزير الطاقة الجزائري والرئيس الحالي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) السيد شكيب خليل (أنظر الملحق رقم 01) على خلفية الأزمة المالية العالمية 2008، أن تبقى المحروقات الطاقة الأولى في العالم، حيث قال بلهجة جازمة « إنّ عدة توقعات بالنسبة للمستقبل تقر بأن المحروقات ستبقى تهيمن على الحصيلة الطاقوية الشاملة نظراً لمدى وفرة الاحتياطات العالمية ».[1]

ومع أهمية المحروقات من ضمن موارد الطاقوية الأخرى جعلت المجتمعات الدولية الغربية تتحرك بمختلف الوسائل للحيلولة عن ذلك وبمختلف الأساليب، ولعل من أهم هذه الأشكال: [2]

أ- محاولات الغرب التقليل من شأن البترول العربي منذ عام 1973 باعتباره السلاح الوحيد الذي حقق ويستطيع أن يحقق مصالح العرب الشرعية والعادلة. وقد تم عم طريق الدخول في شراء حصص في رؤوس أموال شركات البترول العربية بالاستحواذ وبالتملك وبالاندماج والتحالفات الإستراتيجية؛

ب- محاولة الدول الكبرى إخراج البترول من ساحة المفاوضات التجارية وتحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية (OMC) وذلك بتفعيل منظمات وشركات الطاقة العالمية والإقلال من شأن منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، والتأثير في أسعار البترول الخام؛

ت- محاولة انجلترا والولايات المتحدة السيطرة عن بترول العراق تحت ادعاءات كاذبة خاطئة تحقق منها العالم العربي وأوروبا وبقية العالم.

---

[1]- **الصباح الجديد**، جريد يومية،عدد1197، بتاريخ: 24 جوان 2008. ص: 16.

[2]- فريد النجار، **مرجع سابق**، ص:IV-V.

وظهرت المحروقات كأهم وأكبر مصدر للطاقة المستغلة في العالم منذ بداية القرن العشرين متفوقاً في ذلك على الفحم، لذلك خرجت رؤوس الأموال والخبرات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي أوروبا (أكبر أسواق البترول) للبحث عن البترول في جهات متفرقة من العالم، حيث حقق قفزات كبيرة وسريعة وهذا من خلال تطور صناعة المحروقات الدولية.

الفرع الثاني: تطور هيكل الصناعة للمحروقات الدولية

تشبه ظروف تكوين ووجود الغاز الطبيعي اكتشافات البترول، ولهذا تتشابه طرق البحث عن الغاز بشكل كبير مع طرق البحث عن البترول، بل أن معظم احتياطات الغاز الحالية اكتشف صدفة أثناء البحث والتنقيب عن البترول.[1] لذلك قد يفهم من كلمة البترول غالباً وضمنياً على أنه أيضا غاز طبيعي. ومن خلال التالي سنحاول سرّد أهم التطورات هيكل الصناعة للمحروقات العالمية.

أ- بداية الاحتكار الأمريكي للصناعة

و لم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر، عندما حفر Edwin L. Drake أول بئر للبحث عن البترول عام 1859 في ولاية بنسلفانيا الأمريكية والمّمول من طرف شركة Seneca [2] وهذا على عمق 69.5 قدم،[*] حيث نظمت هذه الشركة حملة دعائية زاد من خلالها عدد المغامرين والباحثين والمضاربين عن البترول، فبلغ عدد الآبار المحفورة سنة 1860 حوالي 84 بئر كان إنتاجها حوالي 75 ألف طن من البترول الخام، و ما هي إلا 10 سنوات حتى أنشأ "جون روكفلر" بمشاركة عدد من المساهمين شركة (Standard oil company) ثم ما لبثت هذه الصناعة أن صارت أحد أهم الدعامات لبدأ ملامح بروز الصناعة البترولية.

إن تلك الحملة الدعائية التي أحدثتها شركة Seneca أدت إلى دخول عدد كبير من الشركات الصغيرة الأمريكية، وبذلك كانت الهجمة على البترول أشد بكثير من مثيلتها على الذهب الكاليفورني قبل 10 سنوات، فتّم فتح المنافسة داخل هذه الصناعة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 90% من البترول الخام.[3]

نلاحظ من خلال السّرد السابق أن طبيعة هذه الصناعة كانت تنافسية فيما بين الشركات الأمريكية، واحتكارية شبه تامة في سيطرة و انفراد الولايات المتحدة بالإنتاج عن باقي الدول.

---

[1]- كتوش عاشور، **مرجع سابق**، ص: 37.

[2]- مدحت العراقي، **مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد:08، الجزائر، جويلية 2006، ص: 11.

[*]- علما أن: 1 قدم تساوي بالتقريب 30.48 سنتيمتر (أي: 69.5 قدم تساوي بالتقريب 21.18 متر)

[3]- حكيمة حليمي، **مرجع سابق**، ص: 17.

ب- ظهور الكارتل البترولي

لم تعد السلعة البترولية حكراً على الشركات الأمريكية فحسب، بل ظهرت شركات أوروبية تعيش على السلطة رفقة مثيلاتها الأمريكية، وكان هذا نتيجة لانخفاض عوائق الدخول إلى الصناعة وهذا لاكتشاف حقول بترولية كبيرة مثلاً في كل من كندا وجزر الهند الشرقية وإيران وفنزويلا والمكسيك.

حيث يمكن التمييز هنا ابتداء من بداية القرن العشرين بين نوعين من الكارتل اختلف في عدد الشركات التي تحويه، لكنه لم يختلف كثيراً في السياسات التي يطبقها باعتبار أن وراء كل سياسة تأكيد على السيطرة في الصناعة المحروقات العالمية.

أولا: عقود الثلاثة الكبار

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت على ساحة الصناعة البترولية ثلاث شركات عملاقة سيطرت على الصناعة، وتتمثل هذه الشركات في: ستندار جرسي (Standard Jersey) الأمريكية، شل (Shell) الهولندية الانجليزية، وبريتش بتروليوم (Britich Petroleum) البريطانية.

في عام 1920 تعرضت أسعار البترول إلى تذبذب شديد وموجات هبوط وصعود حادة حتى استقر سعر البترول عند مستوى 3 دولارات للبرميل (أنظر الملحق رقم 02)، مما دفع الولايات المتحدة إلى استحداث نظام MOB (و هي آلية تربط السعر بالإنتاج).[1]

وقد عقدت هذه الشركات عدة اتفاقيات تؤكد من خلالها سيطرتها على الصناعة، كان أولها في 17 سبتمبر 1928، وحملت هذه الاتفاقية إعلاناً واضحاً عن المبادئ والوسائل التي تكفل الحّد من المنافسة بعد حرب الأسعار التي نشبت بين: ستندار جرسي(Standard Jersey) وشل (Shell) عام 1927. [2]

ثانيا: سيطرة الشركات السبع للبترول

إذا كانت العقود الأولى من القرن العشرين قد عرفت سيطرة الثلاثة الكبار كما يقال فإن في عام 1928

كونت سبع شركات كارتل للبترول، ووضعت القواعد التي ظلت تحكم السوق حتى عام 1950، وقد عرفت هذه الشركات بالشقيقات السبع (Sept Sœurs) وهي:[3]

- **الشركات الأمريكية:** نيوجرسي و تسمى "اكسون"، كاليفورنيا، اكسون موبيل، جولف، تكساسكو؛

---

[1]- مدحت العراقي، **مرجع سابق**، ص: 12.

[2]- حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفقرة: 1975-2004**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2006، ص: 18.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص: 19.

• **الانجليزية:** و هي شركة "البترول الانجليزية"؛

• **الهولندية والانجليزية:** وهي شركة "شل"؛

• في حين من يضيف إلى هذه الشركات السبع الشركة الفرنسية للبترول.[*]

وبعد عام 1950 بدأ الكارتل في فقد سيطرته تدريجياً على الصناعة، بسبب دخول الشركات المستقلة الجديدة في السوق العالمية، فضلا عن مطالبة الدول المنتجة بنصيبها في الأرباح.

ت- ظهور القوى الجديدة في الصناعة

يعتبر ظهور الشركات البترولية الوطنية من أهم العوامل التي غيرت ورسمت معالم صناعة المحروقات العالمية الجديدة، ويمكن تقسيم هذه الشركات إلى:

أولا: شركات الدول المتقدمة

لقد ظهرت هذه الشركات منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات وعرفت باسم الشركات المستقلة،[**] اقتصر نشاطها الإنتاجي على أسواقها المحلية في بداية الأمر لكنها سرعان ما اتجهت إلى الأسواق العالمية، ونجحت في اكتشاف البترول ومن ثم إنتاجه في إطار عقود المشاركة.

ثانيا: شركات الدول المنتجة والمصدرة للبترول

لقد شهدت الدول النامية حركة التحرر الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتنامت هذه الحركة في الكثير من المناطق الخاضعة للاستعمار الأجنبي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وما لبثت هذه الحركة صامدة لسنوات حتى بدأت الأنظمة الوطنية في الظهور.

ورغم أخذ الحرية والاستقلال من طرف هذه الدول، إلا أنها استكملت الطريق وسعت جاهدة لاستكمال السيادة الوطنية على الثروات التي تقبع في باطن أراضيها. ثم تتالت بعدها إنشاء العديد من الشركات البترولية وأهمها :

• المكسيك: وكانت السباقة في إنشاء مؤسسة للبترول سنة 1938؛

• فنزويلا: CVP تّم الإنشاء في: 1960/04/19؛

• الكويت: KNPC في: 1960/10/03؛

---

[*]- لم تكن الفرنسية للبترول تحسب ضمن الشركات الكبرى عام 1949 ولكن نصيبها من الإنتاج العالمي للبترول لم يلبث أن ارتفع خلال عقد الستينات إلى ما يعادل نصيب موبيل وهي إحدى الشركات السبع الكبرى، وذلك نتيجة لارتفاع الأهمية الإنتاجية والتصديرية للنصف الشرقي من الكرة الأرضية التي كانت الفرنسية تحضى بنصيب مهم منها.

[**]- لا ينبغي الفهم من تسمية الشركات بالمستقلة بأنها لا تتعاون مع باقي الشركات أو أنها تقف في السوق العالمية للبترول موفقا مستقلا، بل أن هناك الكثير من التعاون بين هذه الشركات والشركات الكبرى.

• اندونيسيا: PERTAMINA سنة 1961؛

• السعودية: PETROMIN في: 1962/11/30؛

• الجزائر: SONATRACH في: 1963/12/31: وسيتم التطرق إليها في الفصل التالي خاصة في ظروف السياسة الصناعية المنتهجة.

وقد ساهمت الدول المصدرة في نجاح عمل الشركات الوطنية بمساندتها في الكثير من الأمور أهمها سيطرة القطاع العام على رؤوس أموال الشركات وبالتالي مساهمة الدولة في تمويلها.
من جهة أخرى ففي ظلّ المنافسة داخل الصناعة المحروقات العالمية، ومع عدم إيجاد سياسة واضحة لتأكيد التعاون والتنسيق بين الشركات الوطنية، ظهرت بعض التنظيمات الطاقوية.

ثالثا: ظهور التنظيمات الطاقوية

بعد أن لجأت الدول العربية والدول النامية بصفة عامة لسياسات اقتصادية في إطار معركة التنمية بعد معركة التحرير عن طريق التأميم والمشاركة وتوجيه عوائد البترول في خدمة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأصبح تحرك هذه الدول في اتجاه واحد نحو البحث على سياسات منسقة يمكن من خلالها تغيير الأوضاع على مستوى السوق البترولية العالمية أمام تزايد الصراع بين الدول البترولية والشقيقات السبع وكذا دخول الشركات البترولية المستقلة إلى الساحة الدولية، ولم تكن هذه السياسات لتطبق إلا من خلال إنشاء منظمات وتنظيمات بترولية عربية ودولية، ولعلّ أهمها:

أ) منظمة الدول المصدرة للبترول (الأويك- OPEC)

لقد أنشئت هذه المنظمة عام 1960 وكانت الدول المؤسسة لها هي السعودية، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا، والتي تهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وسيتم الرجوع في هذا الأمر في المبحث التالي.

ب) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك- OAPEC)

تأسست في 1968/01/09 وكانت الدول المؤسسة لها هي السعودية، ليبيا، الكويت، و تهدف إلى التعاون في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وصناعة البترول، وارتفع عدد أعضائها بانضمام، الجزائر، الإمارات، البحرين، سوريا، العراق، قطر ومصر.

ج) الوكالة الدولية للطاقة

نشأت الوكالة في أعقاب الأزمة الطاقوية في 1973، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول المبادرة لإنشائها، والتي تضم الدول المتقدمة المستهلكة للبترول.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة فعلاً في أسعار البترول

لقد كانت آلية السوق (العرض والطلب) هي التي تحدد أسعار البترول حتى عام 1973 (حرب أكتوبر)، ففي هذه الفترة أدى تزايد وتيرة الاستهلاك لهذه السلعة إلى زيادة في أسعارها وهو أمر طبيعي حسب قانون السوق،[1] لذلك يعتبر عاملي العرض والطلب من العوامل ذات السبق التي ظهرت في سوق الطاقة.

أ) مرونة الطلب و العرض على الطاقة

يعتبر التحليل باستعمال مرونتي العرض و الطلب[*] من الخصائص الهامة لفهم كيفية عمل أسواق الطاقة. ونقدمه في الشقين التاليين: [2]

1- أن الطلب يعتبر أكثر مرونة في الزمن الطويل عنه في الزمن القصير: من المحتمل أن تكون استجابة المستهلكين لارتفاع أسعار الطاقة ضعيفة نسبيًا. ففي **المدى القصير**، سوف يجد المستهلكون أن تخفيض استهلاكهم من الكهرباء وزيت الوقود والبنزين بكمية كبيرة يعتبر مكلفاً حتى لو ارتفعت أسعار منتجات الطاقة ارتفاعا حاداً، وبالطبع يمكن تبني بعض طرق توفير الطاقة والأخذ بها في الحال. حيث تتخذ مثلاً العناية الكافية لإطفاء الأنوار الكهربائية في الحجرات غير المشغولة، كما يمكن إحلال الملابس الثقيلة بدلاً من استخدام البترول والغاز في التدفئة في فصل الشتاء، ويمكن استخدام المراوح بدلاً من مكيفات الهواء في فصل الصيف. وبالرغم من ذلك فمن المحتمل أن يكون التخفيض العاجل أو الفوري في استهلاك الطاقة محدوداً بالنسبة للتخفيض المحتمل حدوثه بعد فترة زمنية أطول.

ومع **مرور الوقت** يمكن أن نتوقع تخفيضاً كبيراً في استهلاك الطاقة كنتيجة لارتفاع أسعارها. حيث تكون هناك عوازل أفضل في كل من المباني المنزلية الحديثة والقديمة. كما أن المباني الجديدة سوف تشيد بنوافذ قليلة وبعوازل كثيرة و متطورة. وكلما ارتفع سعر البنزين، فان مشتري السيارات الجديدة سوف يفضلون السيارات الصغيرة الحجم و الاقتصادية في استهلاك البنزين عن تلك السيارات الفارهة

---

[1]- مصطفى العبد الله الكفري، **أسعار النفط كسلعة إستراتيجية قابلة للنضوب**، تاريخ الزيارة: 2009/10/04.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

[*]- المرونات المقصودة هنا هي المرونة السعرية (Elasticité prix) سواء للطلب أو للعرض.

[2]- جيمس جوارتيني و آخرون، **الاقتصاد الجزئي**، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 542-544.

ذات الاستهلاك الأكثر للطاقة. وسوف تتطور وتتحسن أنظمة التدفئة والأدوات المنزلية الحديثة لتصبح ذات كفاءة أفضل في استهلاك الطاقة. إلا أن هذه التغيرات سوف تستغرق وقتاً. فقد تمر عدة سنوات قبل أن يظهر مفعول تلك التعديلات التي تقتصد في استهلاك الطاقة والتي نشأت كنتيجة لرفع أسعار الطاقة.

وكما يوضح الشكل رقم (10- أ)، فإن الطلب على منتجات الطاقة تكون في الغالب ذا درجة عالية من عدم المرونة في الفترة القصيرة. وعلى الرغم من ذلك يجب ألا يخادعنا مظهر الارتباط الضعيف بين أسعار الطاقة واستهلاكها في الفترة القصيرة. ذلك أنه في الفترة الطويلة تكون هناك تعديلات متنوعة محتملة من أجل توفير الطاقة وذلك لتنبؤ القانون الثاني للطلب، بأن الطلب على منتجات الطاقة سيكون ذا مرونة أكبر بكثير في الفترة الطويلة من الفترة القصيرة.

2- قلة مرونة العرض بسبب الفترة القصيرة بسبب طول الدورة الإنتاجية: يحتاج تطوير مصادر جديدة للطاقة –في العادة– إلى وقت طويل جداً. تأمل حالة البترول الخام، حيث تبذل منشآت البترول الرئيسية جهداً أكبر في البحث عن مخزون إضافي من البترول الخام كاستجابة للأسعار المرتفعة، ومع ذلك يجب أن يشمل البحث مساحات الأراضي التي تبشر بوجود البترول في المستقبل وتحفر فيها الآبار الاستكشافية، وتوضع معدات الإنتاج في أماكنها. وفي بعض الحالات يجب مد خطوط أنابيب جديدة. وكل هذه العمليات تستغرق وقتاً طويلاً، ما بين ثلاث إلى خمس سنوات بدءاً من وقت البحث حتى الوقت الذي يمكن جلب البترول المكرر إلى السوق وحتى إذا أمكن التعجيل بالتطوير والتسليم بعض الشيء، فإن الأسعار المرتفعة للطاقة سوف يكون لها تأثير محدود على الإنتاج في الفترة القصيرة.

وتؤدى الأسعار المرتفعة مع مرور الوقت إلى حدوث زيادة كبيرة في الكمية المعروضة كما يوضح ذلك الشكل رقم (10- ب). فالاكتشافات الإضافية ونشاطات التطوير سوف تؤدي في آخر الأمر إلى التوسع في الناتج. كما أن الأسعار المرتفعة سوف تحفز الهمم لضخ كميات أكبر من احتياطي الخام، حيث كان يترك ثلث كمية الزيت الخام بالبئر عند هجرها. إن ضخ هذه الكمية المتبقية يعتبر مكلفاً للغاية. وقد تزايدت الرغبة في استراد مثل هذا الزيت الخام تدريجيا خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، ذلك أن الأسعار المرتفعة جعلت استعادة ضخ مثل هذا البترول أمرا جذابا، وذلك بتطوير طرق استخدام البترول مثل ملء البئر بالماء، أو حقن آبار البترول بالبخار أو المواد الكيميائية. ومرة أخرى: فإن قيام المنتجين بتركيب العدد والأدوات اللازمة، وضخ البترول و نقله لتكريره يستغرق وقتاً ليس بالقصير، حتى

بعد الارتفاع في السعر.

الشكل رقم (10): العرض والطلب في أسواق الطاقة

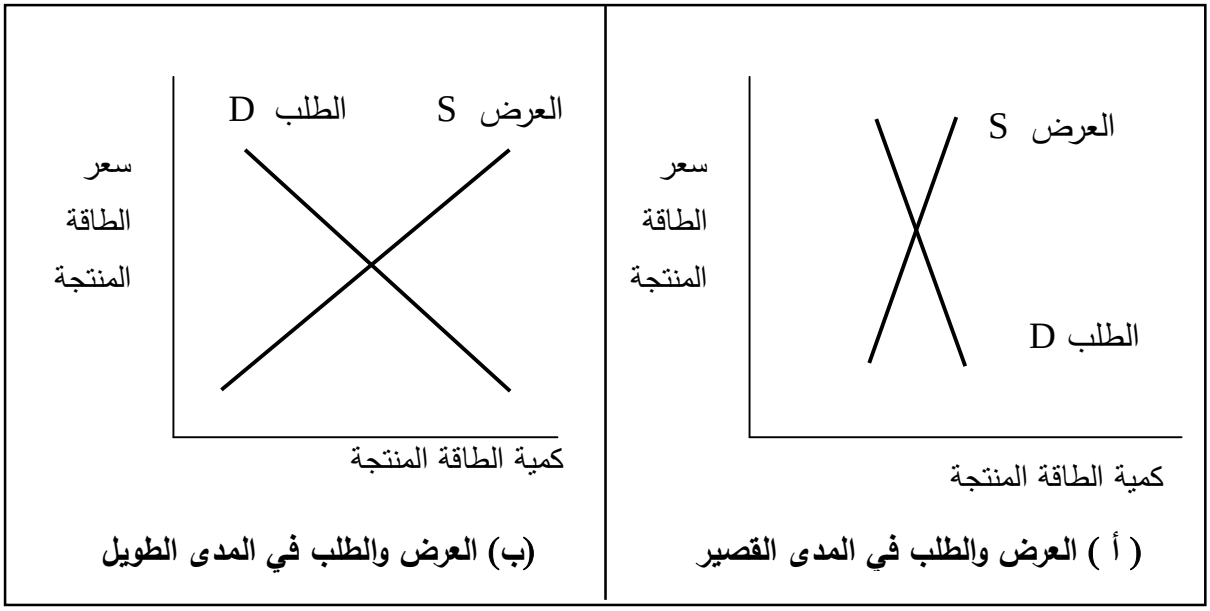

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:544.

ويرى السيد **ياسر مفتي**(*) أنه: من المثير للاهتمام أن جميع الدراسات التي تمت من قِبل شركات البترول والمعاهد العلمية والجامعات والمستشارين في السنوات الماضية لم تضع أي تصور أو سيناريوهات لوصول الأسعار إلى مستوياتها الحالية. وكان التفكير السائد أن اقتصادات العالم ومستويات الطلب سوف تنهار عند هذه المستويات. ولعل الدرس الحقيقي في هذا الشأن هو أن الجميع كان مخطئاً بشأن إمكانية وصول الأسعار إلى مستويات اليوم من ناحية، ومستويات النمو الاقتصادي وما يرتبط به من طلب مرتقب على البترول في ظل هذه الأسعار من ناحية أخرى.

ويعزى السبب الأساسي في عدم صحة التوقعات السابقة إلى أن أسعار البترول تخضع لمجموعة كبيرة من العوامل المتشابكة والمتغيرة في آن واحد. وبعض تلك العوامل منظور، بينما البعض الآخر غير منظور ويكاد يستحيل التنبؤ بحدوثه مثل إعصار كاترينا الذي اجتاح خليج المكسيك وهي المنطقة المهمة من حيث إنتاج و تكرير البترول.

*- مستشار توقعات الطاقة في شركة أرامكو السعودية والممثل الرسمي للسعودية في منظمة الأوبك للدول المصدرة للبترول.

لذلك بالإضافة مما سبق سنحاول أن نبرز أهم العوامل المتعلقة بتأثير سعر البترول على الطلب مع إيضاح تأثير كل منهما و بشكل مختصر. في التالي: [1]

ب) سعر البترول الحقيقي

هو من أكثر العوامل وضوحا حيث أن القوة الشرائية للعملات تضعف مع الزمن حسب مستويات التضخم. وللتوضيح فإن متوسط سعر خام برنت في عامي 1979 و1980 كان حوالي 36 دولارا وهو ما يعادل 80 دولارا بعملة اليوم، لذا تبقى أسعار اليوم، مع ارتفاعها ظاهرياً، أقل من السعر الحقيقي لها في ذلك الوقت. وعليه فإن تأثير الأسعار على الطلب والاقتصاد يختلف من سنة إلى أخرى حسب القوة الشرائية.

ت) حصة البترول في مزيج الطاقة

يلبي البترول أكثر من ثلث طلب الطاقة العالمي وهو أقل من مستوياته في السبعينات حيث انخفضت حصة البترول بين مصادر الطاقة بعد طفرة الأسعار. حيث تتفاوت حصص البترول بمزيج الطاقة للدول المختلفة حسب تركيبة اقتصادها ووفرة البترول محلياً. ففي السعودية مثلاً يلبي البترول حوالي 60 في المائة من استهلاك الطاقة مقارنة بـ38 في المائة في ماليزيا و20 في المائة في جنوب أفريقيا. ولذا فإن تأثير الأسعار على الاقتصاد والطلب يكون أكبر في الدول التي يكون للبترول فيها دور رئيسي في مزيج طاقتها ولن يكون التأثير بنفس المستوى بين كافة الدول نظراً لاختلاف حصة البترول في مزيج طاقة كل منها.

ث) الكفاءة في استعمالات البترول

هو عامل مهم آخر يسمح بتخفيض استهلاك البترول في حالة زيادة هذه الكفاءة وهذا دون تأثير سلبي على الاقتصاد. وهناك مستويات متباينة عالمياً من الكفاءة، ففي الولايات المتحدة تحسنت كفاءة السيارات بشكل كبير في أواخر السبعينات والثمانينات ثم استقرت خلال التسعينات نظراً لانتشار السيارات ذات الكفاءة المنخفضة على خلاف أوروبا الغربية واليابان حيث استمر السعي للوصول إلى كفاءة أفضل خلال الثلاثة العقود الماضية. أما الدول النامية فتتسم عموماً بمستويات كفاءة منخفضة من الدول الصناعية، ونظراً لعدم ثبات مستوى الكفاءة بين الدول فيكون الطلب على البترول في كل منها في وضع مختلف بسبب تغيير الأسعار.

[1] - ياسر مفتي، **شرح العوامل المؤثرة فعلا على أسعار النفط الخام**، جريدة الشرق الأوسط، التاريخ :2005/10/21

ج) ضرائب الاستهلاك

هي عامل آخر تتحكم أغلب الدول في أسعار البترول عن طريقها، فالمنتجات البترولية يتم التحكم بها عن طريق الدعم أو الضرائب وبالتالي فإن أسعار المنتجات قد لا تتبع تقلبات أسعار البترول العالمية. بالإضافة إلى ذلك فقد تحد آلية الضرائب من تأثير الأسعار العالمية على السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك. وتزيد المسألة تعقيداً حين نعلم أن بعض الدول المستوردة للبترول تفرض ضرائب أعلى على المنتجات المكررة المستوردة مقارنة بالضرائب على البترول الخام بغرض تشجيع استثمارات التكرير المحلية علاوة إلى أن آليات ومستويات الضرائب تختلف من دولة إلى الأخرى.

ح) تكلفة الشحن والتكرير والتسويق

قد يندهش القارئ حين يعلم أن سعر البترول الخام في أماكن الإنتاج يمثل أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك عالمياً، فالأسعار المعلنة للبترول الخام في وسائل الإعلام والمتداولة بشكل واسع هي أسعار البترول في مناطق الإنتاج والاستهلاك الرئيسية. أما السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي فيكون أعلى بشكل كبير نظرا لتكلفة الشحن من مناطق الإنتاج (أو التكرير) إلى منطقة الاستهلاك، وهو ما يأتي بنا إلى هذا العامل، وهي تمثل تكلفة تضاف إلى تكلفة الضرائب التي ذكرت سابقاً.

خ) تنوع قطاعات الاستهلاك

حيث يتأثر بطريقة مختلفة، فمن البديهي أن يكون تحليل تأثير الأسعار مبنيا على دراسة اقتصادات وخصائص الاستهلاك في الاستخدامات المختلفة لمشتقات البترول. وعادة ما تحصر هذه الدراسات استهلاك البترول في ثلاثة قطاعات رئيسية هي النقل والصناعة والتدفئة. وتتعرض لتعقيدات إضافية، فقطاع النقل يختلف، منه النقل البحري والبري والجوي ولكل منها اقتصادات خاصة وتكلفة تشغيل مختلفة. وفي النقل البري نجد تنوعاً إضافيا فهناك النقل الشخصي والتجاري (الشاحنات) والدراجات النارية. ولكل من هذه القطاعات خصائص معينة من النواحي الاقتصادية ونوع الوقود وبالتالي يكون تأثير الأسعار عليها متنوعا أيضاً .

د) بيانات الاستهلاك

يعد الشح في وفرة بيانات الاستهلاك الدقيقة من المشكلات الرئيسية التي تواجه أسواق البترول في عدة مناطق استهلاكية رئيسية وهامة في آسيا وأميركا الجنوبية وغيرها. ففي بعض المناطق يقاس الطلب بشكل غير مباشر عن طريق احتساب مستويات الإنتاج المحلي وصافي الإيرادات من البترول ومشتقاته. وبالتالي فإن مستويات التغيير في المخزون غير معلوم مما قد يجعله يحسب وكأنه زيادة في

الاستهلاك وهو ليس كذلك. ولهذه الأسباب نرى اختلافاً في تقدير المختصين لمستويات استهلاك الصين وروسيا مثلا. ويخلق هذا الوضع مشكلات في الدراسات الاقتصادية وفي توقعات تأثير الأسعار عليها.

ونظراً لتشعب الموضوع فلن يتم سرّد عوامل أخرى مؤثرة كـ: [1]

- ‹ دور المضاربين › حيث أصبحت من العوامل الأساسية التي تحكم حركة الأسعار؛
- ‹ التقلبات الجيوسياسية › وهذا مثل التخوف من وقوع هجمات على المنشآت البترولية...؛
- ‹ مستوى التضخم العام › السائد؛
- ‹ أداء البنوك المركزية › في التحكم بمستويات التضخم؛
- ‹ تكلفة الأصول الثابتة › المستخدمة في الاستهلاك وغيرها.

ومن المهم في نهاية المطاف معرفة أن العلاقة بين أسعار البترول ومستوى الطلب تبقى عكسية، ولكن مع استمرار التطور الاقتصادي والتقني في العالم وزيادة تشعب العوامل الأخرى المؤثرة فإن العلاقة تكون على درجة عالية من التعقيد والغموض مما يستوجب المراعاة الخاصة والتحليل المكثف عند وضع أي تصور لمستوى الأسعار المستقبلية وكذلك للخطط والاستثمارات المتأثرة بسعر البترول.

[1]- مدحت العراقي، **مرجع سابق**، ص: 19.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري الريعي

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الريوع الطاقوية أساساً التي يختلف فيها أغلب الاقتصاديين في تصنيفها الاقتصادي، ومن خلال صناعة المحروقات الدولية قد تحقق الجزائر خاصة أهدافها من خلال تاريخ الوقائع التي شهدته في ظلّ التحولات التي شهدها ومازال يشهدها العالم. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الثنائية: الريوع الطاقوية، المرجعية التاريخية للمحروقات الجزائرية.

المطلب الأول: الريوع الطاقوية و اقتصادياتها

الفرع الأول: الريوع الطاقوية في النظرية الاقتصادية

سنحاول إلقاء نظرة شاملة وموجزة من خلال هذه النقطة على مختلف آراء المدارس وبعض الاقتصاديين الذين تكلموا على خصائص الريع الطاقوي:[1]

1- عند المدرسة الكلاسيكية: طوّر الكلاسيك بفضل نظرية الريع العقاري التفكير في مجال الموارد الطبيعية في نظرية آدم سميث (Adam Smith) حول القيمة القائمة على تكلفة الإنتاج وأن سعر الموارد المنجمية يمثل القيمة النقدية لها.

وأما نظرية دافيد ريكاردو فقد فرقت بين السلع التي يعاد إنتاجها والتي لا يعاد إنتاجها وأكد أن وجود الريع كان نتيجة تنوع واختلاف الأراضي.

واعتبر ريكاردو أن الريع هو ريع تفاضلي وليس نقدي، ولكن نظرية (القيمة – العمل) هي التي توضح الأسعار و تعطي قيمة نقدية لهذا الريع الذي يساوي تكلفة إنتاج أخر كمية منتجة اجتماعيا والضرورية لتلبية الطلب.

2- عند الاقتصادي ماركس (Marx) : في مجلدات ماركس مسألة نوعية الموارد الطاقوية يتم اعتبارها مثل الأرض، إذ لم يتطرق في تحليلاته إلى مشكل الموارد المنجمية، وأخذ كمثال منبع الماء، فالطاقة المستخرجة يتم احتكارها من قبل مالك الأرض، ولهذا فندرة الموارد الطاقوية مرتبطة بندرة الأرض.

واستنتج ماركس بذلك أن قوانين تكوين أسعار الطاقة ذات الأصل المنجمي، مرتبطة أساسا بأسعار المواد الزراعية.

[1]- حكيمة حليمي، **مرجع سابق**، ص: 43-45.

وأما فيما يتعلق بتعريف الريع، فقد اتبع ماركس ميكانيزم ريكاردو في تعريفه للريع التفاضلي واعتبره موجوداً في الأرض والمناجم، إلا أنه ابتعد عن تحليل ريكاردو للشروط المتعلقة بهذا الريع خاصة فيما يتعلق باستغلال العمل.

ولا يقتصر ماركس على تعريف الريع التفاضلي فحسب، بل يتحدث أيضا عن الريع العقاري المفسر بالملكية العقارية بسبب حقوق الملكية، ولكن مع استغلال الملاك للعمال الزراعيين.

ويوجد لماركس ريعا آخر هو الريع المطلق والذي يفسر في الزراعة بتنظيم رأس المال، إلا أن صلاحيته في الطاقة لم يتم التأكد منها، وعلى هذا الأساس فإن الصناعات الاستخراجية تحتوي على توظيفات رؤوس الأموال أكبر من المتوسط وهذه النقطة مهمة بالنسبة للطاقة.

ويؤكّد ماركس أن الريع ليس هو سعر الإنتاج ولا قيمة السلع، ولكنه يحدد الطلب والقدرة الشرائية للمستهلكين، فيسمح بذلك هذا الربح الاحتكاري برفع سعر السوق إلى ما فوق سعر الإنتاج في الأسواق التي تتميز باحتكار الشركات والدول للموارد.

وعليه فماركس عند إعطائه لمفهوم الريع المطلق والمطبق على الموارد الطبيعية يسمح بإعطاء أهمية كبرى للطلب في تحديد سعر بعض السلع.

3- عند المدرسة النيوكلاسيكية: يعتبر ساي (J-B- Say) أكبر رواد نظرية (القيمة-المنفعة-الندرة) وهو من الكلاسيك، إلا أن أفكاره كانت أساس لمنطلق المدرسة النيوكلاسيكية.

لقد اعتبر ساي (Say) أن هناك عناصر طبيعية تدخل في عملية الإنتاج، وتؤدي عملاً يطلق عليه بالخدمة الإنتاجية للعناصر الطبيعية، وأمكن من خلال ذلك إدخال مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة (الطاقة الناضبة) في تعريف العناصر الطبيعية.

وقد أفقر مفهوم الندرة المطبق عند النيوكلاسيك على كل السلع وكل عوامل الإنتاج فائدة تحليل المصادر الناضبة، هذه الوضعية أدت بـ ولراس (Walras) إلى اعتبار أن الأرض تشبه رأسمال إنتاجي له دخل الملكية يسمى "بالريع العقاري".

وإنّ تشبيه الأرض برأس المال فكرة أخذ بها النيوكلاسيك وخصوصا ألفريد مارشال (Alfred Marchall) وهو الاقتصادي الوحيد الذي أدخل التحليل الاقتصادي فكرة عدم تجديد الإنتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية.

إنّ استغلال أي أرض لا يؤثر على العمق، بينما استغلال منجم يؤثر على السطح، ونتيجة ذلك فسعر كراء المنجم لا يمكن حسابه مثل سعر كراء الأرض.

ويميز مارشال بين الريع (سعر كراء الأرض) وبين الإتاوة التي تفسر الموارد الناضبة وتعطي ليس فقط سعر الإنتاج، ولكن أيضا تكلفة استغلال الحقل، ويميز أيضا بين تكوين رأس المال في المدى القصير والمدى البعيد، وبفضل هذا التميز استطاع مارشال الربط بين مفاهيم الكلاسيك والنيوكلاسيك، والتي دعمت بذلك أهمية هذا الكاتب في تحديد مفهوم أسعار الطاقة.

كما عرف تحليل ريكاردو للأرض والريع من جهته تطورا ملحوظا، وتظهر بالتحديد عند (P.Sraffa) أفكار أساسية تتعلق بالمصادر المنجمية، فالأرض والموارد المنجمية المستعملة في الإنتاج هي عوامل إنتاج ليست أساسية عنده، وعلى هذا الأساس فهي تدخل في تشكيل سلع أخرى واستنتاجا فإنّ أسعارها لا يمكن تحديدها مثل بقية السلع الأخرى، ولكنها تكون شيئا خاصا (للريع).

4- في العصر الحديث :

أ- حسب مفهوم Hottelling وأتباعه: لقد طرح عدة تساؤلات تبقى صالحة حتى الوقت الحاضر وهي:

- كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم؟
- وما هو المستوى الأفضل في حالة المنافسة الكاملة أو في الاحتكار؟

وهو يعتبر أن الموارد الطبيعية سلعا وليست عوامل إنتاج، ولهذا فهو لا يأخذ بعين الاعتبار تكاليف الاستخراج، وحدد ما يطلق عليه: بنموذج هوتلينج (Hottelling).

ب- O.de la Gradville: لقد أخذ هذا الأخير تكاليف الاستخراج بعين الاعتبار وهذا ما سمح له بوضع قاعدة أقرب من القاعدة السابقة وهي سعر المناجم يساوي مجموعة تكاليف الاستخراج وسعر الموارد في الأرض التي تقيم حسب قاعدة HOTTELLING.

ت- حسب كل من: Fourgean, Nordhous, G.Heal : وهم مجموعة من المفكرين الذين أدخلوا متغير التكنولوجيا في تحديد أسعار الطاقة، حيث اعتبر هؤلاء المفكرين أن وجود تسلسل في الأسعار مرتبط بتغيرات تكنولوجية.

ولقد أعطت الأزمة البترولية 1973 أهمية لاقتصاديات الطاقة وبصفة أخصّ أسعار المحروقات، فتحديد أسعار الطاقة عن طريق العرض والطلب يفترض وجود فرضيات أساسية في تكوين الأسعار المختلفة، فإما أن نفرض أن البترول سلعة حيث يطبق بعض المفكرين القواعد العادية لتحديد الأسعار، وإما البترول سلعة استراتيجية لا تسمح لميكانزم السوق العمل بطريقة عادية.

ويبقى التفكير في الحالة الأولى اقتصاديا بحتاً، بينما في الحالة الثانية تبقى المفاهيم الجيوسياسية مسطرة و يصبح البترول سلاحاً.

الفرع الثاني: الجزائر ريعية الاقتصاد

الدولة الريعية هي التي تعتمد على مورد واحد وتكون في حالة حرجة أمام المتغيرات الداخلية والخارجية وبالتالي ينسجم مع مقومات الدولة الضعيفة أو الدولة الرخوة كما يحب أن يطلق عليها عالم الاجتماع السويدي ميردال.[1]

في حين تطلق صفة الدولة الريعية من البترول أو الغاز على بلد ما عندما: [2]

1-يكون منتجاً و مصدراً صريحا لكميات هامة من المحروقات (البترول الخام أو الغاز) كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛

2- يعتمد الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي القائم بصفة أساسية على ريع البترول أو الغاز؛

3- يعتمد من أجل استغلال المحروقات في جميع مراحله (استكشاف، استخراج و نقل..) بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة البترولية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول البترولية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة البترول.

---

[1]- حيان أحمد سلمان، **الاقتصاد الريعي**، جريدة الثورة، بتاريخ: 2008/05/13.

[2]- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص: 26.

المطلب الثاني: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات الجزائرية

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصاً في الصحراء حفر بئراً، وصعد منه مادة ورائحته كريهة ومختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة.

فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث جاء في بنود اتفاقية إيفان عام 1962 حول مسائل المحروقات، نذكر أهمها: [1]

1- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

2- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

3- يعتمد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات البترولية.

4- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

حيث كانت الشركات العاملة الأجنبية في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31. إلى جانب ذلك تم إنشاء علنياً ورسمياً بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "سونلغاز"(SONALGAZ). [2]

أما عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعاً قوياً لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل.

---

[1]- حكيمة حليمي، **مرجع سابق**، ص: 173.

[2]- Henri Madelin**, Pétrole et politique en méditerranée occidentale**, presses de la fondation des sciences politique Paris- France 1973. P: 175.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

وفي 24 فيفري 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: « ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية ». وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسونطراك الحق في: [1]

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير؛
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع؛
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:[2]

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضموناً بسعر السوق؛
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقداً باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالبترول الخام.

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبك (OPEC) إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أشرنا إليه سلفاً، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظراً لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

[1] - عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص: 151.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 151.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق المحروقات العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 بـ 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 ومن أهم هذه التعديلات:

1- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج (Partage de production)؛

2- تشجيع التنقيب؛

3- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية؛

4- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما عن الفترة (2000-2008) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات...) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع.[*]

[*]- سنحاول إبراز مختلف التدابير، خاصة المتعلقة بالسياسة الصناعية لهذا القطاع في الفصل اللاحق.

المطلب الثالث: الجزائر العضو النشّط في منظمة الأوبك

أُنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية و فنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC). فالهدف الأول منذ تأسيس لهذه المنظمة كان: [1]

- الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي للبترول خارج حدودها في مستوى مرتفع؛

- حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها؛

- تأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية؛

- تنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

تعد إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا من الدول الخمس المؤسسة للمنظمة، ثم التحقت بها قطر عام 1961 واندونيسيا عام 1962، هذه الأخيرة ستغادرها نهاية عام 2008، ليبيا عام 1962 والإمارات العربية المتحدة عام 1967، انضمت الجزائر إلى المنظمة عام 1969، تليها نيجيريا عام 1971 فالإكوادور عام 1973 وهذه الأخيرة تراجعت عام 1992 لتعود 2007، والغابون عام 1975 التي غادرت عام 1994، وأنغولا التي التحقت أيضا عام 2007.[2] تضم حالياً المنظمة (في نهاية 2008): 12 دولة من مصدري البترول.

وبعد هذا التكتل ثبتت بعد الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في التالي:

- توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة؛

- العمل على استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية؛

---

[1] - عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 75.

[2] - **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، دار الأبحاث للترجمة، الجزائر، العدد:07، جانفي 2009، ص: 08.

- فرض رقابة على ثرواتها البترولية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار؛

- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

من جهة أخرى قامت الجزائر بالعديد من المبادرات والمساعي لتنشيط وتفعيل المنظمة التي لم تكن من بين مؤسسيها عام 1960. فقد انضمت الجزائر كعضو كامل الحقوق في 1969، و مع ذلك فقد احتضنت الجزائر أول قمة لرؤساء دول منظمة الأوبك في مارس 1975، حيث تم التأكيد على أحقية الدول المنتجة في استغلال والاحتفاظ بثرواتها بعيداً عن هيمنة و سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات و الدول الكبرى. كما سمحت القمة بإنشاء بما يعرف بصندوق أوبك للتنمية الدولية، حيث يقدم الصندوق قروضا بشروط تسهيلية ويقدم أيضا هيبات، وقد أجتمع الصندوق في فيفري 2004 لتكريس هذا التوجه بالجزائر.

وكما سبق ذكره فان وزير الجزائري للطاقة والمناجم السيد شكيب خليل يترأس المنظمة وهذا منذ أن أوكلت له يوم 11 سبتمبر 2008،وهذا التعيين جاء خلفاً لوزير الطاقة للإمارات العربية المتحدة السيد محمد بن زاين الحاملي،[1] وهي ثاني مرة يتم فيها ضمان الرئاسة من قبل الجزائر، بعد عام 2001، [*] كما أن الجزائر ضمنت رئاسة الأمانة العامة ما بين 1974 و1975 من قبل عبد الرحمن الأمين خان.

وعلى الرغم من تواضع إنتاج الجزائر البترولي مقارنة بالعديد من الدول داخل المنظمة (2% من إنتاج المنظمة)، حيث تراوح عام 2008 مابين 1.38 و 1.41 مليون برميل يومياً، وبالتالي احتلاله للرتبة 10 (من أصل 13 دولة) وهذا قبل قطر واندونيسيا والإكوادور، من جهة أخرى فان البترول الجزائري ‹صحاري بلند› Blend Sahra يعد من أفضل أنواع البترول وأكثره طلباً. (سنتكلم لاحقاً بوضوح عن ميزات المحروقات في الجزائر).

وقد احتضنت الجزائر في 17 ديسمبر 2008 قمة ‹الأوبك› وهي الثانية من نوعها التي تحتضنها الجزائر في ظرف أربع سنوات، مما يضع الجزائر دائما في مصف الدول المؤثرة داخل المنظمة.

[1]- **Revue Sonatrach**. la revue n°: 54 Septembre /Octobre 2007.

[*]- حيث ترأس المنظمة كذلك السيد شكيب خليل ثم نائباً لها عام 2001.

المبحث الثالث: إمكانات قطاع المحروقات الجزائرية

تعتبر الإمكانات المنهاج الأفضل والأحسن لتحقيق وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع المحروقات الجزائرية ولضمان خيارات السياسة الصناعية لهذا القطاع وهذا في ظل التقلبات التي تعرفها الساحة الدولية. لهذا سنحاول في هذا المبحث تناول بعض إمكانات التي يتميز بها القطاع.

المطلب الأول: احتياطات المؤكدة من المحروقات

إن احتياط المحروقات يكون على أنواع متعددة ومختلفة فيما بينها، وهذا الاختلاف يعود إلى أسباب فنية وطبيعية جيولوجية وكذلك تكنولوجية واقتصادية. وعموماً فإن احتياطات المحروقات تصنف إلى ثلاث أنواع رئيسية* وهي كالتالي: [1]

1- الاحتياطي الثابت أو المؤكد الموجود: هذا النوع من الاحتياط يعني كميات المحروقات الكامنة في باطن الأرض والتي قدرت على أساس علمي (عن طريق المعلومات الهندسية والجيولوجية المتوفرة).

2- الاحتياطي الراجح الموجود: هو عبارة عن كميات المحروقات المعروفة والمكتشفة ولكنها غير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة ونهائية. حيث تم اكتشافها عن طريق حفر بئر واحد أو اثنين...

3- الاحتياطي المحتمل الموجود: هذا النوع من الاحتياطي يعني بها كميات المحروقات غير مكتشفة وغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة. بل تم تخمين أو تقدير كمياتها بصورة أولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات أرض المنطقة المعلومة أو المجاورة لها.

إن النوع الأول من أنواع احتياطي المحروقات هو المعدل أو المعتمد عليه سواء أكان في مجال الاستغلال الاقتصادي للثروة المحروقاتية أو في مجال اعتماد الدراسات للسياسة الصناعية في المدى المتوسط، أما الأنواع الأخرى فتأخذ بنظر الاعتبار نظرياً في مجال الدراسات والتحليلات المتعلقة بشؤون العناية المحروقاتية وفق السياسة الصناعية المحتملة للأفق المستقبلي.

وقبل أن نقوم بإطلالة وجيزة عن حالة الاحتياطات المؤكدة للمحروقات من البترول والغاز الطبيعي في الجزائر، نورد أولاً الجدول التالي حول حالة البترول الجزائري مقارنة مع دول العضوية في منظمة الأوبك في نهاية عام 2008:

---

[1]- محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص:32.

الجدول رقم (03): مقارنة الاحتياطي المؤكد من البترول الجزائري مع بقية الدول العضوية في منظمة الأوبك، ونسب الاحتياطات العالمية وهذا في نهاية عام 2008.

الرتبة	دول العضوية من منظمة الأوبك نهاية عام 2008	احتياطات البترول المؤكدة في نهاية عام 2008	نسبة الاحتياطات البترول المؤكدة في منظمة الأوبك	نسبة الاحتياطات البترول المؤكدة العالمية
01	السعودية	264063	%25.8	%20.4
02	فنزويلا	172323	%16.8	%13.3
03	إيران	137620	%13.4	%10.6
04	العراق	115000	%11.2	%8.9
05	الكويت	101500	%9.9	%7.8
06	الإمارات المتحدة	97800	%9.6	%7.6
07	ليبيا	44271	%4.3	%3.4
08	نيجيريا	37200	%3.6	%2.9
09	قطر	25405	%2.5	%1.95
10	**الجزائر**	**12200**	**%1.2**	**%0.95**
11	أنغولا	9500	%0.9	%0.73
12	الإكوادور	6511	%0.6	%0.5
المجموع		1027383	%100	%79.3

الوحدة: مليون برميل

المصدر: OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2008**. www.opec.org. **12/10/2009**

تقدر الاحتياطات العالمية المؤكدة من البترول (الزيت) في نهاية عام 2008 حوالي 1295085 مليون برميل (1295.085 بليون برميل) (أنظر الملحق رقم 04)، أما في أواخر الثمانينات عام 1989 فقد أثبت الخبراء أن الاحتياطي العالمي منه يقدر بحوالي 995683 مليون برميل (أي بزيادة قدرها 30%). إذ أن تقديرات الاحتياطي تم التوصل إليها في وقت معين وفق المعطيات الجيولوجية والتقنية والتكاليف الآنية للمنطقة البترولية والغازية. لذا فإن هذه التقديرات بلا شك في تغيير مستمر مع تطور المعطيات.

حيث بالرغم من تواضع نسبة الاحتياطي البترولي العالمي مع المقارنة مع الغاز الطبيعي (أنظر الملحق رقم 04 و 05) كما سنرى لاحقاً، إلا أنه يعطي أبعاد أوسع بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى (كروسيا، هولندا...). خاصة لاعتماده على أغلب خيارات السياسات القطاعات الأخرى للبلاد. وأما من جانب الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي نورد كذلك الجدول أدناه:

الجدول رقم (04): مقارنة الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي الجزائري مع أكبر عشر دول في الريادة وهذا في نهاية عام 2008.

الدول	روسيا	إيران	قطر	السعودية	الإمارات
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	54163	29610	25466	7570	6091
نسبة الاحتياطات المؤكدة العالمية	%30	%16.2	%13.9	%4.15	%3.3
الدول	نيجيريا	فنزويلا	الجزائر	العراق	اندونيسيا
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	5249	4983	**4504**	3170	3100
نسبة الاحتياطات المؤكدة العالمية	%2.9	%2.7	**%2.5**	%1.7	%1.69

الوحدة: مليار متر مكعب

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008, **Idid**.

وفقا لآخر معلومات كذلك حول احتياطات المؤكدة من الغاز الجزائري نهاية عام 2008، حيث تقدر حوالي 4504 مليار متر مكعب وبنسبة عالمية له تقدر بـ 2.5%، حيث أن مكانة هذا المادة هامة بالمقارنة مع البترول الخام حيث تتمتع الجزائر بميزات جيدة: كتسييله ونقله وتصديره بالأنابيب وبقربه من الأسواق الدولية...

ومع أن عمر احتياطات الغاز أكبر من عمر احتياطات البترول في ظل معدلات الإنتاج والاحتياطات الحالية. ويتوقع أن يزداد حجم احتياطات الغاز بشكل كبير في المستقبل حيث أن معظم الاحتياطات الحالية تقريباً اكتشفت عرضا أثناء البحث عن البترول. كذلك فأنه مع ازدياد الاهتمام بالغاز الطبيعي يتوقع أن يتم تحقيق المزيد من الاكتشافات منه بتعديل طرق البحث وإعادة تحليل البيانات المتاحة عن المناطق المختلفة التي يحتمل وجود الغاز الطبيعي بها بصرف النظر عن احتمالات وجود البترول.

المطلب الثاني: تطور شبكة نقل المحروقات

ونقصد بها شبكة نقل المحروقات الجزائرية السائلة أو الغازية بواسطة الأنابيب لحساب أحد المنتجين (باستثناء شبكات الجمع والتوزيع عبر الحقول وشبكات التوزيع العمومي للغاز)، باعتبارها السياسة التي تعتمد عليها الجزائر خاصة في نقل الغاز أكثر من اعتمادها على أسطول النقل البحري وذلك بسبب الوضع الجغرافي المميز القريب من السوق الأوربية.

حتى أواخر الستينيات في الجزائر كان نقل المحروقات عامة والغاز الطبيعي خاصة يتم بشكل خاص على حالته الغازية، وبالقنوات البرية. هذه الوضعية ساهمت دون شّك في عرقلة بشكل واسع إنشاء سوق دولية للمحروقات مثل ما هو عليه الحال اليوم.

من خلال نشاط النقل بالأنابيب تعمل شركة سونطراك المحتكرة لصناعة المحروقات في الجزائر بإدارة عمليات النقل المختلفة للمنتجات البترولية والغازية نحو المرافئ المخصصة لها ومناطق التخزين التابعة للمجموعة ونحو بلدان التصدير. حيث بادرت سونطراك في تنفيذ ثلاث (03) مشاريع كبرى و مهمة، وهذا عبر أنابيب نقل المحروقات، وهي:[1]

1- مشروع ميدغاز(MEDGAZ): أنبوب يربط بين حاسي رمل (الجزائر) و ألميريا (اسبانيا)، الهدف منه تصدير حوالي 8 مليارات متر مكعب/العام، والهدف المستقبلي تغذية المصانع الجزائرية بالغاز الطبيعي المميّع وتحويل الغاز مباشرة إلى مشتقات سائلة في أرزيو (وهران-الجزائر) والتي تعتبر مركز عبور هذا الأنبوب، سيبدأ تشغيل هذا المشروع في نهاية 2008 أو بداية 2009.

2- مشروع قالسي(GALSI): أنبوب يربط بين حاسي رمل (الجزائر) وايطاليا مروراً بجزيرة سردينيا (ايطاليا) الهدف منه تصدير حوالي 8 مليارات متر مكعب/العام، طوله الإجمالي 1470 كلم، يبدأ التصدير في حدود عام 2009.

3- مشروع TSGP: أنبوب يربط بين حاسي رمل (الجزائر) و واري (نيجيريا) وهذا عبر النيجر، الهدف منه السماح بالتطور الاقتصادي على مستوى إفريقيا وبتصدير من 20 إلى 30 مليار متر مكعب/العام من نيجيريا نحو أوروبا عبر الجزائر. طوله الكلي 4188 كلم.

حيث وضعت سونطراك وسائل تحديث وتسيير الشبكة، بغية تأمين توجه المحروقات في شروط الاقتصاد، النوعية، الضمان والمحيط الذي يفرض المعايير الدولية، وبفضل مساهمة فرع ENAC (Entreprise Nationale de Canalisation)، المرتبط بهذا النشاط، تجهز سونطراك اليوم، وسائل

[1]- Rapport annuel 2006, **Revue Sonatrach**. P: 38-40.

تكنولوجية ضرورية، لا يمكن الاستغناء عنها من أجل عملية الصيانة والحفاظ على البنى التحتية لنقل المحروقات.[1]

وفقاً لهذه الشبكة تنقل مختلف منتجات المحروقات خاصة الغاز الطبيعي، ففي عام 2006 مثلاً، تم نقل عبر هذه الشبكة حوالي 241 مليون طن مكافئ بترول موزعة عبر المنتجات المحروقات، والممثلة في الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (11): توزيع المحروقات الجزائرية التي تم نقلها عبر شبكة النقل بالأنابيب لعام 2006

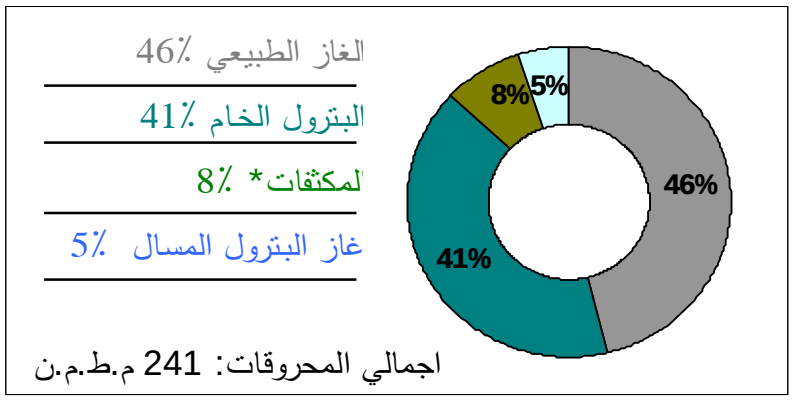

المصدر: Sonatrach Rapport annuel 2006, **Idib**. P: 35.

من جهة أخرى يتم نقل الغاز الطبيعي في الجزائر اليوم عبر البحار، وهذا وفقا لطريقتين التاليتين:[2]

1- تعتمد الطريقة الأولى على إنشاء خطوط أنابيب تحت البحر؛

2- وتعتمد الطريقة الثانية على عملية تسييل الغاز عند الساحل (أرزيو، سكيكدة،..) ونقله بواسطة ناقلات بحرية خاصة.

إن عملية تسييل الغاز الطبيعي تساعد في تقليص حجمه العادي إلى 6٪ من حجمه الأصلي[3] مما يساعد على نقله وتخزينه وعدم تبخره، بالمقابل هناك تكاليف في عملية تسييله.

---

[1]- www. Sonatrach-dz.com/activitétrasportparcalisation.(07/10/2009)

[*]- المكثفات (Condensat) و هو البترول التي يأتي مصاحباً للغاز.

[2]- كتوش عاشور، **مرجع سابق** ، ص: 155.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص: 156.

تستمر سونطراك في تقوية شبكة النقل بالأنابيب (البرية والبحرية) التي زاد طولها من 11500 كلم في عام 1995 إلى 16197 كلم في عام 2006، من بينها 7459 كلم من أنابيب نقل الغاز.[1]

إن المجهودات التي تقوم بها شركة سوناطراك لا تنطوي فقط على إنشاء هذه الأعمال، بل تعدتها إلى تدعيم أسطولها من الناقلات الخاصة، باقتناء ناقلات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المميع (GNL) خاصة، وكذا تنفيذ هياكل جديدة للشحن وهذا ما يوفر لسوناطراك أكثر فعالية في التجارة الدولية للغاز الطبيعي ...

المطلب الثالث: مميزات خاصة للمحروقات الجزائرية

يتكون البترول بصفة أساسية من اتحاد ذرات الهيدروجين والكربون لتكوين المواد الهدروكربونية (hydrocarbons) التي تشكل النسبة العظمى البترول الخام، تتراوح نسبة الكربون فيما بين 84-87% و نسبة الهيدروجين فيما بين 11-14% والكبريت فيما بين 0-3% والنتروجين حوالي 0,2%.[2]

لقد جرت العادة في صناعة البترول على التعبير عن درجة الكثافة النوعية للبترول باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي، وهو معامل تحويل ثابت لاستخراج درجة الكثافة النوعية للبترول، وتكون هذه الدرجة محصورة بين 1–60 درجة، فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت عن كون البترول ذو نوعية جيدة (أي بترول خفيف) ويستعمل مختصر (API) للتدليل على درجة الكثافة النوعية لمعهد البترول الأمريكي.

وحتى يمكن أخذ صورة تقنية وفنية عن مدى جودة البترول الجزائري بالمقارنة مع بعض الأنواع الأخرى، يجب أن ندرك أولاً بصفة عامة حالة البترول ذو الجودة العالية. ومن بين هذه المميزات:

- إذا كان نسبة الكربون من إجمالي البترول منخفضة؛
- إذا كان كذلك خالي من مادة الكبريت أو المواد الشمعية؛
- وكذلك مدى نوعية المشتقات المستخلصة منه.

و الجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على مادة الكبريت ونسبة أنواع البترول (خفيف، متوسط، ثقيل) مقارنة مع باقي الدول.

---

[1] - Sonatrach Rapport annuel 2006**, Idib**. P: 35.

[2] - سيد فتحي أحمد خولي، **اقتصاديات البترول**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1408هـ. ص:17.

الجدول رقم(05): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة* النوعية API (1-60 درجة)	٪ الكبريت من البترول	٪ النسبة النوعية للمنتجات البترولية		
				خفيف	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط ثقيل	34.2 27.3	1.60 2.84	20.50 16.00	31.00 23.25	48.50 60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط ثقيل	34.3 31.3	1.35 1.85	22.25 21.15	30.25 26.85	47.50 52.00
العراق	خفيف متوسط	36.1 34.0	1.88 1.95	25.00 22.00	30.60 28.00	44.40 50.00
الجزائر	**خفيف**	**44.0**	**0.14**	**35.00**	**36.00**	**29.00**
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص: 12-13.

إن أغلب البترول الجزائري هو من النوع الخفيف [**] (44.0 أكبر من 35)، أي من النوعية ذات الجودة الممتازة، فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية كلما يزيد سعره بالمقارنة مع بقية أنواع البترول الأخرى، ويتم تسعير أغلبها عن طريق خصومات من نفوط التسعير تسمى «زيوت القياس (البترول المرجعي)»، وأشهرها خام (WTI) الذي ينتج في غرب تكساس في أميركا، وخام برنت الذي ينتج في بحر الشمال. [1]

*- إن البترول الخام من ناحية الاعتماد على درجة الكثافة النوعية متباين ويختلف من بلد إلى أخر ومن منطقة لأخرى وأحياناً داخل الحقل البترولي الواحد.

**- عادة تصنف درجات الكثافة للبترول إلى ثلاث أقسام رئيسية حسب معيار المعهد البترول الأمريكي(API) وهي: البترول الخفيف 35 درجة فما فوق، البترول الثقيل من 28 درجة وما دون، البترول المتوسط يكون المدى الدرجات الكثافة النوعية بين 28 درجة و حتى 35 درجة.

1- ياسر مفتي، **مرجع سابق.**

لذلك فان البترول الجزائري «صحاري بلند» (Blend Sahra) يعد من أفضل أنواع البترول وأكثرها طلباً لخلوه تقريباً من مادة الكبريت (Souffre) بـ 0.14٪ فقط، وقلة كلفة استغلاله وإنتاجه ونوعية المشتقات المنتجة، وهو بالتالي يستفيد من رسوم إضافية مقارنة ببرنت بحر الشمال تتراوح ما بين 1.2 و 2.5 دولار للبرميل حالياً .[1] حيث كاد أن يصبح من البترول المرجعي.

من ناحية أخرى، إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة 70-90٪ و لهذا يمكن إسالته (جعله سائلاً) تحت ضغط عالي جداً و درجة حرارة منخفضة. وتعتبر الجزائر من قلة الدول التي تقوم بتصدير أغلب منتجاتها الغازية مميعة (سائلة) . بالإضافة إلى الإنتاج والاحتياط الضخم، لذلك تعتبر الجزائر:[2]

- من أول الدول المصدرة للغاز في البحر الأبيض المتوسط.
- ثاني مصدرة في العالم للغاز الطبيعي المميع (GNL)، بعد روسيا.
- ثالث مصدرة في العالم للغاز الطبيعي.

[1]- مجلة الأبحاث الاقتصادية، **مرجع سابق**، ص: 46.

[2]- Sonatrach Rapport annuel 2006, **Idib**. P: 14

خلاصة الفصل الثاني:

بغضّ النظر حول الاختلافات التي أثارتها الكثير من المدارس الاقتصاديين الاقتصادية حول الطبيعة الاقتصادية لمادة المحروقات، إلا أنّ آراءهم توحدت حول التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للطاقة في التنمية سواء على المستوى المنشآت الاقتصادية أو الاقتصاد الدولي.

وقد هيمنت الشقيقات السبع لفترات طويلة على منابع وصناعة المحروقات بكل جوانبها حيث ساعدها ذلك حصولها على عقود امتيازات من طرف الدول خاصة العربية الغنية بالبترول والتي كانت إما تحت الاستعمار أو الانتداب وسلطة الأرض والثروات الوطنية في يد الدول المستهلكة.

ومن الجهة الجزائرية تأكد لها – قبيل الاستقلال وبعده-على أهمية المحروقات في التنمية المستقبلية، وضرورة وضع اليد على مجمل الثروات الطبيعية والمنجمية للبلاد فاتخذت إجراءات تجسدت أساساً:

- انشاء الشركة الوطنية سونطراك (SONATRACH) في: 1963/12/31.
- قرار التأميم في 24 فيفري 1971 وإنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات.
- انضمام إلى منظمات دولية كان أهمها منظمة الأوبك (OPEC) ومنظمة الأوابك (OAPEC).

إن الجزائر تمتلك إمكانات محروقاتية معتبرة خاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها (وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات...) رغم أهمية هذا الجانب ولكن لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على الكثير من الدول المصدرة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل (تربطها بأوروبا ودول أفريقية) دوراً بارزاً مكنها من احتلال الصدارة كممون رئيسي لمجموعة معتبرة من الدول (أنظر الملحق رقم 03).

هذه الإمكانات مجتمعة تعتبر أداة إستراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من تقوية وضعها التفاوضي أمام وضع تدابير السياسة الصناعة لها، وعدم الاستسلام لبعض الشروط التي لا تحقق لها منافع ولا تخدمها على مستوى الأهداف المرجوة.

الفصل الثالث :

جوانب السياسة الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية

تمهيد

المبحث الأول : الصناعة الطاقوية في خضّم التقلبات الدولية

المبحث الثاني : السياسة الصناعية للقطاع في ظّل الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثالث : السياسة الصناعية بخصوص الاستثمار الأجنبي في القطاع

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: جوانب السياسة الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية

تمهيد:

تحمل ظاهرة العولمة في طياتها آثاراً إيجابية وأخرى سلبية خصوصاً على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو, وهذا كون أن قوة الرأسمال المالي (Capital financier) وسيطرة المجموعات المضاربة (Les groupes spéculatifs) وقوة المؤسسات العابرة القارات أو المتعددة الجنسيات, أدت إلى إضعاف الدولة في مراقبة وتوجيه اقتصادها وعدم تمكينها من ممارسة نوع من الرقابة على تنميتها, في حين أن هذه الرقابة تعد ضرورية باعتبار أن منطق السوق المفروض في ظل العولمة ينطلق من أهداف بعيدة عن أهداف التنمية المتبعة من طرف الدول السائرة في طريق النمو والمتمثلة عموماً في محاربة الفقر والحفاظ على تماسك الوحدة الوطنية, العدالة الاجتماعية, والحفاظ على الأمن الوطني وكذا التراث والمورثات الوطنية.

ومع أن ارتباط الاقتصاد الجزائري برمته بقطاع المحروقات على اعتبار أن 97 % من مصادر العملة الصعبة تتأتى من المحروقات يضع الاقتصاد الجزائري بشكل مريع مع شتى التقلبات الدولية ومع اشتداد الأزمة البترولية لعام 1986، وظهور عجز في ميزان المدفوعات ارتأت الدولة الجزائرية وضع إصلاحات أكثر ديناميكية وواقعية للنظام التجاري الجزائري المحتكر من طرف الدولة منذ الاستقلال، فأصدرت جملة من الأنظمة الإصلاحية تصب كلها في اتجاه إصلاح قطاع المحروقات الذي أصبح ينعت بالاقتصاد الجزائري.

فإننا في هذا الفصل سنتطرق أولاً إلى بعض الملامح الرئيسية للتحولات والتقلبات الدولية، ثم نعرض أهم الإصلاحات هذا القطاع والتي تم اعتمادها في إطار التحول التدريجي للاقتصاد الجزائري بداية من إعادة الهيكلة العضوية لقطاع المحروقات، وتعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال التراجع التدريجي لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وبداية التحول نحو التحرير الاقتصادي وتقلص مساحة التخطيط المركزي ثم استعراض الإصلاحات التي مست المؤسسات التابعة لقطاع المحروقات من خلال قانون (88-01) المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية. وكنتيجة أساسية لأزمة المدفوعات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بعد انهيار السوق البترولية سنة 1986 تحركت المبادرات نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كملجأ لجلب رؤوس الأموال...

المبحث الأول: الصناعة الطاقوية في خضّم التقلبات الدولية

لا شك أن التقلبات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في العالم في الوقت الراهن، تطرح تحديات جديدة –شديدة التأثير- على السياسة الصناعية ومستقبلها في مجال قطاع المحروقات الجزائرية، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في تأثيراتها على هيكل هذه الصناعة.

المطلب الأول: مدخل إلى التقلبات الدولية

بالرغم من أن دراسة التقلبات [*] أو التغيرات الدولية تندرج تحت فئة الدراسات الخاصة بالتحولات العالمية، فإن إطار الدراسة يتطلب منا التوقف عند المعنى الذي تنطوي عليه من ناحية، وتحديد مواطن التقلب التي نضعها ضمنها من ناحية أخرى، ذلك أن الاختلاف في تعريف التقلب يمكن أن يقع، تبعاً للمنظور الذي تنتمي أليه أدبيات الدراسات الجاري القيام بها، لذلك نشير إلى أن إطار التقلبات المقصودة في هذه الدراسة هي تلك التي حدثت أو تلك الجارية على الصعيد العالمي، وتحديداً تلك الاقتصادية منها، دون إغفال الترابط والتأثير المتبادل لتجليات التقلبات (التغيرات) أو التحولات المتعددة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو إعلامية اتصالية أو تقنية، إذ لا ريب في أن تناول الجانب الاقتصادي لأي تحول يبرز ويعكس الجوانب الأخرى المتعددة.

وأصبح الحديث عن استشراف نظام عالمي جديد له ما يبرزه لأن القواعد والمبادئ التي تحكم بنية النظام الدولي تؤثر على الأوضاع الداخلية والخارجية لدول العالم –ومنها الجزائر- مما يضفي على النظام صفة العالمية.

نشير إلى أهمية التمييز بين مصطلحي التحول (Transformation) والتقلب (Volatilité)، وأن موضوع إشكالية بحثنا نراه يندرج ضمن مفهوم التقلبات الدولية وليس التحولات الدولية، ولكن ندرج هذه الأخيرة ضمن التقلبات الدولية كذلك لاعتبارها آخر تقلب أحدث هذا التحول، خصوصاً وأن هناك عدم تمييز بين اللفظين، وقد يستعملهما البعض بشكل مترادف، فالتقلب يمكن أن يحدث داخل نظام قائم (كالتقلب الذي يحدث داخل نظام توازن القوى) ويمكن أن يتحول النظام (من هيكل قائم على الثنائية القطبية إلى هيكل

أحادي أو متعدد الأقطاب)، فالتحول هو أعلى مراحل التقلب، ويعني أن هناك شيئا ما يحدث على مدار الزمن داخل النظام ذاته، وأما التحول فهو النقطة الفاصلة بين نظام وآخر بما يترتب عليه من تداعيات مختلفة، فكل نظام متحول يكون قد شهد تقلباً أو تغيراً، ولكن العكس ليس صحيحا في كل الحالات.[1]

---

[*] - يقترب مفهوم التغيرات الدولية عن التقلبات الدولية حيث يعني هذا الأخير التغيرات المضطربة سواء نحو الايجابية أو السلبية.

[1] - رابح محمدي باشا، **مرجع سابق**، ص: 35.

المطلب الثاني: أثر التقلبات والتحولات الدولية على الهيكلة الاقتصادية

والأمر اليقين أن دراسة واستيعاب الآثار العميقة للتقلبات والتحولات الدولية –في الوقت الراهن- على المصالح الإستراتيجية للجزائر قد تكون خير مشجع ودافع لتطوير الروابط الاقتصادية الداخلية وكذا الخارجية. لذا من الواجب أن نلقي نظرة سريعة على أهم التحولات والتقلبات الجوهرية في الفقرات التالية.

الفرع الأول: التحولات الدولية

يمكن رصد أهم التحولات الدولية التي انعكاسات جوهرية على بنية النظم السياسية والاقتصادية في كل دول العالم في الآتي:

1- الثورة التكنولوجية؛

2- تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي؛

3- تحول الأنظمة الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق؛

4- نتائج جولة أورجواي وقيام منظمة التجارة العالمية؛

5- بزوغ التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ويلاحظ أن هذه المتغيرات الهامة تشمل نواحي سياسية واقتصادية واجتماعية، مما يضفي عليها نوعاً من "شمولية التأثير" على الأوضاع الداخلية والخارجية لدول العالم. ويمكن باختصار شديد مناقشة هذه المتغيرات للتعرف على مدى التحولات العالمية.

1- الثورة التكنولوجية

من التحولات الواضحة في عالمنا المعاصرة الثورة التكنولوجية الهائلة، وخاصة فيما يتعلق بثورة المعلوماتية (Informatique) وما تكشف عنه من آفاق جديدة للتطور. وكذلك ثورة التكنولوجيا الحيوية (La biotechnologie) وما يترتب عليها من تطبيقات حديثة في مجال الهندسة الوراثية وتخليق المواد الجديدة.

وهناك إجماع شبه كامل على أن تطبيقات هذه الثورة التكنولوجية ستؤدي لتغيرات جذرية في مختلف نواحي الحياة. ويمكن أن نشير إلى أهم هذه التأثيرات التي تؤثر على الحالة الطاقوية:[1]

أ) الانخفاض المطرد في كميات المواد الخام اللازمة للعمليات التصنيعية. وتشير التقديرات إلى أن كمية المواد الخام المطلوبة لوحدة من الإنتاج الصناعي لا تتجاوز 20% من الكميات التي كانت

---

[1]- فريد النجار، **مرجع سابق**، ص:11.

مطلوبة في عام 1991، ويضاف إلى ذلك تحول الدول الصناعية إلى التخصص في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة. ويشير هذا إلى انخفاض طلب الدول الصناعية على المواد الأولية التي تشكل النسب الأكبر من صادرات الدول المصدرة.

ب) انخفاض تكاليف تنقيب واستغلال المحروقات، فمثلاً عمليات التنقيب اليوم يستعمل الجيوفيزيائيون تقنيات جّد متطورة في كيفية التعرف المسبق على أماكن تواجدها وهذا باستعمال عدة طرق منها طريقة القياس الجاذبية والطريقة المغناطيسية والكهربائية وطريقة الكشف عبر الرادار الصناعي.[1]

ت) اعتماد الصناعات الحديثة على التكنولوجيا الحديثة أي زيادة الصناعات " كثيفة رأس المال" على حساب الصناعات "كثيفة العمل" وهذا ما يشير إلى زيادة وسيطرة على الدول الصناعية المالكة للتكنولوجيا على الصناعات الحديثة، وبالتالي على التبادل التجاري.

2- تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي

يعتبر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى الجمهوريات الحالية المتناحرة [*] من أهم التحولات الدولية ليس فقط لتأثيرات انهياره وإنما أيضا لانعكاسات أسباب انهياره وتفككه. ومن بين تلك الآثار الهامة على صعيد التطورات السياسية والاقتصادية في العالم:

أ) إعادة تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية، حيث برزت بعض الآراء التي ترى أن العالم يته نحو سيادة القطب الواحد (Monopôle) وهو يتمحور في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك من يرى ظهور تكتل غربي رأسمالي قوامه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، ولا شك أن هذا التطور يضعف من قوة التفاوضية للدول النامية –منها الجزائر - اتجاه الغرب نتيجة انتفاء البديل الآخر الذي كان يتركز في الاتحاد السوفيتي السابق.

ب) تأكد فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية والتقدم، ويتعلق هذا الأثر بأسباب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وأدى هذا إلى تحول غالبية النظم الاشتراكية في العالم إلى الاتجاه نحو الأخذ بنظام السوق كطريق يؤدي إلى التنمية والتقدم. وذلك لأن تجربة الاتحاد السوفيتي السابق أكدت بما لا يدع مجالا للشك على فشل النموذج الاشتراكي، حيث انه كان أحد الأسباب الرئيسية لانهياره.

---

[1] - Ou'est ce que le pétrole, **Ibid,** P: 04.

[*] - يرجع انهيار الاتحاد السوفيتي إلى عدد من العوامل منها مشكلة القومية، والصراعات السياسية والاديولوجية، غير أن أهم أسباب انهياره هي المشكلة الاقتصادية وظهورها جليا في تدهور مستويات المعيشة والتباين الكبير بين ما يتمتع به الفرد من رفاهية في المجتمع الغربي.

3- تحول الأنظمة الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق

مهدت شعارات إعادة البناء في الاتحاد السوفيتي على تحول الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية إلى اقتصاديات السوق وتأكد هذا التحول مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق على مستوى السياسي والاقتصادي. وأدت هذه التحويلات إلى التأكيد على:

أ) سيادة نموذج اقتصاد السوق وانتهاء الكتلة الاشتراكية؛

ب) سيادة الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات العسكرية؛

ت) سعي دول العالم للتعامل مع المشاكل الملحة التي تفرضها التطورات الدولية من منظور المصالح الاقتصادية، وبالتالي زاد انتشار التكتلات والتجمعات الاقتصادية.

4- نتائج جولة أورجواي وقيام منظمة التجارة العالمية

انتهت جولة أورجواي في 15 ديسمبر 1993، وتعتبر هذه الجولة من أكثر الجولات التي تمت في إطار الجات شملاً سواء من حيث الموضوعات التي تطرقت إليها أو من حيث نتائجها. فقد شملت المفاوضات التي استمرت سنوات كاملة موضوعات جديدة لم تطرح للمناقشة من قبل في إطار الجات مثل التجارة في الخدمات، التجارة المرتبطة بالاستثمارات، وحقوق الملكية، بالإضافة إلى تطبيق قواعد الجات على تجارة المنسوجات، والمنتجات الزراعية، هذا بالإضافة إلى جانب استكمال القضايا الخاصة بتحرير التجارة السلعية.

ودون الخوض في مناقشة نتائج الجولة التي طرحت في مناقشات عديدة –وتخرج عن نطاق هذا البحث- فإن ما أسفرت عنه الجولة من نتائج وأثار يعد تحولاً لا يستهان به في معالم النظام التجاري الدولي والنظام الاقتصادي العالمي. بل يمكن القول أن تحرير التجارة الدولية السلعية والخدمية سيضفي سمة "العالمية" على الاقتصاد الدولي نتيجة التخفيض الكبير للحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية، مما يجعل العالم يتحول كما ذكر "هانتنجتون" في كتابه عن صراع الحضارات إلى قرية صغيرة تعمل على التفاعل بين إنتاج وحضارات الشعوب المختلفة.

كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية لتختص بتنظيم شؤون التجارة الدولية يعني استكمال أركان النظام الاقتصادي الدولي، حيث يضطلع صندوق النقد الدولي بتنظيم النظام النقدي الدولي، ويقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتنظيم النظام المالي الدولي.

وما يهمنا هنا أن نتائج هذه الاتفاقية دون الخوض في تقييم أثارها سواء الايجابية أو السلبية تضع تحديات جسيمة تجاه الدول النامية، ومن أهمها:

أ) عدم إدراج البترول في المفاوضات التجارية، وبالتالي لا يحق للدول المصدرة للبترول الدفاع عن مصالحها بمطالبة الدول المتقدمة بتقليص الضرائب المرتفعة المفروضة على إنتاج وتصدير المشتقات البترولية؛ [1]

ب) زيادة حدة المنافسة سواء أمام الإنتاج المحلي أو أمام الصادرات السلعية والخدمية؛

ت) ارتفاع أسعار الواردات الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة من واردات الدول النامية تتعدى نسبة 27.9% وفقا لأرقام 1989؛

ث) انتقاء العديد من صادرات الدول النامية مع معايير الجودة؛

ج) زيادة أهمية الإنتاج في نطاق كبير للاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير خاصة مع زيادة دور الشركات المتعددة الجنسية.

5- بزوغ التكتلات الاقتصادية العملاقة

يشهد العالم اتجاها متزايداً نحو تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية العملاقة. وأصبحت أحد السمات المميزة لعالم اليوم هي التجمعات والتنسيق فيما بين الدول لخلق فرص التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. ومن أهم التجارب الرائدة نذكر منها:

• الاتحاد الأوروبي: يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم حالياً 27 دولة (نهاية عام 2008)؛

• منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA): تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، وتمهد للقيام بتكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية؛

• منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC)؛

• رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN).

[1]- كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص:352.

فبرغم من تعاون هذه التكتلات وأخرى في أغلب المجالات الاقتصادية – منها الطاقوية- إلا أن هناك تكتلات أنشأت أساساً في مجال التعاون والتنسيق الطاقوي. نذكر أهمها كما ذكرناها سلفاً:

- منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك OPEC)؛
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك OAPEC)؛
- الوكالة الدولية للطاقة.

لذا فإن العالم يشهد اليوم بزوغ تكتلات عملاقة عديدة ستؤدي إلى:

أ) إضعاف القدرة التنافسية التي تهدف إليها السياسة الصناعية في الدول المنفردة؛

ب) إضعاف القدرة التفاوضية لتدابير السياسة الصناعية للدول منفردة أيضاً ؛

ت) تقليص فرص الصادرات للدول النامية.

الفرع الثاني: التقلبات الدولية

على الرغم من تعدد تقلبات الدولية من جهة والتداخلات المعقدة بينها من جهة أخرى إلا أننا سنكتفي بذكر أهمها فيما يخدم هذا البحث، خاصة منها الدافعة بقوة إلى انتهاج الجزائر إلى سياسات صناعية في قطاع المحروقات، حيث نذكر منها:

1- أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين: تعتبر هذه الأزمة ذات الشرارة والمحركة الرئيسية لأهم تقلبات خاصة خلال مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات.

2- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية: إن تركز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة نظرا لقوة الدولار آنذاك.

3- أثر انخفاض أسعار البترول في الثمانينيات: بدأت أسعار البترول بالانخفاض منذ مطلع النصف الثاني من الثمانينيات.[*] ولكن شهد عام 1986 انعطافاً كبيراً في سوق البترول العالمي، حيث أفرزت الأزمة البترولية بعد عام 1983-1985 قيام ما سمي بالسوق الفورية، وأصبح سوق البترول بيد الدول الصناعية والمشترين بدلاً من أن تتحكم به الدول المنتجة للبترول.

4- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن تردي شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية هي الصفة الغالبة على العلاقات التجارية القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. متجلية في ظاهرة تقسيم العمل الدولي التي فرضت على الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام ذات الأسعار المنخفضة.

---

[*]- بعد عام 1982، بدأت أسعار البترول في الانخفاض.

5- آثار الركود الاقتصادي على البلدان الرأسمالية خلال السبعينيات: إن تبعية الدول النامية للدول الصناعية المتقدمة يجعل الدول النامية تتأثر في حركتها الاقتصادية وتنميتها بتلك الدول. فمنذ مطلع الثمانينات تأثرت الاقتصاديات الرأسمالية بركود اقتصادي، فزادت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو وقد صاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية وقد أدى هذا إلى انخفاض الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية إلى بلدان الاقتصاد الرأسمالي المتقدمة بحوالي الخمس بين أعوام 1981 و1985.[1]

6- تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية: وذلك على الرغم من أن الدول الرأسمالية تدعي مبدأ حرية التجارة والمنافسة الحرة، إن النزعة الحمائية تتنامى من حين لأخر لدى الدول الصناعية الرأسمالية لمواجهة نمو الاستيراد من البلدان النامية، وذلك بوضع العراقيل أمام دخول منتجات الدول النامية إلى أسواقها، متمثلة في أساليب متنوعة أهمها:

- فرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها من الدول النامية وبخاصة السلع الصناعية؛
- تحديد الكميات المستوردة من الدول النامية وبخاصة السلع المصنعة (نظام الحصص)؛
- إغلاق أسواق هذه الدول بوجه بعض المنتجات الجاهزة للبلدان النامية،

وهذا ما حدث فعلا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إلى تطبيق كثير من القيود غير التعريفية ضد العديد من المنتجات الصناعية التي أثبتت فيها اليابان والدول الأسيوية المصنعة حديثاً ميزة تنافسية مثل: (المنسوجات، الملابس، المنتجات الجلدية، الصلب، السيارات، المنتجات الإلكترونية...وغيرها).

من جهة أخرى نشير أن الأسباب الدافعة عن مجمل التقلبات والتحولات (أنظر الجدول رقم) ماهي إلا نتاج عن تقلبات وتحولات أخرى، هذا ما يجعل أن نقول أن أي سياسة لها ما يكتنفها من صعوبات، سلبية،...إلخ.

[1]- الأمم المتحدة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير عن البلدان الأقل نمواً**، جنيف- سويسرا، 1995، ص:33.

الجدول رقم (06): أهم العناصر المعاصرة الدافعة للتقلبات والتحولات الدولية

البيان	البيان
• دور المنظمات الاقتصادية العالمية. • ثورة الاتصالات. • ثورة المعلومات. • الشركات المتعددة الجنسيات. • انهيار المعسكر الشرقي. • الدور الريادي للولايات المتحدة. • التكتلات الاقتصادية. • ازدهار معدلات التجارة الخارجية. • اندماج الشركات الكبرى. • تطور حركة المواصلات. • التجارة الإلكترونية. • تطور نظم الإنتاج. • ثنائية النظام النقدي العالمي. • التنميط السلعي والخدمي. • الجنات الضريبية. • اقتصاديات البيئة. • برامج التخصصية. • التفاوت الهيكلي في التراكم الرأسمالي. • ازدهار حركات رؤوس الأموال. • تطور الخدمات المصرفية. • زيادة معدلات الاقتراض. • التباين في أسعار الفائدة. • كثافة استخدام أسعار الصرف.	• المكافحة الاقتصادية للجريمة الدولية. • ترشيد دور الدولة الاقتصادي. • الدعم السياسي المباشر لتطبيقات العولمة. • تزايد نفوذ رجال الأعمال. • الأزمات الاقتصادية. • التأثير التأججي للعولمة الاقتصادية والمجالات الأخرى. • عمليات غسيل الأموال. • انحسار للسياسات المناوئة. • التداعيات الاقتصادية لظهور الدول البترولية. • التداعيات الاقتصادية للزيادة السكانية في الدول النامية. • سيادة مبادئ النظرية النقدية. • توحيد مصادر المعلومات التجارية. • الجاسوسية الاقتصادية. • الأبعاد الاقتصادية لأزمة الغذاء العالمي. • دور المؤتمرات الدولية. • هجرة وتنامي الاهتمام بحقوق الإنسان. • أنماط الحياة المشابهة عالميا. • تأثر الدارسين الاقتصاديين في الدول النامية بالثقافة الغربية. • دور الإعلام الغربي. • تقدم صناعة الحاسبات. • عوامل أخرى (كالمنظمات غير حكومية وتعاظم اقتصاديات الرياضة، السياحة، العلاج، العقار..)

المصدر: منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:13.

المبحث الثاني: السياسة الصناعية للقطاعفي ظّل الإصلاحات الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا المبحث إرسال نظرة عن سياسة الصناعية عن حالة قطاع المحروقات في فترة الإصلاحات الاقتصادية والتي شهدتها الجزائر خلال فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية لقطاع المحروقات

مع التطورات التي عاشتها المؤسسة الجزائرية، المتميزة بالضخامة والتعقيد، والإدارة في تلك الفترة، والعراقيل التي شهدها نظام التسيير ، وصلت المؤسسة الاشتراكية إلى نقطة كان فيها اتخاذ الإجراءات والحلول للخروج من الصعوبات والمشاكل التي تراكمت عبر السنين، وكانت لها عدة أسباب، حين أن إجراءات هذه الهيكلة صدرت في بداية الثمانينات، وطبقت ابتداء من الخطة الخماسية الأولى (1980-1984)، التي تدعى بإعادة الهيكلة العضوية والمالية التي استمرت حتى نهاية الثمانينات تقريبا أي عام 1988، حيث أصبحت هذه العملية فيما بعد من العوامل التي ساهمت في تدعيم بوادر تبنيها تقريبا لأغلب المؤسسات الوطنية.

إن إعادة الهيكلة في أحد تعريفاتها هي: « عملية تفكيك المؤسسات التي تمتاز بالتمركز العالي من أجل تحقيق اللامركزية والانتشار الجهوي للعامل ولقد سمحت هذه العملية بمضاعفة عدد المؤسسات الاقتصادية بخمس مرات – دون إنشاء أي مؤسسات جديدة – وتكون عملية التفكيك هذه على أساس: المنتج أو الوظائف أو المنطقة الجغرافية » [1]

أما عن شكل ومضمون إعادة الهيكلة فلقد اعتبر المخطط الخماسي 1984/1980 أن إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة، وهذا ما يدل على كبر حجم المؤسسات آنذاك، والهدف من إعادة الهيكلة كان ينصب على: [2]

1- تحسين شروط عمل الاقتصاد؛

2- تحكم أكبر في جهاز الإنتاج؛

3- تلبية حاجات الاقتصاد والسكان المتزايدة؛

---

[1]- Mourad Goumiri, **Monnaie et financement en Algerie**, thèse de Doctorat en science economique université d'Alger, 1985, p: 373.

[2]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص: 175.

لقد عرفت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما:

أ- إعادة الهيكلة العضوية: إن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية.

ب- إعادة الهيكلة المالية: وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة.

لذا سنتناول في هذا المجال على السياسة المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية كإحدى السياسات التي مست قطاع المحروقات الجزائرية والتي تتماشى مع مضمون هذه الدراسة.

إن الأسباب التي جعلت إعادة الهيكلة " لا بد منها " متعددة وكثيرة يمكن تحديدها من خلال الأوضاع التي كانت تعيشها المؤسسة ذات النشاط الصناعي بداية 1980 بالإضافة إلى تأثير هذا الوضع على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عموماً وخاصة أن المؤسسات العمومية الاقتصادية – الصناعية بالخصوص– تعد محرك الاقتصاد الوطني، وأهم هذه الأسباب والعوامل هي:

1- كبر حجم المؤسسات التجارية الوطنية إذ نجد أن 1165 وحدة أساسية مجمعة في 19 مؤسسة وطنية[1] بالإضافة إلى تعدد المهام والوظائف التي تقوم بها إما المتعلقة بسيرها (الإنتاج، التسويق، التسيير، التخزين...) وإما المتعلقة بنواحي أخرى خاصة الاجتماعية (السكن، النقل، الترفيه، الصحة..) مما أدى إلى تشعب مهامها معيقاً بذلك السير الحسن لها هذه زيادة على العوائق البيروقراطية الناتجة عن المركزية في التسيير وعدم التنسيق والتكامل بين الإدارات المركزية (الموجودة غالباً في العاصمة) من جهة والإدارات الجهوية ووحدات الإنتاج من جهة أخرى بالإضافة لتداخل عدة أطراف في عملية اتخاذ القرار من وزارة وصية وإدارة مركزية وإدارات جهوية ...إلخ؛

2- ضعف فعالية جهاز الإنتاج بسبب عدم التحكم الجيد في طرق تقنيات الإنتاج المتطورة وعدم استعمال كل الطرقات الإنتاجية المتاحة؛

3- الإختلالات والتجاوزات المسجلة في السير والتطبيق الفعليين للمشاركة العمالية في التسيير والإدارة ما عدى لجنتي الشؤون الاجتماعية والتأديب؛

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص: 183.

4- الحجم الكبير للعمال الذين تحتويهم المؤسسات الصناعية بسبب سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة والخاضعة لاعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بهدف التخلص من البطالة – بطريقة أو بأخرى– فشركة مثل سوناطراك كانت تشغل بداية الثمانينات 96455 عامل وسونالغاز يعمل بها 26527 عامل؛ [1]

5- ضعف المردودية المالية للمؤسسات – ومعدومة في بعض الأحيان – حيث وجد أن 366 مؤسسة خاضعة للتسيير الاشتراكي للمؤسسات تعاني عجزاً ماليا قدره 108 مليار دولار سنة 1978 ولقد أدى هذا الوضع المالي المتأزم إضافة للمديونية الخارجية للبلاد إلى خلق مشاكل التمويل والاستثمار جعلت المؤسسة غير قادرة على تغطية حاجاتها المالية والإنتاجية من مواد أولية وآلات ولقد جاءت عملية إعادة الهيكلة المالية في هذا الإطار للتخفيف من عبأ الديون على المؤسسات من الإنطاق مجدداً وتحقيق استقلاليتها مالياً؛

6- سوء التسيير والإدارة إما على المستوى المؤسسات أو على مستوى الوزارة الوصية وهذا ما يتضح من خلال اتجاه المؤسسات الاقتصادية نحو الاهتمام بما هو اجتماعي أكثر مما هو اقتصادي وربما يرجع هذا إلى الفهم الخاطئ للتسيير الاشتراكي للمؤسسات على أنه التسيير الاجتماعي للمؤسسات؛

هذا بالإضافة إلى الأسباب وعوامل أخرى متداخلة أسهمت كلها في خلق الوضعية التي عرفتها المؤسسات الصناعية والتي تم اعتبارها أسباباً للقيام بعملية إعادة الهيكلة (المالية والعضوية).

ومن جهة أخرى فإن مهام قطاع المحروقات الجزائرية والممثل في الشركة الوطنية سونطراك عديدة ومتنوعة، حيث عرفت تطورات وتحولات مع صدور كل مرسوم رئاسي جديد، ومع حلول عام 1998 وإصدار مرسوم 98-48 في 11 فيفري 1998 وبناء عليه فإن الشركة أصبحت تعمل على تحقيق المهام التالية:[2]

- العمل على تحقيق السياسة البترولية بغية تطوير الاقتصاد؛
- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- إنشاء جميع الطرق والوسائل لنقل المحروقات عن طريق البحر أو البر؛
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة تقويم المحروقات الغازية؛

---

[1]- Abdelmadjid Bouzidi, **Questions actuelles de la planification algerienne**, ENAP-ANAL, Alger,1984, p: 156.

[2]- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 132.

- تحويل المحروقات وتكريرها؛

- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجه؛

- تموين البلاد بالمحروقات على المدى القريب والبعيد؛

- تطوير وإنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر وخارجها مع مختلف الشركات الجزائرية والأجنبية؛

- استغلال المنشآت والمعدات وذلك لزيادة القيمة الحقيقية للمحروقات؛

- رفع إمكانية تصدير الغاز والبترول المميع.

• وقد تم لاحقاً إضافة مهام أخرى لهذه الشركة كالاهتمام أكثر بالطاقات المتجددة وكذا أنشطة المتعلقة بتحلية مياه البحر.

وأساسا لكثرة المهام والعوامل الأخرى السابقة الذكر جاءت هيكلة قطاع المحروقات عن طريق هيكلة المؤسسة الوطنية سونطراك[*] التي كانت في البداية ثلاث (03) مؤسسات عام 1980، ثم أصبحت 09 مؤسسات عام 1981، ثم ارتفع عددها إلى 12 مؤسسة عام 1983،[1] ويصل مجموع المؤسسات التابعة لها حالياً في (بداية عام 2007) إلى 17 مؤسسة بما فيها شركة سونطراك نفسها التي احتفظت بالاسم والعلامة التجارية لما لها من التزامات دولية وسمعة عالمية. وتتبعها 16 مؤسسة تابعة (Filiales) في مختلف التخصصات، سواء جاءت نتيجة إعادة الهيكلة أو التي أنشأتها سونطراك لاحقاً، منها ما هي مؤسسة تابعة للشركة بنسبة 100%، ومنها ما تمتلك سونطراك من أصولها ما بين 51% و50% أو 45% (أنظر الملحق رقم). حيث نورد وظائف ومهام المؤسسات التابعة وفقاً لبداية عام 2007، في ما يلي:[2]

وظيفة المتعلقة بالمنبع:

- المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO): حيث تهتم بإجراء البحوث الزلزالية بالطرق الجيوفيزيائية قد اكتشاف موارد المحروقات؛

- المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENTP): حيث تقدم خدماتها في تحديث وإعادة تأهيل أدوات الإنتاج؛

---

*- إن شركة سوناطراك تعد من الدواعي الأساسية لإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية نظراً لضخامة حجمها (من وجهة النظر الرسمية).

1- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص: 108.

2- Sonatrach Rapport annuel 2006.

- الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB): ولها مهام متعددة كأعمال الردم الكبرى، تصنيع وتركيب المنشآت المعدنية، الهندسة ...؛

- المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP): تغطي هذه المؤسسة العمليات المرتبطة بنشطات الحفر واستغلال الآبار المنتجة للبترول؛

- المؤسسة الوطنية للحفر (ENAFOR): تقوم هذه المؤسسة بإنجاز عمليات الحفر والأعمال الملحقة؛

- المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى (ENGTP): حيث تقدم مجموعة خدمات كاملة في حقل المحروقات والبتروكيمياء ومن ضمنها بناء منشآت الإنتاج، التحويل والتوزيع،...

الوظيفة المتعلقة بالنقل عبر الأنابيب:

- الشركة الوطنية للأنابيب (ENAC): وتهتم بكل الأعمال التي لها علاقة بأنابيب نقل المحروقات؛

- الشركة الجزائرية لانجاز المشاريع الصناعية (SARPI): تكمن مهمة هذه الشركة في انجاز وتجديد شبكات قنوات النقل والأنابيب وخطوط أنابيب البترول.

الوظيفة المتعلقة بالمصب:

- الشركة الوطنية للتكرير (NAFTEC): وهي تمارس عمليات التكرير في أربع مواقع إنتاج وهي الجزائر، سكيكدة، أرزيو، حاسي مسعود؛

- الشركة الوطنية للبتروكيمياء (ENIP): تجمع هذه المؤسسة كل نشاطات إنتاج البتروكيمياء، وهي تمارس نشاطها في موقعين: سكيكدة، أرزيو؛

- شركة "هليوس" لاستخراج و تمييع الهيليوم (HÉLIOS): تقوم باستخراج وتمييع الهليوم الموجود بالغاز الطبيعي، حيث تعتبر هذه الشركة المزود الأول بمادة الهليوم في أوروبا.

وظيفة بالتسويق:

- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية(NAFTAL): تكمن مهمتها في توزيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية؛

- شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية (COGIZ) التي تعتبر أول مزود للهليوم في الجزائر؛

- شركة شحن هيبروك (HYPROC SC): مهامها نقل مواد المحروقات عبر السفن قصد التصدير؛

- الشركة الجزائرية الجديدة للطاقة (NEAL): تقوم على تحسين مسارات إنتاج الطاقة المتجددة؛

- شركة الطاقة الجزائرية (AEC): تقوم بمشاريع تحلية مياه البحر التي قررتها السلطات العامة.

حيث نلاحظ أن عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية سونطراك جاءت على أساس المنتج والوظيفة والانتشار الجغرافي، حيث نجد:

أ- إعادة الهيكلة حسب العامل الجغرافي: حيث أعيد هيكلتها إلى العديد من الفروع حسب الجغرافية المواتية، والتي جاءت ضمن النصوص التأسيسية والتي يمكن تعديلها مع الاحتياجات، هذا وفق معايير معينة نذكر منها:

• حسب مناطق تواجد عوامل الإنتاج: خاصة أماكن تواجد موارد المحروقات؛

• المناطق الإستراتيجية المواتية لمزاولة الأنشطة الصناعية: كالقرب من أماكن التصدير، المحاذاة من أماكن شبكة النقل عبر الأنابيب...

ب- إعادة الهيكلة حسب الوظائف: فلقد أعيدت هيكلة بعض الفروع عن طريق تقسيم وظائفها ومهامها مثل:

• المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) وظيفتها تموينية، والتي تهتم بإجراء البحوث الأولية قصد اكتشاف موارد المحروقات وهذا بالطرق الجيوفيزائية.

• المؤسسة الوطنية نافتال (NAFTAL) وظيفتها تسويقية، ومن مهامها الرئيسية توزيع وتسويق المنتجات البترولية.

ت- إعادة الهيكلة حسب المنتجات: حيث قسمت إلى عدة فروع منها:

• الشركة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP) التي تقدم خدمات: كتنظيف الآبار، قياس الضغط...

• شركة هليوس (HELIOS) التي تقدم الهليوم المميع كمنتج.

ففي ظل تزايد حجم المؤسسات ونطاق نشاطها وتعقد المهام الإدارية وتطورها أصبحت تبرز أهداف أو دوافع جديدة تعبر عن طموحات الإدارة مثل تنمية المرتبات والمكافآت والمزايا التي يحصل عليها الإداريون (أو العاملون)، الرضا الوظيفي، السطوة والنفوذ، توفير الحد الأدنى من هامش الآمان ضّد الفشل في الأداء وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على العوائد التي يحصل عليها المديرين أو على وظائفهم. ومن أجل تحقيق هذه الطموحات فإن المديرين يضطرون إلى التضحية بهدف تحقيق أقصى ربح والاكتفاء بتحقيق هامش معين فوق أو يساوي ما هو مطلوب كحد أدنى من الربح.[1] حيث في ظل هذه الحالة فإن هيكل الصناعة يتغير حسب الشروط السابقة وتصبح المؤسسة المحتكرة تعمل وكأنها في صناعة تسودها المنافسة وهذا لزيادة مختلف أشكال تكاليف الإدارية على حساب هدف العام المؤسسة.

[1]- أحمد سعيد بامخرمة، **مرجع سابق**، ص: 135.

حيث أن هيكلة المؤسسة الوطنية سونطراك التي جاءت هيكلتها حسب المناطق الجغرافية، والوظائف والمهام، وكذا المنتجات، مكنها ولو بصفة أحسن من السابق من تخطي أنواع الممارسات غير الاقتصادية لها، فبرغم من أن إعادة الهيكلة غيرت وبصفة قانونية النمط التنظيمي الخارجي لهذه الشركة إلا أنها لم تمس هذه العملية التنظيم الداخلي للشركة باستثناء التقليص من قوة الإداريين والبيروقراطية، في حين استمرت المشاركة العمالية الحقيقية في الانعدام، والتفسير لهذه التعارض أن تخصص المؤسسات التابعة لها في مهام معينة سمح لها بالتوسع في الإنتاج الذي أدى هذا الأخير إلى تخفيض تكاليف إنتاج، وهذا يضعف في ظل اللامركزية في اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة.

المطلب الثاني: استقلالية قطاع المحروقات

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، كما يبدو من التطورات، وحسب الخطاب السياسي بعدها، إلا استعدادا لعملية الاستقلالية، التي دخلتها المؤسسات في مجملها بداية التسعينات، أن استقبلتها إصلاحات الدخول في اقتصاد السوق. والملاحظ لهذه التطورات والإصلاحات المكثفة والمتسارعة، يتخيل إليه أنها كانت تجري طبقا لبرنامج مسطر مسبقاً، وبدراسة متأنية ووفق إستراتيجية محددة. إلا أن الواقع أثبت حقائق لا صلة لها، وكانت الإصلاحات لا تكاد تبدأ في بعض المؤسسات إلا وتتوقف لتدخل في إصلاحات جديدة. وقد بدأت عملية التغيير بإعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية، ثم إلى محاولة إعادة المؤسسة إلى مسارها الحقيق كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني فيما يسمى باستقلالية للمؤسسات بعد ذلك.

إن مصطلح استقلالية المؤسسات العمومية تم تناوله من طرف الوزير الانجليزي للنقل موريسون هيربت ما بين 1924 و1931 وكان يقصد به "إعطاء حرية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية خاصة في نشاطها الدولي خارج انجلترا" [1] ومن خلال هذا التعريف لاستقلالية المؤسسات التي يحددها في كون لها الحرية في التسيير دون قيود أو مركزية في اتخاذ القرارات، انه وفي الجزائر نجد أن مفهوم الاستقلالية ظل غامضا، كون أن الآراء كانت متضاربة حول دلالتها وأبعادها الحقيقة على المؤسسة، ففي تدخل الرئيس الشادلي بن جديد في اختتام الندوة الرابعة للتنمية سنة 1987 أكد على أن استقلالية المؤسسات ليس معناه استقلالية مطلقة بل جاءت لتحقيق"تسيير أحسن للمنشآت لتتمتع بحرية التصرف أكثر مما مضى ولتتمتع أيضا بحرية التحكم وحتى التخطيط إن أمكن على مستوى المنشأة".

---

[1]- مختار لفكير, **إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق**, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر, 1993، ص: 82.

فمن الناحية النظرية يعني استقلالية المؤسسة منحها المزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية [1] حيث كانت تدابير إصلاح وفق هذه السياسة في إصدار قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

فبالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات وكغيره من المؤسسات الأخرى كانت استقلاليته تهدف إلى:

- تتجه استقلالية المؤسسات نحو إعادة تنظيم الشؤون الداخلية للمؤسسة، انطلاقا من عملية إعداد التنظيم الملائم لإمكانياتها مع الاهتمام بالجهاز الإنتاجي، والعمل على رفع فعاليته، وهذا الاهتمام الذي أولته استقلالية المؤسسات للجهاز الإنتاجي – خاصة بإعطائه الحرية في العمل – يمثل الهدف الأول لهذه العملية الإصلاحية بجعل العملية الإنتاجية أكثر ديناميكية؛

- إن مبدأ الاستقلالية الذي يحتوي على حرية المبادرة وكذا الحرية في التسيير وفق تصور جديد للعلاقات التي تربطها مع الجهة الوصية بإعطاء المؤسسات حرية اكبر في اتخاذ القرار مما يشكل حافزاً لتجسيد فعالية المؤسسة والسير نحو النشاط التجاري، فإدخال مفاهيم واليات سوق جديدة: - الربح، المردودية، الأسعار الحرة، قوانين العرض والطلب... - تعد هدفاً هاماً انطوت عليه استقلالية المؤسسات؛

- إن إعادة الاعتبار للحرية في التسيير والاستقلالية المالية، يدفع بالمؤسسة بالاعتماد على طاقتها البشرية والمادية خاصة وأنها مسؤولة عن التزاماتها، وهذا ما يتطلب منها تسير وفق ما يضمن لها الاستمرارية لذا فاعتماد المؤسسة على إمكانياتها واستعمالها لكل طاقتها يعد من أهداف استقلالية المؤسسات؛

- خلق محيط تنافسي ايجابي بين المؤسسات العمومية الاقتصادية، وذلك بإعطاء نشاطها الصيغة التجارية؛

- تشجيع المبادرة العمالية والاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر الإنتاج، يعد من ضمن أهداف استقلالية المؤسسات، إذ أن الدور المرتقب للعامل في هذه المرحلة هو تجنيد طاقاته لفائدة المؤسسة وعمله على إنجاح الإصلاح القائم.

ففي ظل هذه السياسة الصناعية الجديدة (استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية) تبنى المشرع العمل وفق إطار جديد مع صناديق المساهمة لتمثل وسيطاً بين الدولة كمالكة لرؤوس أموال المؤسسات، وتصرف هذه الأخيرة في موجوداتها.

[1]- Abd EL Hamid Brahimi, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991, p: 412.

تعريف صندوق المساهمة: يعتبر شركة مساهمة عمومية، ويعد ضماناً لمقابل القيمة المتمثلة في السهم، والحصص والسندات، والقيم الأخرى التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية باعتباره عوناً إنمائيا لها، أي أن المؤسسة العمومية تصدر رأسمالها لفائدة الدولة، وهذه الأخيرة تحولها إلى صندوق المساهمة، وهذا الصندوق كمؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية تخضع لقانون المتعلق بأملاك الدولة.[1] فدور ومهمة صندوق المساهمة يتمثل في مراقبة المؤسسة وتوجيهها ويتدخل في إعداد ومتابعة تنفيذ مخطط المؤسسة عن ممثليه في مجلس إدارة المؤسسة باعتباره صاحب أسهم الدولة لا أكثر.

دور صناديق المساهمة في مراقبة المؤسسات وتوجيهها:[2]

- يتولى صندوق المساهمة القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية؛

- ينجز جميع العمليات المتعلقة بصيانة حافظة القيم المنقولة و تسييرها و ينشئ أية مؤسسة اقتصادية؛

- يدرس الصندوق و ينفذ كل تدبير من شأنه تشجيع التوسع الاقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي يجوز اسمها في رأسمالها.

ولقد تم في هذا الإطار إنشاء ثمان (08) صناديق للمساهمة مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية وفقاً لمبدأ التخصص، وهي:

1- صندوق الصناعات الغذائية والصيد البحري؛

2- صندوق المناجم والمحروقات والري؛

3- صندوق التجهيزات؛

4- صندوق البناءات؛

5- صندوق الكيمياء، البيتروكمياء والصيدلة؛

6- صندوق الإلكترونيك، البريد والمواصلات والإعلام الآلي؛

7- صندوق النسيج، الجلود، والألبسة؛

8- صندوق الخدمات.

---

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص: 186.

[2]- عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**، ص: 111.

حيث جاء صندوق المساهمة المتعلق بقطاع المحروقات ضمن مع كل من قطاعي المناجم والري، وهذا قبل أن ينضّم نشاط البيتروكمياء إلى قطاع المحروقات.

إن الصناديق المساهمة لا يمكن أن تفرض مراقبة كلية على المؤسسات التي تملك جزء من رأسمالها، نظرا لأن القانون قد حدد نسبة قصوى للمساهمة بـ 40% فقط، وبهذا تستطيع عدة صناديق المشاركة في رأسمال مؤسسة واحدة. كما انه بإنشاء الدولة لصناديق المساهمة وتفويض حتى إدارة مؤسساتها لها، فهي تدخل في طريقة تنظيم اقتصادي جديد.[1]

وبعد أربع سنوات تقريباً من عمل صناديق المساهمة تقرر حلها، ولقد جاء في نصوص برنامج حكومة السيد بلعيد عبد السلام عام 1992 "...النصوص التنظيمية والقانونية التي سير بمقتضاها القطاع الاقتصادي العمومي منذ سنة 1988، سيعاد النظر فيها من اجل تكييفها مع الوضع الراهن، وبهذا الصدد سنتخلى عن تسيير القطاع العمومي عن طريق شركات الائتمان وسنلغي صناديق المساهمة وتجمع الوحدات التي تواصل نشاطها في إطار مؤسسات تنشأ على أساس الفروع أو على أساس مجموعات صناعية ومالية في شكل أسهم..." [*] أي تعويض صناديق المساهمة بهيئة أخرى هي الشركات القابضة (Holding). ففي قطاع المحروقات الممثل في الشركة الوطنية سونطراك كان لها من الشركات القابضة ما يتناسب مع هيكلتها وفق وظائفها العامة:

1- الوظيفة على المستوى الدولي؛

2- وظائف أنشطة المنبع؛

3- وظائف أنشطة النقل عبر الأنابيب؛

4- وظيفة أنشطة المصب؛

5- وظيفة التسويق.

ووفقا لهذا فلقد أنشأت خمس (05) شركات قابضة (Holding) لمجمع سونطراك، ففي بداية عام 2007 مثلاً كانت مسمياتها ومحتوياتها من المؤسسات كما يلي: [2]

1- الشركة القابضة سونطراك الدولية؛

2- الشركة القابضة للخدمات البترولية وشبه البترولية: وتحوي هذه الشركة على المؤسسات التابعة على مستوى أنشطة المنبع؛

---

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص: 188.

[*]- من برنامج حكومة السيد بلعيد عبد السلام، رئاسة الحكومة.

[2]- Sonatrach Rapport annuel 2006.

3- الشركة القابضة للاستثمار والمساهمة: أما هذه الشركة فتضم المؤسسات التي تنجز وتجدد شبكات قنوات النقل والأنابيب؛

4- الشركة القابضة للتكرير وكيمياء المحروقات: أما في هذه الشركة فتضم المؤسسات التابعة الخاصة بأنشطة المصب، كالشركة الوطنية للتكرير (NAFTEC) ، الشركة الوطنية للبتروكيمياء (ENIP)، ...؛

5- الشركة القابضة لتثمين المحروقات: وتشمل المؤسسات التي تعمل على مستوى نشاط التسويق، بالإضافة إلى مؤسسة الطاقة الجديدة (NEAL) ، ومؤسسة تحلية مياه البحر(AEC).

فلقد كان الشكل القانوني لشركة سونطراك في تأكيده في قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 في 29 يوليو 2006، الذي ينص على تعويض مصطلح "سونطراك، شركة ذات أسهم" بمصطلح "المؤسسة الوطنية سونطراك، شركة ذات أسهم" وهذا تأكيد على شكلها القانوني كمؤسسة وطنية وليست شركة ذات أسهم فقط، كما أن القانون رسم دوراً لسونطراك بحيث تكون الدولة وصية عليها ومالكة لرأسمالها، لأنها من المؤسسات الإستراتيجية ذات الوزن مهم في الاقتصاد الوطني على مستوى الداخلي والتوازنات الخارجية.

وفي المقابل فإن شركة سونطراك لها استقلالية في التسيير واتخاذ القرارات الاقتصادية، فمثلاً فإن الشركات الأجنبية أصبحت تمضي عقودها مباشرة مع شركة سونطراك وهذا على خلاف ما كان سائداً من قبل، حيث كانت الدولة هي التي تشرف على إبرام العقود مع هذه الشركات. أي أن دور شركة سونطراك أصبح يشبه إلى حّد ما دور البنوك المركزية، بحيث يجب أن تكون بين يدي الدولة لكن ليس بالقدر الكبير (Dans les mains de l'état mais pas trop). [1]

[1]- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص: 110.

المطلب الثالث: كيف خَوصص قطاع المحروقات

شهدت الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات تراكم الديون الخارجية، الانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسية وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة واضطراب في أسعار الصرف واختلاف موازين المدفوعات الخارجية وتباطؤ معدلات النمو وازدياد الفقر، في ظّل هذه الظروف اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لمساعدتها على إعداد وتنفيذ برامج استقرار و تصحيح اقتصادي. كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واللذين لعباَ دوراً هاماً في تقديم سياسة الخوصصة (التي تعتبر من أهم البنود المدرجة فيها للاتفاق) كإحدى أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي الأكثر ملائمة لها.

وقبل أن نتكلم عن كيفية خوصصة قطاع المحروقات في الجزائر من المفيد أن نعرف الخوصصة، وأن التعريف الأكثر استعمالاً: « هي تحويل جزئي أو كلي لملكية المؤسسات العمومية أو إدارتها وتسييرها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ».[1] كما يمكن تعريفها على أنها:[2]

تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص والأفراد عن طريق:

- البيع الجزئي أو الكلي؛
- الإيجار أو عقود الإدارة والتشغيل؛
- عرض سندات المؤسسة للاكتتاب العام؛
- بيع المؤسسة أو بالمزاد العلني؛
- تقسيم المؤسسة إلى وحدات صغيرة ثم خوصصة كل واحدة على حدا وبالشكل الذي يتلاءم معها؛
- بيع السندات للأجراء؛
- إعلان الإفلاس المؤسسة والتصفية الشرعية.

إن قطاع المحروقات مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية التي تم خوصصتها لكن بأسلوب معين من باقي المؤسسات الأخرى، حيث بقيت مؤسسة قطاع المحروقات (سونطراك) في يد الدولة لأن احتكارها من قبل الخواص يضر بالمصلحة العامة، فلا يتم البيع الحقيقي لممتلكات هذا القطاع لكن تقوم بفتح المجال أمام مساهمات الخاصة في رأسمال المؤسسة. وهذا على مستوى الصعيدين الوطني والدولي.

---

[1] - عيسى مرزاقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة- الجزائر، 2007، ص: 156.

[2] - **نفس المرجع والصفحة.**

أ- على الصعيد الوطني: يتولى مجمع سونطراك (المؤسسة الوطنية سونطراك، شركة ذات أسهم) على المستوى الوطني أشطة المتعلقة بالمنبع، المصب، والنقل عبر الأنابيب، وكذا التسويق، عبر كافة المؤسسات التابعة لها وكذا فروعها، والمساهمة في أربع شركات قابضة (باستثناء الفروع في العمود الأخير من الجدول التالي)، حيث جاءت صيغة "خوصصة" شركة سونطراك (قطاع المحروقات) بفارق نسب مساهمة في رأسمال (المؤسسات التابعة وفروعها)، أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نسب تملك شركة سونطراك في مجمل فروع المشاركة فيها وهذا على المستوى الوطني في نهاية عام 2006

	الشركة القابضة لتكرير وكيمياء المحروقات (RCH) HOLDING	الشركة القابضة للخدمات البترولية وشبه البترولية (SPP) HOLDING	الشركة القابضة للاستثمار والمساهمة (SIP) HOLDING	الشركة القابضة لتثمين المحروقات (SVH) HOLDING
NAFTOGAZ%100	NAFTAEC %100	ENGCB %100	CASH %38.9	NAFTAL %100
SOPREP %60	ENIP %100	ENAFOR %100	SARPI %50	HYBROC %100
IAP %60	EGZIA %100	ENTP %100	STH %60	COGIZ %100
TAL %60	EGIZK %100	ENAGO %100	SKS %30	AEC %50
	HELIOS %51	ENSP %100	SKB %49	NEAL %45
	SOMIZ %50	ENGTP %100	SKH %10	
	SOMIK %50	ENAC %100	BAOSEM %35	
	SOTRAZ %67	BRC %40	SKC %35	
	HELISON %67 PRODUCTION	ALGESCO %24	IFA %33.4	
	SORALCHIN %30	MI ALGERIA %40		
	EL ANDALUS %20	GEPCO %40		
		ENOR %48		
		SIMAS %16		
		SAFIR %36		

المصدر: Rapport annuel 2006 (Sonatrach) P: 94-95.

أ- على الصعيد الدولي: أما على المستوى الدولي تتولى شركة سونطراك مسؤولية مهمة، أي تسهم بعض المؤسسات التابعة وفروعها وعقود الأجنبية في الشركة القابضة الدولية التابعة لشركة سونطراك وهذا على خلاف بعض المشاريع والعقود (الجانب الأيسر للجدول)، أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نسب تملك شركة سونطراك في مجمل فروع المشاركة فيها وهذا على المستوى الدولي في نهاية عام 2006

		الشركة القابضة سونطراك الدولية (SVH) HOLDING	
MARICONSULT	%50	SPTC B.V.I	%100
SAMCO	%5	SIPEX B.V.I	%100
MEDGAZ	%26.32	TMPC	%50
ISGL	%50	SPC B.V.I	%100
ISGLS	%50	SPC B.V.I	%100
JV ANGT	%25	SIFID LUXEMBOURG	%50
GALSI	%36	SH PERU CORP	%50
M.LNG.T.C	%25		
TRANSMED	%50		
ALEPCO	%50		

المصدر: Rapport annuel 2006 (Sonatrach) P: 95.

حيث انتقد البعض على طريقة الخصخصة قطاع المحروقات حسب الشركات القابضة الهولدينغ (HOLDING) حيث يرون أنها لا تمتلك سوى أموالاً خاصة بها سوى ما تبقى من صناديق المساهمة (المستعملة في مرحلة بداية استقلالية المؤسسات العمومية) التي سيستها، فالهولدينغ يضيف مالك لا يستطيع سوى بيع المؤسسات وعرضها في المزاد بدون ما يكون له الوقت لإعادة هيكلتها. [1]

[1] - **دورية Cread**، العدد 47/46، الثلاثي الرابع 98، الثلاثي الأول 99، ص:79.

كما يدل قرار الخوصصة للمؤسسات العمومية بصفة عامة في الجزائر على فشل النموذج التنموي الذي تبنته والمعتمد على سيطرة القطاع العام على الصعيدين:

- على الصعيد الخارجي: يعبر قرار الخوصصة على عدم قدرة هذا النموذج على إخضاع قطاعات الدولة إلى تدويل رأسمالها والإنتاج والاستثمار؛

- على الصعيد الداخلي: فهو يعبر على فشل الدولة الذريع في إشباع حاجات الفرد ومتطلبات السوق الداخلية.

من جهة أخرى يرى جّل الاقتصاديين أن الخوصصة تتمثل في تحويل المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى مؤسسات اقتصادية خاصة، وتأتي عملية الخوصصة كسياسة مرحلية لإعادة هيكلة نمط الاستثمار الوطني وإعادة توزيعه بين القطاعين العام والخاص وتحويل هيكل الاستثمار لصالح القطاع الخاص حيث تسود آليات السوق ويقود القطاع الخاص عملية التنمية.[1]

إن النشاطات التي تعتبر من مهام الدولة، غالباً ما تبرر الدولة بقائها فيها بكونها إستراتيجية، وأنه لا يمكن للسوق أن يحتضنها بشكل جيد، وأن إمكانيات القطاع الخاص لا يسمح له بإنتاجها وتوزيعها كماً ونوعاً، فالمؤسسة الوطنية سونطراك، تمتلك المعرفة والوسائل المادية والمالية حالياً، إلا أن احتكار الدولة لهذا القطاع قد عرف نوع من الليونة من أجل السماح للشركات الأجنبية، التي تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجية كبيرة من التدخل في هذا المجال. هذا التدخل يكون في إطار الشراكة ما بين سونطراك وشركة أو عدة شركات أجنبية في مجالات معينة.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، 2003، ص: 236.

المبحث الأول: السياسة الصناعية بخصوص الاستثمار الأجنبي في القطاع

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جملة من السياسات الصناعية المتعلقة بقطاع المحروقات الذي يعتبر من أكثر القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المطلب الأول: النماذج الرئيسية للعقود البترولية

تطورت أشكال العقود البترول خلال القرن السابق، نتيجة تطور نشاطات المحروقات والقطاعات الصناعية التابعة لها، ولقد ظهر "عقد الامتياز"(La concession) كأقدم أنواع العقود البترولية، حيث مازال منتشراً في عدة أقطار من العالم، وقد ساد هذا الأخير فترة طويلة من الزمن قبل أن تظهر أنواع أخرى من العقود تعتمد على المشاركة في النشاط البترولي، وهو ما يعرف بـ "عقود تقاسم الإنتاج" (Contrat de Partage de Production) "وعقود الخدمات" (Contrats de services)، وسنحاول إيجاز كل نوع من العقود البترولية على حداَ .

أ- عقد الامتياز (Concession agreement, contrat de concession)

يتمثل هذا النوع من العقود بقيام الدولة صاحبة الثروات الطبيعية والخيرات المنجمية بمنح شركة البترولية الأجنبية، والتي تتمتع بطاقات مالية وتقنية، سند منجمي (Titre minier) يخول لها الّحق في استكشاف واستغلال المحروقات على مستوى الحقول التي تقع في ترابها (حدودها الجغرافية)، مقابل إتاوة (Redevance) وضريبة على الإنتاج محددتين مسبقاً، حيث يمس هذا السند حق الاستكشاف والاستغلال في حدود مساحة محددة ولمدة زمنية معينة تفوق عادة العشرين سنة.

يمكن تلخيص الإطار القانوني لعقد الامتياز في النقاط التالية:

- بموجب هذا العقد يتحصل صاحب الامتياز على رخصة منجمية (Titre minier)، رخصة تنقيب أو رخصة استغلال لدى اكتشافه لحقل قابل للاستغلال تجاريا؛
- يعتبر صاحب الامتياز مالكاً للإنتاج (من المحروقات) على مستوى رأس آبار المحروقات؛
- يعتبر صاحب الامتياز مالكاً للوسائل المادية والتقنية للإنتاج؛
- يتم تحديد أعمال البحث والتنقيب واستغلال المحروقات وكذاَ واجبات وحقوق صاحب الامتياز إما بموجب عقد أو بموجب دفتر شروط.

ب- عقد تقاسم الإنتاج (Contrat de Partage de Production)

تعتبر هذه الصيغة من العقود حديثة النشأة مقارنة بسابقتها، حيث تنطلق من أساسيات أن الدول هي المالكة للثروات البترولية، وصاحبة السندات المنجمية، إذ تقوم بمنحها بصورة مقتصرة على الشركات الوطنية، وتقوم هذه الأخيرة بإبرام عقد شراكة مع شركة بترولية أجنبية تمتلك التقنيات العالية ورأس المال الكافي، بهدف استكشاف واستغلال المحروقات الموجودة في حدود المساحة المسموحة بها، حيث يقوم الشريك الأجنبي بتحمل جميع المصاريف المتعلقة بالاستكشاف والاستغلال، وفي حالة اكتشاف حقل بترول قابل للاستغلال تجارياً ، تقوم الدولة بتعويض الشريك الأجنبي عن كل المصاريف بواسطة جزء من إنتاج الحقل نقداً أو عينياً بالإضافة إلى حصوله على جزء آخر من الإنتاج بحسب نسبة مشاركته في صورة انتفاع (Intéressement)، وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد.

إن عقد تقاسم الإنتاج، من حيث إطاره القانوني، يتميز بالنقاط التالية:

- تعتبر الدولة بصورة مباشرة أو ممثلة بالشركة الوطنية المالك والحائز الوحيد على جميع السندات المنجمية؛

- يتم إبرام العقد أو البروتوكول بين الدولة أو الشركة الوطنية والشريك الأجنبي المتعاقد بهدف استكشاف واستغلال حقول البترول موضوع السند المنجمي؛

- يعتبر المتعاقد أي الشريك الأجنبي مقدم خدمات (Prestataire de services) لحساب الدولة أو الشركة الوطنية؛

- في إطار عملية التنقيب والبحث، يتحمل المتعاقد خطر العملية بالإضافة إلى تمويل العمليات البترولية موضوع الشراكة؛

- في حالة عدم اكتشاف حقل بترولي، يتحمل المتعاقد كل التكاليف وهي غير قابلة للتعويض؛

- في حالة اكتشاف حقل بترولي قابل للاستغلال تجارياً ، فإن الشريك الأجنبي المتعاقد يحصل على:

• تعويض لكل تكاليف العمليات بجزء من الإنتاج (عينياً أو نقدياً) وتسمى (Cost-oil)؛

• انتفاع (Intéressement) أو أجر (Rémunération) نظير جهوده المبذولة، عن طريق جزء من الإنتاج الباقي بعد اختزال التكاليف عينياً أو نقدياً حسب بنود العقد، وتسمى هذه الحصة (Profit-oil) .

- تتحصل الدولة أو الشركة الوطنية على الجزء الباقي:

=[الإنتاج الكلي- (حصة الشريك من Profit oil + Cost-oil)] - الإطار الجبائي [*]

[*]- الإطار الجبائي: بموجب إبرام عقد الشراكة -تقاسم الإنتاج- تتحصل الدولة على مختلف الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى حصتها في Profit-oil نظير استغلال أراضيها وثرواتها.

ت- عقود الخدمات (Les contrats de services)

إن هذا النوع من العقود لا يختلف بصورة كبيرة عن سابقيه لاسيما عقود تقاسم الإنتاج، حيث ينطلق من قيام المؤسسة الوطنية بإسناد أعمال الاستكشاف والاستغلال أو التطوير لشركة أجنبية وفق شروط معينة ومقابل أجر معين، ويمكن تمييز نوعين من عقود الخدمات، عقود الخدمات بمخطر (contrat de services à risque) وعقود خدمات بغير مخطر أو كما تعرف بعقود المساعدة التقنية (contrat d'assistance technique).

أ- عقود الخدمات بالمخطر: فهي عقود تنطلق من نفس منطلقات عقود تقاسم الإنتاج من حيث أن الدولة هي المالك الوحيد للحقوق والسندات المنجمية، حيث تمنح الشركة الوطنية حق حيازة هذه السندات، إذ تقوم هذه الأخيرة بالاتفاق مع شركة أجنبية لإنجاز أعمال معينة، فتقوم الشركة الأجنبية في هذا السياق بأعمال الاستكشاف وتمويلها، وفي حالة الحصول على اكتشافات قابلة للاستغلال التجاري تتدخل الدولة وتقوم بتعويض الشركة الأجنبية لمختلف التكاليف التي أنفقتها نقداً، وتبقى هي (الدولة) المالك الوحيد للاحتياطات المكتشفة وليس للشركة الأجنبية أي حق في ذلك، غير أنه يمكنها شراء جزء من إنتاج الحقل المكتشف بأسعار تفضيلية.

وتختلف عقود الخدمات بمخطر عن عقود تقاسم الإنتاج من حيث أن الأولى يتم فيها دفع أجر الشريك الأجنبي نقداً (قسط من المال)، بينما الثاني يتم فيه دفع انتفاع الشريك عينياً، أي قسط من البترول الخام.[1]

ويمكننا تلخيص خصائص هذا النوع من العقود في النقاط التالية:

- يتحمل المتعاقد المخاطرة في عملية الاستكشاف؛
- يتم تعويض المتعاقد في حالة اكتشافه لحقل؛
- يتحمل المتعاقد مسؤولية تمويل العمليات؛
- يتم دفع التعويض (النفقات + أجر) للمتعاقد نقداً؛
- ليس للمتعاقد أي حق في كميات البترول أو الغاز المستخرجة.

ب- عقود الخدمات بغير مخطر أو عقود الخدمات التقنية: في هذا النوع من العقود لا تتحمل الشركة الأجنبية أي مخاطرة (Risque)، حيث تقوم هذه الأخيرة بخدمات معينة مقابل أجر معين يكون مرتبطاً بمدى نوعية النتائج المحققة ومدة الإنجاز.

[1]- Jean Masseron, **l'économie des hydrocarbures**, publication IFP, 3è édition Paris, p: 153.

ويمكن إعادة تلخيص خصائص هذا النوع في:

- غياب عنصر المخاطرة، أي أنه ليس هناك أية مخاطرة يقوم بها الشريك المتعاقد؛
- لا يتحمل الشريك المتعاقد مسؤولية تمويل المشروع بل يكون على عاتق الدولة أو الشركة الوطنية؛
- يتم دفع أجر المتعاقد نقداً نظير الخدمة المقدمة.

المطلب الثاني: تحليل السياسات الصناعية للاستثمار الأجنبي

وسنحاول تحليل النصوص القانونية ابتداءاً من سنة 1986 وهذا لاعتبار تدابيره سارية إلى غاية صدور قانون عام 1991 (باعتبار بين عامي 1989 و1991 من مجال فترة الدراسة البحثية).

الفرع الأول: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 1986

لقد تميزت الفترة السابقة بين 1986 وما بعد جويلية 1975، بفراغ قانوني لمدة تفوق 11 سنة، عرفت نهايتها لدى صدور قانون 1986 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات ونقلها عبر الأنابيب، ولقد عرفت فترة بداية الثمانينات من القرن العشرين بعض التقلبات الدولية أهمها:

أ- أزمة الديون العالمية: ففي ظلّ تحرير القطاع المالي والبنكي وحرية رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول النامية –منها الجزائر- وقد اقترنت حالة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم مقدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدماتها كما فعلت المكسيك في عام 1982 وتبعها عدد من الدول.[1]

ب- انخفاض أسعار البترول عام 1986: تمثلت في انخفاض حاد أو بالأحرى سقوط أسعار البترول إلى أدنى مستوى [*] محدثاً بذلك أزمة اقتصادية عالمية، كان ضحيتها بصورة أولى البلدان المصدرة للبترول، وبدرجة أقل الدول الصناعية المستوردة للمحروقات.

ويمكن تلخيص أسباب صدور هذا القانون فيما يلي:

- الأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي عصفت بالساحة البترولية؛
- التدهور الحاد في أسعار البترول مما نتج عنه تقليص مداخيل الجباية البترولية للدول المصدرة؛
- شساعة المجال المنجمي الجزائري، وعدم قدرة سوناطراك على تغطيته لوحدها؛

---

[1]- عبد الغني بن محمد، **الأزمة المالية العالمية 2008**، دار البحار للنشر والتوزيع-الجزائر، 2008، ص:06.

[*]- لقد انخفضت أسعار البترول سنة 1986 إلى سعر 9$ للبرميل في جويلية 1986 بالنسبة لبترول العربي الخفيف بعدما كانت تتراوح ما بين 28-32$ للبرميل بالنسبة لهذا النوع خلال الثمانينات مما أدى إلى تقليص فادح في الجباية البترولية والتي تعتبر المصدر التمويلي الرئيسي للجزائر.

- الأموال الضخمة التي يتطلبها الاستثمار في مجال المحروقات، لاسيما في مرحلة الاستكشاف؛

- فتح مجال المحروقات الجزائري للاستثمارات الأجنبية بدرجة أوسع.

وقد جاءت أحكام قانون 86-14 [1] كإطار تشجيعي للاستثمارات في مجال المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى يحدد النظام القانوني لنشاطات التنقيب والبحث عن المحروقات، استغلالها، نقلها وكذا المنشآت والتجهيزات التي تسمح بممارستها، بالإضافة إلى تحديد حقوق وواجبات المنشآت العاملة بها.

ويمكن تلخيص النقاط العريضة التي جاء بها هذا القانون:

أ- دور الدولة

- تعتبر موارد المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة التي يحتويها سطح وباطن التراب الوطني ملكاً للدولة، بالإضافة إلى المجال البحري الخاضع للسيادة الوطنية والقضاء الجزائري؛ والتي تحتكر (الدولة) أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات، واستغلالها ونقلها، ويمكن أن تستند ممارسة هذا الاحتكار للمؤسسات الوطنية (سوناطراك) الحائز الوحيد (المادة 02 و03)؛

- تقوم الدولة أو هيئاتها بمراقبة مدى تنفيذ التزامات الطرف (يحبذ عدم استعمال مصطلح "الشريك") الأجنبي.

ب- أعمال: التنقيب، البحث والاستغلال والنقل

- تعتبر أعمال الاستكشاف والاستغلال أعمالاً تجارية وهي بذلك خاضعة للقانون التجاري؛

- يمكن للشركات الأجنبية (شخص معنوي أجنبي) ممارسة أعمال التنقيب[*] والبحث[**] عن المحروقات السائلة، واستغلالها[***] إلا بالاشتراك مع مؤسسة وطنية (سوناطراك) (المادة 04)؛

- تنفرد المؤسسة الوطنية دون سواها بأعمال نقل المحروقات.

---

[1]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:35، القانون رقم 86-14، المؤرخ في 1986/08/19، المنشور بتاريخ: 1986/08/27، المادة:01، الصفحة:1483.

[*]- عُرف التنقيب كما جاء في القانون بأنه الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات، لاسيما استخدام المناهج الجيوفيزيائية، باستثناء أشغال الحفر.

[**]- كما عُرف البحث من خلال هذا القانون بأنه أشغال التنقيب كما جاء في القانون مع أشغال الحفر للبحث على المحروقات.

[***]- الاستغلال كما حددها هذا القانون بالأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات.

ت- إطار "الشراكة"

- لدى اشتراكه مع مؤسسة وطنية، يقوم الشريك الأجنبي بإبرام (المادة 21):

• عقد مع المؤسسة الوطنية يحدد فيه قواعد المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج، وكيفية انتفاع الشريك الأجنبي؛

• بروتوكول بينه وبين الدولة، يحدد إطار مباشرة الأعمال المزمع القيام بها مع الشريك الوطني، والالتزامات تجاه الدولة والعكس بالعكس، وتتم الموافقة عليه عن طريق التنظيم (مرسوم).

ث- أشكال "الشراكة"

- ترد تكاليف التي أنفقها الطرف الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري؛

- اشتراك بالمساهمة دون اكتساب الشخصية المعنوية، أي جمعية (Association)؛

- شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري ويقع مقرها بالجزائر.

حيث يتعين على الطرف الأجنبي إنشاء شركة تجارية لهذا الغرض خاضعة للقانون الجزائري، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ومهما كان الشكل المعتمد، أن تقل نسبة الطرف الوطني عن 51%.

ج- دور المتعامل

تضطلع المؤسسة الوطنية (سوناطراك) بقيادة عملية البحث والتنقيب والاستغلال أي القيام بدور المتعامل.

خ- انتفاع "الشريك" الأجنبي

يحصل الشريك الأجنبي لدى اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري على شكل من الأشكال التالية (المادة 22):

-حصة من إنتاج الحقل تعويضاً لمصاريفه وأجره المحدد في عقد الاشتراك؛

- جزء من إنتاج الحقل المكتشف بنسبة مساهمته في الاشتراك عينياً (من المحروقات) أو نقدياً.

ح- النظام الجبائي

يمس هذا النظام أعمال التنقيب، البحث واستغلال المحروقات ونقلها بالأنابيب، وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات البترولية المميعة المستخرجة من الحقول، وفصلها عن بعضها (المادة: 34)، حيث يتم

دفع الضرائب التالية من طرف الشريك الأجنبي والمؤسسة الوطنية حسب نسبة كل طرف في الإنتاج:

- الإتاوة بنسبة 20% من إجمالي الإنتاج الخام (المادة 40).

- الضريبة على النتائج بنسبة 85% (المادة 48).

ولتوضيح الصورة أكثر للمعطيات السابقة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (12): العلاقات التنظيمية القائمة في قطاع المحروقات وهذا بين مختلف الهيئات من خلال قانون 1986

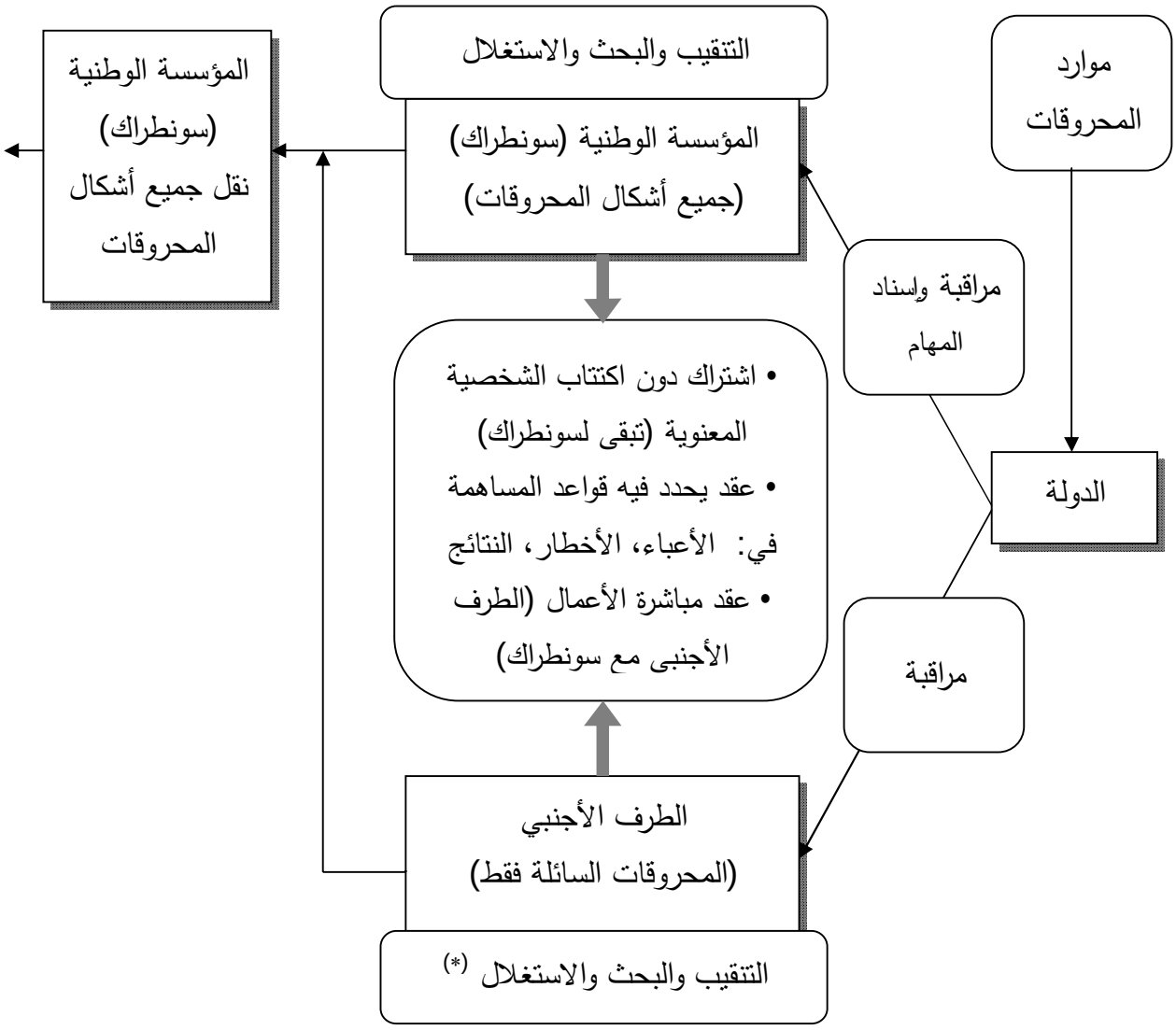

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعطيات السابقة.

* - ترد تكاليف التي أنفقها الطرف الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري.

مع ارتباط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، وهذا من خلال التأكيد عليها في كل دساتيرها: من دستور 1976 إلى دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن: « الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية. وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية، الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات ».[1]

وأمام هذه السياسة فإن المؤسسة الوطنية (سوناطراك) الذي تستحوذ على مصادر جميع موارد المحروقات الجزائرية والتي أسندت لها من قبل الدولة، تكون ضمنياً من المؤسسات المتكاملة رأسياً خلفياً من ناحية ملكية موارد المحروقات، أي أمام هذه الحالة تزيد من هيمنة سونطراك (درجة التركيز)، حيث يمكن الحصول على هذه المصادر بتكلفة أقل مقارنة بالأطراف الأجانب في هذا القطاع.

وفي المقابل فإن درجة التكامل الرأسي الخلفي المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث والاستغلال الخاصة بالمحروقات السائلة تضعف نسبياً في هذا المجال، وهذا ناجم عن سياسة فتح الشراكة الأجنبية المباشرة من خلال هذه الأنشطة.

وفي ظل "الاشتراك" المفروض للمستثمر الأجنبي المباشر مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك) تعتبر هذه السياسة من دعائم الأهداف الكبرى لاعتبارات عديدة أهمها: [2]

- عدم الانفلات من التحكم في ميكانزمات هذا القطاع؛
- زيادة رأس المال الأجنبي؛
- نقل المباشر والسريع للتكنولوجيا والمهارات.

لذا فإنه يمنع من خلال قانون 86-14 لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة نشاطات التنقيب والبحث والاستغلال إلا بالاشتراك مع سونطراك بنسبة لا تقل عن 51% في مجال المحروقات السائلة فقط

دون المحروقات الغازية الذي تبقى ملكيتها تامة للدولة التي ترى فيها (المحروقات الغازية) أسباب عدة تضعها ضمن إطار انتهاج هذه السياسة. ومن بينها:

[1]- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص: 33.

[2]- **Examen de la politique de l'investissement Algérie**, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, NATIONS UNIES, New York et Genève, 2004, p:18.

- تتمتع المحروقات الغازية الجزائرية بميزات أحسن مقارنة بالمحروقات السائلة لها من نواحي عدة أهمها: الاحتياطات، الإنتاج، التصدير وكيفيته (النقل عبر الأنابيب)...؛

- سهولة التنقيب عليه واستغلاله (المحروقات الغازية) لاسيما مع اقتران تواجده في أغلب الحالات مع اكتشافات المحروقات السائلة (البترول) التي تعد هذه الأخيرة موضع الشراكة الأجنبية المباشرة.

وعلى غرار تنوع درجات التكامل الخلفية للمؤسسة الوطنية (سوناطراك) سواء بين الاستحواذ على موارد المحروقات أو درجات فتح أنشطة التنقيب والبحث والاستغلال كما أسلفنا الذكر، فإن درجة التكامل الأمامي المتمثلة في أنشطة نقل وتسويق منتجات المحروقات: ذو درجة كاملة وهذا لعدم فتح هذا المجال أمام هذه الشراكة.

ومن جهة أخرى يبين الشكل التالي الظروف الاقتصادية الأساسية لقطاع المحروقات في الجزائر نهاية عام 1986 (الشروط القاعدية نهاية عام 1986) في حالتي الطلب والعرض وعلاقتها السببية بينها وبين كل من هيكل الصناعة والسياسة الصناعية خلال هذه الفترة كذلك (وهذا في حدود المعطيات المتوفرة للباحث) والذي يعد هذا من الدعامة الرئيسية لنموذج: هيكل-سلوك-أداء، وتأكد النظرية الاقتصادية المعهودة بالطبع على أهمية هذه العوامل لأي قطاع أو صناعة، وهي نقطة جديرة بالاعتبار دائماً .

الشكل رقم (13): جزء من منهج علاقات التحليل القطاعي للمحروقات الجزائرية في أواخر عام 1986

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مراجع مختلفة.

الفرع الثاني: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 1991

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتدءاً من سنة 1988 أجبرت السلطات الجزائرية البحث عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها, وذلك من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع(*), فمن أجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 86-14 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال(**), حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة.

ولقد كان لصدور قانون 86-14 صدى واسع في مجال المحروقات، إلا أنه مازال يواجه بعض التقلبات والعراقيل أهمها:

- تطور حركة الشركات العالمية البترولية عبر العالم؛
- عنف الأزمة الاقتصادية وأثرها السلبي على الجزائر من خلال قلة الجباية البترولية؛
- إبرام عقود الشراكة الجزائرية في مجال استكشاف واستغلال المحروقات السائلة فقط؛
- شروع الجزائر في إدخال إجراءات هيكلية عميقة لإصلاح الاقتصاد الوطني.

فقد تم إصدار عدة تشريعات وتنظيمات في هذا الشأن إذ يعتبر قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون

86-14 (1986/08/19) والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، أهم ركائز هذه الإصلاحات.

*- يمكن طرح السؤال التالي: **ما هي الآثار المبدئية لمساعي السياسة الصناعية اتجاه رفع مستوى الطاقة الإنتاجية وتأثيرها على هيكل الصناعة:** تأتي اقتصاديات الحجم من ضخامة حجم الإنتاج، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية التي تحقق أفضل كفاءة إنتاجية للمنشأة (هنا مثلاً قطاع المحروقات) هو من الضخامة بحيث أي انخفاض في الطاقة الإنتاجية عن ذلك المستوى سيترتب عليه زيادة ملموسة في تكلفة الإنتاج المتوسطة فإن هذا الوضع يشكل عائقاً أمام دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، والسبب في ذلك هو ضخامة حجم رأس المال المطلوب توفيره للمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية الذي يحقق أفضل كفاءة إنتاجية.

- كما قد يتبادر طرح كذلك السؤال التالي: **كيف تساعد السياسة الصناعية التي تهدف إلى دّعم التكنولوجيا والمعارف الفنية في تحسين هيكل الصناعة المرجو بصفة عامة؟ إن جهود البحث والتطوير قد تفلح في ابتكار منتجات جديدة متميزة عن المنتجات السائدة في السوق أو تطوير المنتجات السائدة ومن ثم خلق مزايا تمييزية فيها، إضافة إلى إمكانية تحقيق وفرات الحجم في جهود البحث والتطوير بالنسبة للمنتجات ضخمة الإنتاج مما يجعل المنشآت الأصغر حجماً وخاصة الجديدة منها في وضع أسوأ من الناحية التنافسية لانعكاس ذلك كله على التكلفة المتوسطة لهذه المنشآت.

الأحكام الجديدة التي جاء بها قانون 91-21 [1] يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يمكن للشريك الأجنبي أن يمول وينجز ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات وهذا إلا لحساب الطرف الوطني (سونطراك) (المادة 04)؛

- إلغاء شرط إبرام البروتوكول بين الطرف الأجنبي والدولة حيث تقتصر الموافقة على إبرام عقد بين المؤسسة الوطنية والطرف الأجنبي بواسطة التنظيم (مرسوم تنفيذي) (المادة 06)؛

- يحصل الشريك الأجنبي لدى اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري[*] على شكل من الأشكال التالية (المادة 07):

• حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل بحسب مساهمته في الاشتراك؛

• حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في الاشتراك.

- تقديم إغراءات ضريبية هامة تصل لحد إمكانية تخفيض نسب الضرائب إلى حد أقصى (لا تقل عليه) (المادة 11):

• الإتاوة[**]بنسبة 10% من إجمالي الإنتاج الخام؛

• الضريبة على النتائج بنسبة 42%.

- في حالة حدوث منازعات بين الدولة والشريك الأجنبي فتخضع وجوبا إلى القضاء الجزائري، بينما إذا نشب نزاع بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي فتخضع في بادئ الأمر إلى عملية مصالحة، فإذا فشلت يمكن عرضها على التحكيم الدولي (المادة 12).

---

[1]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:63، القانون رقم 91-21، ويتمم القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/04، ص: 2392.

[*]- لا يمكن للشريك الأجنبي الانتفاع إلا لدى اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري (المادة 07).

[**]- الإتاوة (La redevance) وهي حصة نقدية تمثل نسبة مئوية معينة تحسب على أساس عدة مقاييس (كالمساحات المستغلة، الإنتاج...)،وتدفع سنوياً وبصورة منتظمة بعد كل دورة إنتاجية.

ولتوضيح الصورة أكثر للمعطيات السابقة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (14): العلاقات التنظيمية القائمة في قطاع المحروقات وهذا بين مختلف الهيئات من خلال قانون 1991

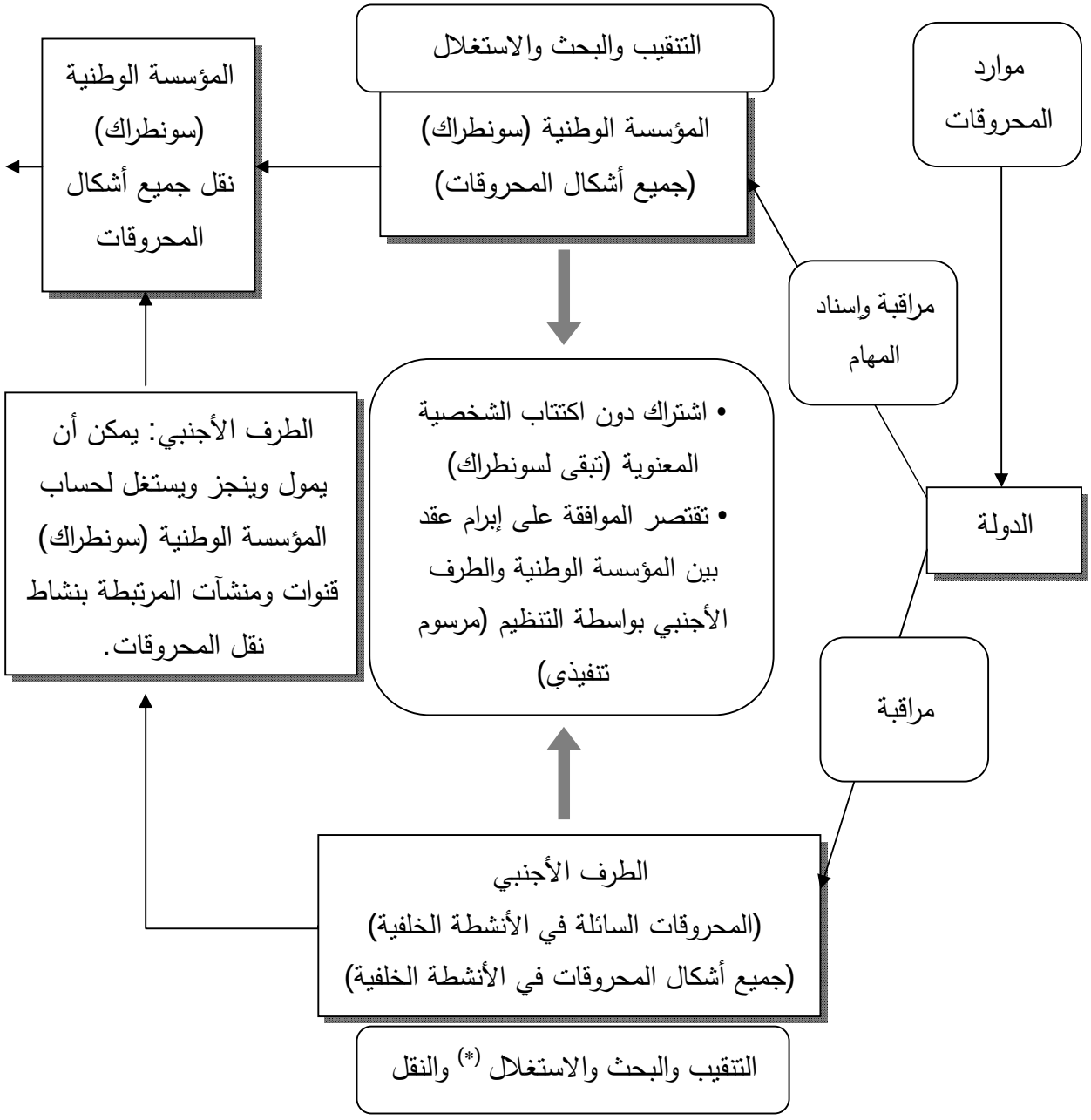

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعطيات السابقة.

---

* - ترد تكاليف التي أنفقها الطرف الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري.

تعود أسباب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الجزائري من خلال هذه السياسة إلى الأسباب التالية:[1]

- فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962- 1990؛

- تفاقم الديون التي بلت خدماتها في سنة 1991 حوالي 75 % من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة؛

- ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على التحكم ومراقبة الصرف؛

- زيادة التضخم، وكذا إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.

وعليه فان لجوء الجزائر إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ظل استمرارية عنف الأزمة البترولية لعام 1986 يكون قد أضاف وسيلة أخرى من وسائل تمويل الاقتصاد الوطني، وبالتالي التقليل من اللجوء إلى الاقتراض.

غير أن انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي أثر على حجم الاستثمارات المحققة، إذ تعتبر الجزائر آخر الدول المغاربية استقطاباً للاستثمارات الأجنبية وقد صنفت ضمن الدول الطاردة للاستثمار الأجنبي. لذا عمدت الجزائر من خلال هذا القطاع إلى:

- فتح كذلك بصيغة غير مباشرة الأنشطة الأمامية المتمثلة من أجل تمويل والانجاز والاستغلال في النقل عبر الأنابيب.

حيث قد يفهم في المرة الأولى أن درجة التكامل الرأسي الأمامي المتعلقة بأنشطة استغلال نقل المحروقات (السائلة والغازية) تضعف بنسبة كبيرة، إلا أن هذه السياسة تكون بواقع أقل على المؤسسة الوطنية سونطراك لأن جميع هذه النشاطات تكون لصالح المؤسسة الوطنية (سونطراك) كما حددها القانون (المادة 04 الشطر الثاني)، وهذا في ظل تمويل المستثمر الأجنبي على مختلف هذه الأنشطة.

- بالإضافة إلى المزيد من الحوافز الجبائية مقارنة بحوافز قانون 86-14.

[1]- الزين منصوري، **آليات وترقية الاستثمارات كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 139.

إن الامتيازات الاستثمارية التي قدمت في مجال المحروقات سمحت بتطور مجال الاكتشافات والتنقيب عن المحروقات بفضل عقود الشراكة التي وقعت مع عدد كبير من الشركات الأجنبية, أهم هذه العقود التي تم إنجازها ما يلي:[1]

- عقد أبرم بين سوناطراك وبريتش بتروليوم (British Petroleum) في فيفري 1992, يدخل في إطار عقد الاستغلال واقتسام الإنتاج بقيمة 45 مليون دولار لمدة سنتين؛

- عقد تم إبرامه في 1996/04/15 بين سوناطراك وأركو (Arco) الأمريكية وهو عقد يتعلق بتقاسم الإنتاج، وهذا في حقل "رهد البقل" ويقدر مبلغ التطوير والاستغلال بين 910 مليون دولار و1.09 مليار دولار، ممول كاملاً من طرف الشريك الأجنبي، فضلاً على دفع مبلغ 225 مليون دولار كحق الدخول؛

- تم في 1999/01/05 اكتشاف حقل في منطقة "بركين" باحتياطي قدره 11.3 مليون طن مكافئ بترول (TEP)[*] من الزيوت وهذا بالشراكة بين سوناطراك وشركة (Losiana Land Energy)؛

- أما في 1999/09/25 وقعت سوناطراك مذكرة تعاون مع الشركة الإيطالية (Agip)، تسمح بمشاركة هذه الأخيرة بنسبة 40% في عقود استكشاف البترول باليمن؛

- تم سنة 2000 إكتشاف 11 بئر من بينها أربعة في إطار شراكة، تقدر طاقاتها الإجمالية بـ 168 مليون متر مكعب من الزيت، و23 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي؛

- وقعت أيضا سوناطراك عقدين للشراكة مع الشركة الأمريكية (Amerad Hess) سنة 2000، يتعلق الأول بتطوير واستغلال حقل الغاسي (El Gassi) بقيمة 554 مليون دولار، والثاني عقد للبحث واستغلال المحروقات بقيمة 28.5 مليون دولار؛

- في سنة 2001 تم اكتشاف ست حقول للمحروقات يتعلق الأمر بثلاثة للزيوت وثلاثة للغاز، وهذا بحجم 15 مليون طن مكافئ للبترول (TEP)، من بينها عقدين في إطار شراكة مع الشركة الإيطالية (Agip)، إضافة إلى أكثر من 10 عقود للبحث والاستغلال تمت مع كل من " أندراركو بيتروناس (Anadarko-pétronas)، توتال فينال ألف (Total final elf)،... وغيرها "، حيث قدر مبلغ الاستثمار بـ 200 مليون دولار؛[2]

---

[1]- معزوز نشيدة, **دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر," دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات",** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة البليدة-الجزائر، 2005, ص: 146-147.

[*]- TEP: Tonne Equivalent Pétrole.

[2]- Sonatrach Rapport Annuel 2001.

- في سنة 2002 سجلت 13 عقد بقيمة 1.3 مليار دولار، وفي نفس السنة وقعت سوناطراك عقداً مع سيبسا الإسبانية (Cepsa) لبيع 1 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري سنوياً؛

- أما سنة 2003 عرفت هي الأخرى إبرام عدة عقود بين سوناطراك وشركات أخرى، أهمها عقد شراكة مع الشركة المختلطة الجزائرية التونسية (نوميد)، قيمته 8 مليون دولار في مجال التنقيب على البترول بمنطقة الحمرة الواقعة جنوب الجزائر، بالإضافة إلى اتفاق مع المجموعة الأسترالية (بي أتس بي بيليستون) لاستغلال حقول الغاز في منطقة أوجنات الواقعة بحوض ولاية إليزي.

ويبين الشكل التالي الظروف الاقتصادية الأساسية لقطاع المحروقات في الجزائر نهاية عام 1991 في حالتي الطلب والعرض وعلاقتها السببية بينها وبين كل من هيكل الصناعة والسياسة الصناعية خلال هذه الفترة كذلك (وهذا في حدود المعطيات المتوفرة للباحث) ونلاحظ كيف تطورت بعض المعطيات مقارنة مع عام 1986.

الشكل رقم (15): جزء من منهج علاقات التحليل القطاعي للمحروقات الجزائرية في أواخر عام 1991

الشروط القاعدية نهاية عام 1991

الطلب:

- عنف الأزمة الاقتصادية وأثرها السلبي على الجزائر من خلال قلة الجباية البترولية؛
- استمرار التوجه نحو المنتجات البديلة.
- .....

العرض:

- تحسن تكنولوجيا التنقيب واستغلال المحروقات؛ - تطور النقل عبر الأنابيب؛
- كفاية كمية المحروقات الجزائرية في أواخر عام 1991:
  - الاحتياطي المؤكد من البترول: 0.92% من الاحتياطي العالمي؛
  - الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي: 2.7% من الاحتياطي العالمي.
- هيكل التكاليف الناجم عن اقتصاديات الحجم (يتناسب عكسياً مع حجم الإنتاج) وبالمقارنة مع إنتاج عام 1990 فإن:
  - إنتاج البترول الخام: ازداد بـ 2.55%؛ • إنتاج الغاز الطبيعي: ازدادت بـ 0.4%؛
- **.....**

السياسة الصناعية من خلال قانون 1991

- إمكانية مزاولة الشريك الأجنبي أعمال المتعلقة بأنشطة نقل المحروقات مع إشراك شركة سونطراك.
- تشجيع الاستثمارات:
  - تخفيض الضريبة على النتائج 42%؛
  - تخفيض الإتاوة من إجمالي الإنتاج 10%؛
  - حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل بحسب مساهمته في الاشتراك أو تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في

هيكل قطاع المحروقات نهاية 1991

- درجة التركيز:
  - يُصدر البترول الخام بنسبة 1.2% من إجمالي الصادرات العالمية؛
  - يُصدر الغاز الطبيعي بنسبة 1.06% من إجمالي الصادرات العالمية؛
- تخفيف من قوة عوائق الدخول للقطاع؛
- البترول الجزائري ذو نوعية ممتازة.
- الاقتراب من أسواق الاستهلاك (أوروبا). - عضوية مع منظمات طاقوية منها الأوبك.. - .....

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر مختلفة.

الفرع الثالث: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 2005

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، لما له من انعكاسات إيجابية على التنمية والاستثمار بالنسبة للفريق الذي تمن هذا النص ودافع عنه، وكذا التأثيرات السلبية على ثرواتنا البترولية وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له، لذلك سوف أتناول هذا السياسة بالتحليل والملاحظات مبرزاً أهم ما فيه من نقاط القوة والضعف.

لقد وُضع هذا القانون والصادر في 2005 أخيراً الذي كان مُعد من السنوات القليلة الماضية[*] في بداية الأمر لمواجهة آفاق تتميز بزيادة العرض في المحروقات وبالتالي الانخفاض في السعر، غير أن سعر البترول كان يتجه بوضوح للارتفاع وليس للانخفاض كما توقعه واضعو القانون الجديد. وتمت المصادقة بعد أشهر قليلة على تعديله، حيث شمل التعديل نقاطاً لا يمكن اعتبارها ثانوية.

خلفيات تعديل قطاع المحروقات

لقد أعلن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فيفري 2005 (مناسبة تأميم المحروقات) عن الدواعي الحقيقية لتعديل قانون المحروقات بعدما استفاض في عرض الأسباب الرسمية، لم يتحرج كعادته في كسر الطابوهات، من الإقرار بضغوطات مفروضة من الخارج،[**] وكذا نيته الصريحة في محاربة عقلية النفوذ والهيمنة التي تحكم تسيير شؤون شركة سونطراك، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال الأسباب الحقيقية –حسب اعتقادنا– في ما يلي: [1]

1- الرضوخ لمسار الأحادية العالمية: شئنا أم أبينا، نحن ضحية صراع أقوياء العالم حول الطاقة، كوننا محرك أساسي للنمو الصناعي والتنمية عموما، وهي سلاح النفوذ السياسي والأمني في العالم؛

[*]- وعلى أي حال، فهكذا كان وزير الطاقة والمناجم، شكيب خليل، يدافع عنه ابتداء من 2002 أمام رأى عام معاد في مجمله، وقامت نقابة العمال (الإتحاد العام للعمال الجزائريين) رغم أنها جزء لا يتجزأ من النظام السياسي بقيادة هذه المعارضة. ولا بد من الإشارة إلى أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان في تلك المرحلة بصدد إنهاء عهدته الأولى، ولم يكن متأكدًا على ما يبدو من البقاء في السلطة بعد انتهاء هذه العهدة، ولكن بمجرد إعادة انتخابه في 2004 سقطت المعارضة الداخلية للقانون الجديد، وقد تمت المصادقة عليه في البرلمان مع بداية سنة 2005.

[**]- هل هي ضغوطات سياسية، اقتصادية؟ من ورائها مؤسسات مالية أم قوى عظمى؟

[1]- عبد الرحمن تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد:08، الجزائر، جويلية 2006. ص: 127.

2- إعادة توزيع صلاحيات تسيير هذا القطاع (استرجاع الوزارة بعض صلاحيات السلطة العمومية) من جهة، وفرض آليات التدقيق والرقابة على نشاط سونطراك وكل المتعاملين في هذا القطاع؛

يمكن بهذا الإجراء تخفيف منابع الرشوة و الفساد المالي والاقتصادي، بإحلال الشفافية في التسيير وطرق التعاقد وذلك تحت إشراف هيئات تابعة مباشرة للوصاية (الوزارة).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون حسب السيد الوزير الطاقة والمناجم السيد شكيب خليل في:[1]

1- تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث والاستغلال ونقل المحروقات بواسطة الأنابيب؛

2- تكريس المنافسة الحرة في مجال تكرير وتحويل المحروقات، والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسته؛

3- تحديد حقوق والتزامات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسين لهذه النشاطات وتحديد الإطار المؤسساتي المسير لهذه النشاطات؛

في حين أن المطلع على عرض الأسباب والمتعمق داخل نص القانون وبين مواده يدرك مرتكزات هذا الأخير على الأبعاد التالية:[2]

1- البعد السياسي: يندرج هذا القانون ضمن التوجه والتطور التاريخي لمصطلح دولنة الثروات الطاقوية وعولمتها تماماً، مثل فكرة التراث الإنساني المشترك، وعلى هذا الأساس، فإن القوى العظمى ما فتئت تضغط على الدول الضعيفة من أجل تغييرات جوهرية في تشريعاتها ومؤسساتها ومناهجها، وبالتالي السماح بتمكين النفوذ الأجنبي من فضاءاتها بطرق الشرعية الدولية لتضمن بذلك بقاء و تطور الاستغلال للأسواق والثروات في جو الأمان والاستقرار، وعليه فسياسة التكيف مع التحولات والاندماج ضمن الحركية العالمية هو المبرر والحجة التي قدمتها الهيئة التنفيذية ملوحة بذلك ضياع الفرص المتاحة؛

2- البعد الاقتصادي: إن البحث عن تنمية الموارد المالية يبقى الهدف الأساسي للدولة، من أجل ضمان الاستقرار والأمن المالي، لمواصلة مجهود التنمية وتوفير المستوى المعيشي الأفضل للمواطن؛

[1]- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، **دراسة مشروع القانون المتعلق بالمحروقات**، 08 مارس 2005.

[2]- عبد الرحمن تومي، **مرجع سابق**. ص: 124.

ما يحقق هذا الهدف على الأقل في المدى المتوسط هو تكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على جلب رؤوس أموال جديدة من الأسواق أجنبية كانت أم محلية، وهذا ما يفسر اللجوء إلى: [1]

أ- مشروع القانون ادخل نظاماً جديداً لكيفية طرح المناقصات، وحركات العروض؛

ب- تحرير عقود البحث والاستغلال من قبل وكالة (ALNAFT) على أساس الوصول الحر بدون تميز للمعلومات حول الاستثمارات؛

ت- الشفافية والانفتاح والتساوي في التعامل مع المستثمرين؛

ث- نظام جبائي محفز وضمان شفافية طرق التعاقد ومرونة أجهزة البنك المركزي خاصة ما يتعلق بتحويل الأجانب بأرباحهم.

وترمي هذه الترتيبات الجديدة في هذا المجال إلى تشجيع الاستثمارات في كل المجالات المرتبطة بالمحروقات، تشجيع المستثمرين الأجانب للبحث عن الشراكة مع المؤسسات الوطنية المعنية وخلق مناصب شغل جديدة إما مباشرة أو بواسطة الشركات المتدخلة في النشاطات الطاقوية.

3- البعد القانوني: ويتمثل أساس في إعادة ترتيب دور شركة سونطراك واسترجاع الدولة مهمة السلطة العمومية، التي مارستها الشركة، لهذا الغرض يتضمن قانون استحداث وكالتين متخصصتين تؤول إليهما تلك السلطة والصلاحيات الملازمة لها، ولنختصر المفيد فإن المشروع يلغي احتكار الدولة لنشاط المحروقات بترتيب قانوني من شراكة الأجنبي إلى تمليكه للثورة المستخرجة.

كما يمنح مشروع هذا القانون الدولة دور ممارسة حقوقها كمالكة للأملاك المنجمية وكقوة عمومية، فهو يكرس مبدأ فصل دور الدولة كمالك، عن دور المؤسسة العمومية كمتعامل اقتصادي وتجاري وهو بذلك يخفف عن شركة سونطراك مهام القوة العمومية.

---

[1] - لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، **مرجع سابق.**

الشكل رقم (16): مخطط يبين كيفية تخفيف القوة العمومية عن المؤسسة الوطنية سونطراك

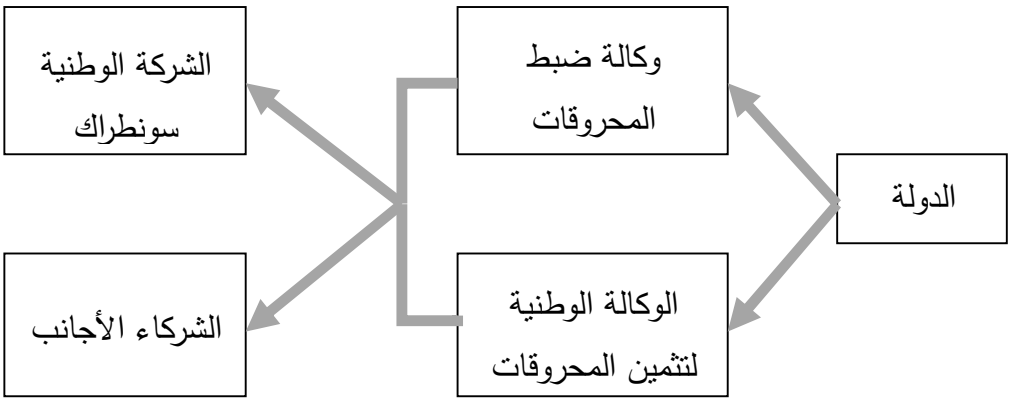

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المعطيات

على هذا الأساس ستخفف سونطراك عن مهام القوة العمومية لصالح هيئة تابعة للدولة وتكون قادرة على أداء دورها بصفة كاملة. التي أسندت لوكالتين هما: وكالة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT).

1- وكالة سلطة ضبط المحروقات: وهي وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، حيث تكلف على وجه الخصوص بـ: [1]

- التنظيم التقني المطبق على نشاطات التي يسيرها القانون؛
- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات؛
- دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين؛
- تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي؛
- تطبيق العقوبات والغرامات التي في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات.

[1]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:50، القانون رقم 05-07، المؤرخ في 2005/04/28، المنشور بتاريخ: 19/يوليو/2005، المادة:13، الصفحة: 11.

2- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط): تكلف هذه الوكالة خصوصا في بما يلي:[1]

- ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات؛
- تسيير وتحديث بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات؛
- تسليم رخص التنقيب؛
- القيام بعمليات طرح المناقصات عن المنافسة؛
- منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال وإبرام عقود البحث أو الاستغلال؛
- الدراسة والموافقة على مخططات التنمية؛
- التأكد من أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها؛
- ترقية تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازية؛
- المساعدة على ترقية الصناعة الوطنية؛
- تشجيع نشاطات البحث والتنمية.

غير أن هذه التعديلات التي أدخلت على الإطار التشريعي قد تبدو في نظر الشركاء الأجانب شكلية محضة، وقد تنعدم في نظرهم جدوى إلزامهم بالتعامل المباشر مع سوناطراك أو وكالة ألنفط بغرض إبرام أو تنفيذ عقود لاسيما وأن القرار يعود في نهاية المطاف للحكومة الجزائرية.[2]

من جهة أخرى يحضى الغاز الطبيعي في مشروع هذا القانون بأحكام خاصة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الوطنية والدولية من خلال ضمان حاجيات السوق الوطنية، ضمان الصادرات، إعداد أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي على نحو يحفز المتعاملين على تطوير المنشآت الضرورية لتلبية الطلب الوطني، تشجيع استهلاك المنتجات البترولية غير الملوثة وتشجيع استهلاك الغاز الطبيعي في النشاطات الاقتصادية مثل الكهرباء والنشطات الصناعية والبتروكيماوية.[3]

---

[1]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:50، القانون رقم 05-07، المؤرخ في 2005/04/28، المنشور بتاريخ: 19/يوليو/2005، المادة:14، الصفحة: 11.

[2]- محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد: 20. ص: 43.

[3]- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، **دراسة مشروع القانون المتعلق بالمحروقات**، 26 سبتمبر 2005.

الفرع الرابع: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 2006

بعد ردود الأفعال المناوئة لسياسة قطاع المحروقات بخصوص قانون 2005 فقد تم تعديل بعضها وكانت على الشكل التالي:

أ- ففي الصيغة الأولى لم يكن يُلزم الشركة الوطنية سونطراك بأن تكون طرفاً في جميع عقود البحث والاستغلال التي يبرمها الشريك أو مجموعة شركاء أجانب، والامتياز الوحيد الذي منح الحق لها كي تصبح لاحقاً شريكاً بحيازة حصة تتراوح بين 20 و30% إذا كانت لديها الرغبة في ذلك؛ [1]

ب- يعيد القانون التي تمت مراجعته القاعدة القديمة التي تجعل من سونطراك الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود، سواء تعلق الأمر بالبحث والاستغلال أو النقل والتكرير؛

ت- وتتضمن أحكام القانون الجديد فرض رسوم على الفوائد الاستثنائية لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سونطراك في إطار قانون 1986 والمعدل في 1991، وكان هذا نتيجة لارتفاع المهم في أسعار البترول.

ويطرح حينئذ التساؤل عما إذا كانت الحكومة الجزائرية قد تراجعت بفضل المعطيات الجديدة عن جميع التنازلات ذات الوجه الليبرالي التي كانت قدمتها في القانون الجديد في الصبغة الأولى(2005). ويبدو أنه من غير الممكن الإجابة بصورة قطيعة عن هذا التساؤل، لأن التعديلات المطروحة لا تشمل الجباية التي أصبحت مختلفة عن السابقة، ويتفق عموماً الخبراء على الاعتراف بأن الجباية الجديدة أخف من سابقتها. وتسعى الحكومة الجزائرية بعد المصادقة عليه إلى جلب الاستثمارات، مع قبولها بخفض رسوم الجباية مقابل تطور محسوس في الاستثمارات، وبالتالي التوسع في أرضية الجباية. لكن كل هذا لا يزال يعد نظرياً لحد الساعة، ذلك لأن جميع العقود الساري تنفيذها تخضع للقانون القديم، وأول نداء للمنافسة في إطار القانون الجديد لم يصدر إلا مؤخراً، لكنه يعد منطقياً التفكير بأن الجزائر إذ تسهل الدخول لمصادرها الطبيعية بهدف مضاعفة مداخلها، فإنها تقبل في نفس الوقت بمبدأ تقاسم الريع البترولي الذي يناسب أكثر شركاؤها. والخاصية الأخرى للإجراء الجديد تتعلق تحديداً بالوضعية الخاصة للمؤسسة الوطنية التي تتكفل بالقطاع، فسونطراك لم تعد تتمتع بالصلاحيات التي كانت تتمتع بها بصفتها قوة عامة لتختزل على الأقل من حيث المبدأ إلى مجرد متعامل عادي.

[1]- **Algérie guide des hydrocarbures 2007**, le guide des hydrocarbures est une publicqtion annuelle édilée par KPMG algérie SPA. P: 18.

التوسع الدولي للشركة الوطنية سوناطراك

تتدرج سياسة التوسع هذه بطبيعة الحال في سياق مسعى شامل الغاية منه توسع سوناطراك على الصعيد الدولي. ولا يدارى المسئولون الجزائريون لحظة دراسة المناقصات بعد الإعلان عن المنافسة الصادرة عنهم، عن ميلهم الواضح إلى إعطاء الأفضلية للمقترحات الواردة من متعامل ينتمى لبلد يكون أكثر قابلية لاحترام مبدأ المعامل بالمثل.[1] إن فتح سوقهم هو المفتاح الذي سوف تستخدمه سوناطراك لفتح باب الأسواق الخارجية. ومن الواضح في هذا المجال أن الأمور لم تتم كما كانوا يتصورون في البداية على خلفية التصريحات الليبرالية لشركائهم لاسيما الأوروبيون منهم. ويبدو أن الجزائر قررت حالًيا بعد أن واجهت مصاعب لم تكن قد أولتها أهمية في بداية الأمر مراجعة القانون الجديد للمحروقات، وهو الإجراء الذي فسره في الحين زبائنها الأوربيون بالضربة الموجعة الموجهة لمسار ليبرالية القطاع.

والإصلاح التي بدأت به الجزائر من المحروقات يجري في تطور تدريجي، ومن المتوقع أنه سيكون على الأقل خمس سنوات لأحداث آثاره، حيث أنها مصممة لتشجيع قطاع الاستثمار، وخفض التكاليف وتحسين الإنتاجية، وسيكون وسيتطلب هذا الإصلاح مما لاشك موارد مالية كبيرة، حيث سيكون له على المدى المتوسط تضارب في الآراء على انتهاج مثل هذه السياسات.[2]

[1]- محمد حابيلى، **مرجع سابق**، ص: 43.

[2]- Algérie guide des hydrocarbures 2007, **Ibid**. P: 05.

خلاصة الفصل الثالث:

استطاعت العولمة أن تقوم بهيكلة موازين الاقتصاد العالمي ككل من خلال أدواتها التي تُرغم كافة الدول على انتهاج الطريق التي سطرته لها، وتفتح ظاهرة العولمة في طياتها فرص مهمة كالاهتمام بالنمو القائم على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج ونقل التكنولوجيا لها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين قد ينجم عنها مخاطرة على بعض الحكومات لإتباعها لسياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي، والتنمية الاقتصادية.

إن التقلبات الدولية التي شهدها العالم، كان لها وقعها على السياسة الاقتصادية الجزائرية تمثلت في قرار التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام المبادرة الفردية وخاصة الاستثمار الأجنبي، وظهر أثرها جلياً على قطاع المحروقات أكثر من غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب الإيرادات البترولية الكبيرة الذي توفره صناعة البترول والبعد الاستراتيجي للمحروقات.

رغم ايجابية هذه التقلبات التي انعكست على قطاع المحروقات من خلال استفادته من النقلة السريعة للتكنولوجيا وتحسين الإنتاجية ورؤوس الأموال والانفتاح العالمي للأسواق إلا أنها فرضت عليه تحديات كبيرة، تحد من تدخلات الدولة، وإعادة هيكلة هذا القطاع بصفة عامة وفق الفكر الليبرالي الجديد، فالجزائر اليوم تواجه هذا التحدي لأنه كان يعتمد على "القطاع العام" كدافع للنمو، وهذا الأخير يشكل عبئاً ثقيلاً على المدخرات القومية التي أصبحت تخل بالتوازن على المستوى الخارجي.

الخاتمة العامة

أولا- الخلاصة العامة

إنّ دراسة موضوع السّياسة الصناعية أدّى بنا إلى استكشاف بانوراما اقتصادية وذلك من خلال التّعوف على آثار التغيرات الهيكلية لقطاع المحروقات، في ظل كافة الشروط المكتنفة التي تحيط بنظام هذا القطاع، ويمنح قطاع المحروقات بعض إمكانيات التأقلم في حالات التقلبات الدولية، دعمتها أولاً السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة للجزائر في ثمانينات القرن الماضي، ابتداءاً من إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات مروراً بخوصصتها وفتحها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الذي نراه هذا الأخير أحد أهم المراحل انفتاحاً على المستوى الدولي.

كذلك فإن تأثير السّياسة الصناعية لهذا القطاع لا تتحدّد بصفة منعزلة ولكن تتحدّد في سّياق سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والمعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السّياسات الجزئية الأخرى من جهة وأهداف السّياسة الصناعية لها من جهة أخرى، وهو ما يضع بعض السياسات الصناعية في إطار السياسات الظرفية تحت لواء تغير السياسة وفقاً لتغير الظروف.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات البحث

انطلاقاً من طريقة الطرح المعتمدة والتي شملت أسلوب التحليل النظري للموضوع، مع محاولة تقييم الواقع من خلاله، وبعد اختبار صحّة الفرضيات المتبّناة، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1- فيما يتعلّق بالفرضية الأولى والتي مفادها إعطاء السّياسة الصناعية لقطاع المحروقات بعداً استراتيجياً وفق المستجدات الظّرف الاقتصادي الدولي، تحققت ذلك لأنّ استقرار النّظام الصناعي لهذا القطاع يلزمه مرونة هيكله وذلك لأن أغلب مخرجات هذا القطاع موجهة أساساً للتصدير وتضعها تحت ميكانزمات خارجية، وهذا ما يمكن أن نقول: إن السّياسة الصناعية لهذا القطاع تتعامل مع مختلف مستجدّات الظرف الاقتصادي لتحقيق أهدافها؛

2- فيما يتعلّق بالفرضية الثانية والتي مفادها أن ضعف فّعالية السّياسة الصناعية لقطاع المحروقات يعود إلى افتقادها للإطار الفكري والعلمي الذي يسمح لها بالإحاطة بكلّ الظروف، فلقد تحقّقت من خلال

وجهات النظر الخبراء في هذا الميدان الذين لم يتمكنوا حتى من التكهن بهذه الظواهر ناهيك عن تطبيقها في سياسات ، لذا عليها إعادة النظر فيها بما يخدم الاقتصاد وتحقيق التنمية وفق قواعد الشفافية والاندماج بالتدرج، وضبط إستراتيجية تنموية على مستوى الثروة والوفرة المالية الحالية؛

3- أمّا الفرضية الثالثة والتي مفادها أن كل محاولة لإصلاح السياسة الصناعية لقطاع المحروقات دون الأخذ بإمكانات القطاع سوف يحد من فعالية هذا الإصلاح، فلقد تحقّقت أيضاً، ذلك لأن هذا القطاع يتأثّر بالمحيط الذي يتواجد ضمنه، كما أن الأخذ بإمكانياته يسمح بتحديد معالم بناء هيكل هذا الصناعة، لذا فإن هذه الإمكانات تعتبر أداة إستراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من تقوية وضعها التفاوضي أمام وضع تدابير السياسة الصناعة لها.

ثالثا: عرض نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة تم التوقف على جملة من النتائج:

1- هناك ترابطاً بين أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة التي صّممها الاقتصادي نيكولا كالدور (N. Kaldor) فكل محاولة لرفع معدل النمو الاقتصادي يصاحبه تدهور في رصيد الميزان التجاري، أي أن كل محاولة لتحريك النمو الاقتصادي تصطدم بالقيد الخارجي، وبالتالي تقييد النمو للحفاظ على التوازن الخارجي، لكن تقييد النمو ينتج عنه زيادة معدل البطالة، غير أن التوازن الخارجي يمكن بلوغه دون خفض معدل النمو. ومن جهة أخرى لم يتحقق هذا النموذج في الجزائر لاعتبارات عديدة؛

2- ولصياغة أي سياسة صناعية لقطاع معين من أجل بلوغ أحسن النتائج المرجوة يستوجب التعرف على ما يتوفر عليه هذا القطاع من مميزات، خصائص، من أجل إدراك الفرص المتاحة أمام المخاطرة المحدقة؛

3- لقد بينت الدراسة أن الجزائر تمتلك إمكانات محروقاتية معتبرة خاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها (وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات...) رغم أهمية هذا الجانب ولكن لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على الكثير من الدول المصدرة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل (تربطها بأوروبا ودول أفريقية) دوراً بارزاً مكنها من احتلال الصدارة كممون رئيسي لمجموعة معتبرة من الدول؛

4- لقد اعتمدت الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير من أجل التنمية، إلا أن هذا القطاع لا يوحي أنه يساير النواحي الاجتماعية للفرد الجزائري كتوفير مناصب شغل رغم أنه يخلق الثروات؛

5- إن إيرادات المحروقات هي مداخيل ريعية ظاهرية لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية: كنمو الدخل القومي ودخل الفرد ومعدلات الاستثمار، أي أنها

مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة؛

6- لإعطاء السياسة الصناعية في هذا القطاع بعد تنظيمي وتوجيهي يجب أن تساندها مختلف السياسات الظرفية الملائمة والعكس صحيح، فمثل ما كان الانضمام إلى منظمة الأوبك (سياسة صناعية) لزم لها أن تساندها في قرارات خفض الإنتاج أو زيادته (سياسة ظرفية)؛

7- أن التقلبات السعرية للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالاً أو توازناً، وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما ساهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور الاحتياطات والصادرات ...الخ؛

8- إن الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للتقلبات الخارجية، ما دام معتمداً على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل، وإذا كانت التقلبات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها كثورة الارتفاع في الأسعار السنوات الأخيرة (بداية عام 2004) قد أكدت أن استقرار وتوازن الاقتصاد، الذي لا يمكن أن يتعدّ مداه القصير، لأن استغلال واستخدام الفائض المالي يبقى بعيداً عن التنمية المستديمة؛

9- لقد لمسنا أن السياسة الصناعية في قطاع المحروقات الجزائرية تقوم على تغيير أو تعديل محتواها تماشياً مع مستجدات الظروف الدولية التي تؤثر على هذا القطاع؛

10- إن السياسة الصناعية لقطاع المحروقات اعتمدت على أنظمة رئيسية كان يشكل التأميم فيها الأسلوب الأمثل لسيطرة الدولة على ثرواتها الطبيعية وطريقاً اقتصادياً لتوفير الموارد المالية ورقابتها مالياً لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ثم جاء نوعاً من فتح القطاع تحت حجة العولمة الاقتصادية تجلت في الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الدولي القائم على أساس العدل والمساواة بين الدول النامية والأكثر تقدماً ؛

11- بعد تخفيف من المهام العمومية لشركة لسونطراك (إنشاء وكالتين مستقلتين لذلك) يمكن أن تشهد هذه الشركة تطوراً كشركة قوية، عندما تتفرغ لمهامها الأصلية (فن التسيير، التسويق، الإنتاج، الاستثمار خارج الجزائر، التكوين) وتتخلص من مهام السلطة العمومية العقدة، كما أن مكانة سونطراك وقدرتها التنافسية مصونة بفضل سيطرتها على أكثر من 40% من الحقول من جهة، وتفضيلها بحق الشفعة في

حدود 30% من الاكتشافات الجديدة طبقا للقانون الحالي من جهة أخرى.

رابعا: التوصيات المقترحة

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم عدد من التوصيات التالية:

1- إعادة توزيع صلاحيات تسيير هذا القطاع (استرجاع الوزارة بعض صلاحيات السلطة العمومية) من جهة، وفرض آليات التدقيق والرقابة على نشاط سونطراك وكل المتعاملين في هذا القطاع؛

3- في ظلّ الوفرة المالية لإيرادات المحروقات يجب يغتنم هذا القطاع على تطوير الطاقات المتجددة وهذا لإمكانات المساحات الشاسعة الملائمة لذلك، وهذا لما لها من فوائد مهمة على جميع الأصعدة؛

2- على كافة الجهات الرسمية المكلفة بصياغة التشريعات المتعلقة بالمحروقات أن تضع تصور مبني على كافة الظروف المحلية في سياق التأثيرات الدولية وهذا بدراسة أثر تفاعل مجمل العلاقات القائمة والمحتملة في هذا القطاع.

خامسا: آفاق البحث

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر، تبين لنا أنه موضوع يفتح الآفاق لدراسات مستفيضة لجزئياته أو مكملة له أمام الطلبة والباحثين الراغبين في التطرق إلى ذلك، وعليه يمكن أن نطرح في آخر بحثنا هذا المواضيع التالية كمشاريع للدراسة:

- تقييم بيئة صناعة معينة في ظل السياسة الصناعية الراهنة؛
- تصور جديد لاندماج السياسة الصناعية في سياق العولمة؛
- دراسة أثر تفاعل العلاقات القائمة في نموذج صناعي معين.

الملاحق

الملحق رقم (01):

بعض وزراء الطاقة والمناجم

أسماء السادة المدراء	تاريخ التكليف بالمهام
عبد السلام بلعيد	1965 - 1977
عبد الرحمن الأمين خان	
عبد المجيد عطار	
خليل شكيب	2003 -

المصدر: المعطيات مستقاة من مراجع مختلفة.

رؤساء المدراء العامين (PDG) لمجموعة شركة سونطراك منذ عام 1964

أسماء السادة المدراء	تاريخ التكليف بالمهام

عبد السلام بلعيد	أفريل 1964- أفريل 1966
سيد أحمد غزالي	أفريل 1966- مارس 1979
بلقاسم نبي	مارس 1979- جويلية 1981
مراد خلاف	جويلية 1981- فيفري 1985
يوسف يوسفي	فيفري 1985- أوت 1988
صادق بوسنة	أوت 1988- سبتمبر 1989
عبد الحق بوحفص	سبتمبر 1989- أكتوبر 1995
نزيم شريف الدين زويوش	أكتوبر 1995 – جويلية 1997
عبد المجيد عطار	جويلية 1997 – جانفي 1999
عبد الحق بوحفص	جانفي 1999 – فيفري 2000
خليل شكيب	فيفري 2000 – ماي 2003
جمال الدين خان	ماي 2003 – جويلية 2003
محمد مزيان	جويلية 2003 -

المصدر: المعطيات مستقاة من مراجع مختلفة.

الملحق رقم (02):

معاملات التحويل في صناعة المحروقات*

1- مقاييس الطول والمساحة:

• البوصة = 0,0254 من المتر • القدم = 0,333 من الياردة = 12 بوصة = 0,305 من المتر

• الياردة = 3 قدم = 36 بوصة = 0,914 من المتر.

• المتر = 1,093 ياردة = 3,281 قدم = 39,37 بوصة = 0,001 من الكيلومتر.

• الكيلومتر = 1000 متر = 0,621 من الميل • الميل = 1760 ياردة = 1,609 كيلومتر.

• القدم المربع = 0,093 من المتر المربع • الياردة المربعة = 9 أقدام مربعة = 0,836 من المتر المربع .

• المتر المربع = 1,196 ياردة مربعة = 10,764 قدم مربع.

• الفدان = 0,405 من الهكتار = 4840 ياردة مربعة .

• الهكتار = 0,01 كيلومتر مربع = 2,471 فدان.

• الكيلومتر مربع = 0,386 من الميل المربع = 100 هكتار •الميل المربع = 2,590 كيلومتر مربع.

2- المقاييس المكعبة و الموازين:

• البوصة المكعبة = 16.387 سم^3 .

• البانيت = 0.682 لتر.

• اللتر = 1000,03 سم^3 = 61,026 بوصة مكعبة = 1,7598 بانيت = 0,264178 جالون أمريكي = 0,219975 جالون إمبراطوري = 0,035317 قدم مكعب = 0,00629 برميل أمريكي= 0.01 هكتولتر.

• الجالون الأمريكي = 3,78533 لتر • الجالون الإمبراطوري = 4,54596 لتر القدم المكعب = 28,316 لتر.

• البرميل الأمريكي = 9702 بوصة مكعبة = 158,984 لتر = 42 جالون أمريكي = 34,9726

جالون إمبراطوري = 5,6146 قدم مكعب = 0,15899 م^3

• الهيكتولتر = 100 لتر • الطن البريطاني = 100 قدم مكعب .

• الطن المتري = 0,98421 طن بريطاني .

*- وضعت هذه المقاييس باشتراك معهد البترول الأمريكي مع الجمعية الأمريكية لاختيار المواد بعنوان "جداول مقاييس البترول" ونشرت في مجلة البترول – السنة السابعة – أفريل 1969، ص: 58.

الملحق رقم (03):

التدفقات اليومية للبترول الخام والمكرر لدول المنضوية لمنظمة الأوبك (OPEC) وهذا

	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا وضاحية المحيط الهادي	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط	إلى جميع أنحاء العالم
الشرق الأوسط	**2,595**	**2,568**	**12,458**	**175**	**582**	**540**	**18,919**
إيران	758	0	1,801	0	153	0	2,713
العراق	512	769	599	0	0	60	1,940
الكويت	312	149	1,945	2	39	0	2,446
قطر	0	0	801	0	0	0	801
السعودية	959	1,634	4,902	88	340	457	8,380
الإمارات العربية	54	16	2,409	85	51	23	2,639
إفريقيا	**2,757**	**2,707**	**336**	**105**	**125**	**6**	**6,036**
الجزائر	496	577	85	66	72	2	1,298
أنغولا	298	672	69	0	27	0	1,065
نيجيريا	632	1,396	85	0	0	0	2,113
ليبيا	1,331	62	97	40	27	4	1,560
آسيا الشرقية	**0**	**43**	**347**	**0**	**0**	**0**	**391**
اندونيسيا	0	43	347	0	0	0	391
أمريكا اللاتينية	**211**	**1,392**	**138**	**1,320**	**12**	**0**	**3,072**
الإكوادور	0	232	14	144	0	0	391
فنزويلا	211	1,160	123	1,176	12	0	2,682

في عام 2008

الوحدة: ألف برميل

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008 www.opec.org.

الملحق رقم (04):

الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول الخام بين عامي 1989-2008

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
الاحتياطي المؤكد	995,683	993,278	997,021	1,002,075	1,003,418
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي المؤكد	1,009,354	1,018,867	1,034,291	1,040,092	1,046,094
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الاحتياطي المؤكد	1,190,338	1,198,953	1,209,545	1,219,351	1,295,085
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي المؤكد	1,190,338	1,198,953	1,209,545	1,219,351	1,295,085

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008 www.opec.org.

الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي بين عامي 1989-2008

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
الاحتياطي المؤكد	125,815	129,830	136,666	140,002	142,358
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي المؤكد	143,520	142,667	146,529	148,936	151,779
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الاحتياطي المؤكد	150,730	159,776	172,953	173,558	175,098
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي المؤكد	175,379	176,272	176,429	179,554	182,842

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008 www.opec.org.

الملحق رقم (05):

البترول الخام والغاز الطبيعي الجزائري في حالات الاحتياطي المؤكد والإنتاج والتصدير بين عامي 1989-2008

البترول الخام										
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي	9,236	9,200	9,200	9,200	9,200	9,979	9,979	10,800	11,200	11,314
الإنتاج	727.3	783.5	803	756.5	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3
التصدير	280.5	280.6	344.7	279.4	308	329.2	332.8	390.8	373.1	549.4
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11,314	11,314	11,314	11,314	11,800	11,350	12,270	12,200	12,200	12,200
الإنتاج	749.6	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1,352	1,368.8	1,371.6	1,356
التصدير	414.6	461.1	441.5	566.2	741	893.2	970.3	947.2	1,253.5	840.9
الغاز الطبيعي										
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي	125,815	129,830	136,666	140,002	142,358	143,520	142,667	146,529	148,936	151,779
الإنتاج المسوق	48,400	51,600	53,910	52,465	53,140	51,157	55,622	59,024	67,714	72,511
التصدير	29,420	31,330	33,890	35,488	35,054	31,693	37,356	40,970	48,740	52,690
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	150,730	159,776	172,953	173,558	175,098	175,379	176,272	176,429	179,554	182,842
الإنتاج المسوق	81,507	83,119	78,240	80,367	82,829	82,009	89,235	88,209	84,827	86,505
التصدير	59,320	61,693	56,975	57,864	59,850	59,637	64,266	61,071	58,907	59,670

الوحدة: **البترول الخام** الاحتياطي: مليون برميل
الإنتاج/التصدير: ألف برميل/ يومياً

الغاز الطبيعي الاحتياطي: مليار متر مكعب
الإنتاج/التصدير: مليار متر مكعب/سنوياً

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008 www.opec.org.

فهرس المحتويات

الإهداء I
كلمة شكر..... II
الملخص باللغة العربية III
الملخص باللغة الفرنسية III
خطة البحث IV
قائمة الجداول V
قائمة الأشكال VI
قائمة الملاحق VII

المقدمة العامة (أ-ث)

تمهيد ..... ب
الإشكالية ..... ب
الفرضيات ..... ت
أهمية الموضوع ..... ت
أهداف الدراسة ..... ت
تحديد إطار الدراسة .....ث
مبررات اختيار الموضوع ..... ث

الفصل الأول : الأسس النظرية للسياسة الصناعية (01-43)

تمهيد 02
المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية 03
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية: المفهوم، الأنواع 03
المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية 08

المبحث الثاني: السياسة الصناعية 11
المطلب الأول: ماهية الصناعة 11
المطلب الثاني: تحليل مدلول السياسة الصناعية 17
المطلب الثالث: أدوات التدخل في السياسة الصناعية 20
المطلب الرابع: طبيعة علاقة السياسة الصناعية مع نموذج: هيكل-سلوك-أداء 21
المبحث الثالث: هيكل (بنية) الصناعة 25
المطلب الأول: مفهوم هيكل الصناعة 25
المطلب الثاني: الأبعاد المكونة لهيكل الصناعة 27
الفرع الأول: التركز الصناعي 27
الفرع الثاني: عوائق الدخول إلى الصناعة 28
الفرع الثالث: تمييز منتجات الصناعة 31
الفرع الرابع: درجة التكامل بين المنشآت في الصناعة 32
المطلب الثالث: دعم التنمية الاقتصادية وفق السياسة الصناعية 34
الفرع الأول: مفهوم التنمية الصناعية 34
الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية الصناعية 36
خلاصة الفصل الأول 42

الفصل الثاني: المحروقات في الجزائر :تاريخها، إمكانياتها (44-79)

تمهيد 45
المبحث الأول: الموارد الناضجة وأهميتها الاقتصادية 46
المطلب الأول: ماهية الموارد الناضجة 46
المطلب الثاني: ارتباط الموارد الناضجة بالتنمية الاقتصادية 48
المطلب الثالث: المحروقات أهم مصادر الطاقةحالياً 50
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة فعلاً في أسعار البترول 56
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري الريعي 62
المطلب الأول: الريوع الطاقوية واقتصادياتها 62
المطلب الثاني: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات الجزائرية 66
المطلب الثالث: الجزائر العضو النشط في منظمة الأوبك..... 69

المبحث الثالث: إمكانات قطاع المحروقات الجزائرية 71
المطلب الأول: الاحتياطات المؤكدة من المحروقات 71
المطلب الثاني: تطور شبكة نقل المحروقات 74
المطلب الثالث: ميزات خاصة للمحروقات الجزائرية 76
خلاصة الفصل الثاني 79

الفصل الثالث: جوانب السياسة الصناعية لقطاع المحروقات الجزائرية (80-129)

تمهيد 81
المبحث الأول: الصناعة الطاقوية في خضم التقلبات الدولية 82
المطلب الأول: مدخل إلى التقلبات الدولية 82
المطلب الثاني: أثر التقلبات والتحولات الدولية على الهيكلة الاقتصادية 83
الفرع الأول: التحولات الدولية 83
الفرع الثاني: التقلبات الدولية 87
المبحث الثاني: السياسة الصناعية للقطاع في ظّل الإصلاحات الاقتصادية 90
المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية لقطاع المحروقات 90
المطلب الثاني: استقلالية قطاع المحروقات 96
المطلب الثالث: كيف خَوصص قطاع المحروقات 101
المبحث الثالث: السياسة الصناعية بخصوص الاستثمار الأجنبي في القطاع 105
المطلب الأول: النماذج الرئيسية للعقود البترولية 105
الفرع الأول: عقد الامتياز 105
الفرع الثاني: عقد تقاسم الإنتاج 106
الفرع الثالث: عقود الخدمات 107
المطلب الثاني: تحليل السياسات الصناعية للاستثمار الأجنبي 108
الفرع الأول: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 1986..... 108
الفرع الثاني: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 1991..... 115
الفرع الثالث: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 2005..... 122
الفرع الرابع: السياسة الصناعية من خلال أحكام قانون 2006..... 127
خلاصة الفصل الثالث 129

الخاتمة العامة (134-130)

الخلاصة العامة 131
نتائج اختبار فرضيات البحث..... 131
عرض نتائج البحث 132
التوصيات المقترحة..... 134
أفاق البحث 134

الملاحق (140-135)

الملحق رقم (01) 136
الملحق رقم (02) 137
الملحق رقم (03) 138
الملحق رقم (04) 139
الملحق رقم (05) 140

قائمة المراجع (150-145)

المراجع باللغة العربية 145
المراجع باللغة الأجنبية 149

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1994.

2- بول آ. ساموبلسن وآخرون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

3- جيمس جوارتيني وآخرون، **الاقتصاد الجزئي**، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1987.

4- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد-المجتمع-السياسة)**، دار الفجر، القاهرة- مصر، 2004.

5- روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،1994.

6- سيد فتحي أحمد خولي، **اقتصاديات البترول**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1408هـ.

7- شارلز وجاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)**، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001 .

8- عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ،1992.

9- عبد الغني بن محمد، **الأزمة المالية العالمية 2008**، دار البحار للنشر والتوزيع-الجزائر، 2008.

10- عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي (بين النظرية والتطبيق)**، الناشر: كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر،1995.

12- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

13- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، 2003.

14- فريد النجار، **إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة**، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2006.

15- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

16- محمد خميس الزوكة، **جغرافية الطاقة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر.

17- محمد صالح القريشي وآخرون، **التنمية الاقتصادية والزراعية**، جامعة الموصل-العراق، 1987.

18- محمد فاضل قفطان، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة الحوادث، بغداد- العراق، 1984.

19- ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

20- نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية، مصر، 1996.

الرسائل الجامعية:

1- الزين منصوري، **آليات وترقية الاستثمارات كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

2- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

3- حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفقرة: 1975-2004**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2006.

4- رابح محمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

5- سامية لحول، **التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

6- عبد الله بلوناس، **الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

7- عيسى مرزاقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة- الجزائر، **.**2007

8- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

9- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

10- كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،**.**2004

11- مختار لفكير, **إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق**, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر, **.**1993

12- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.

13- معزوز نشيدة, **دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر, "دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات"**, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة البليدة-الجزائر، 2005**.**

14- منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005**.**

المجلات، الجرائد، الوثائق، الملتقيات:

1- الأخضر عزي، **تحليل وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر**، التقرير العلمي عن المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان- الجزائر، 2004.

2- الأمم المتحدة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير عن البلدان الأقل نمواً**، جنيف- سويسرا، 1995**.**

3- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:35، القانون رقم 86-14، المؤرخ في 1986/08/19، المنشور بتاريخ: 1986/08/27، المادة:01، الصفحة:1483.

4- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:50، القانون رقم 05-07، المؤرخ في 2005/04/28، المنشور بتاريخ: 19/يوليو/2005، المادة:13، الصفحة: 11.

5- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:50، القانون رقم 05-07، المؤرخ في 2005/04/28، المنشور بتاريخ: 19/يوليو/2005، المادة:14، الصفحة: 11.

6- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد:63، القانون رقم 91-21، ويتمم القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/04، ص: 2392.

7- **الصباح الجديد**، جريد يومية، العدد1197، بتاريخ 24 جوان 2008.

8- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، **دراسة مشروع القانون المتعلق بالمحروقات**، 08 مارس 2005.

9- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، **دراسة مشروع القانون المتعلق بالمحروقات**، 26 سبتمبر 2005.

10- جمال سالمي، **السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004.

11- حيان أحمد سلمان، **الاقتصاد الريعي**، جريدة الثورة، تاريخ النشر 2008/05/13.

12- دورية Cread، العدد 47/46، الثلاثي الرابع 98، الثلاثي الأول 99.

13- بلقاسم زايري، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، مجلة محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة سطيف، الجزائر، العدد: 07، 2007.

14- عبد الرحمن تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد:08، الجزائر، جويلية 2006.

15- عبد المليك مزهودة، **الفكر الاقتصادي التسييري: من نموذج SWOT إلى نظرية الإستراتيجية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة بسكرة- الجزائر، ماي 2003.

16- مبارك بلاطة، **التغيير الهيكلي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات، دورية أكاديمية محكمة يصدرها المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد 3، جوان 2006.

17- **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، دار الأبحاث للترجمة، الجزائر، العدد:07، جانفي 2009.

18- محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد: 20.

19- مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط (الأسباب، التداعيات، التوقعات)**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد:08، الجزائر، جويلية 2006.

20- ياسر مفتي، **شرح العوامل المؤثرة فعلا على أسعار النفط الخام**، جريدة الشرق الأوسط، التاريخ النشر 2005/10/21.

مواقع الواب:

1- مصطفى العبد الله الكفري، **أسعار النفط كسلعة إستراتيجية قابلة للنضوب**، تاريخ الزيارة: 2009/10/04. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages:

1- Abd EL Hamid Brahimi, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991.

2- Abdelmadjid Bouzidi, **Questions actuelles de la planification algerienne**, ENAP-ANAL, Alger,1984.

3- Angelier .J.P, **Economie Industrielle (Eléments de méthode)**, OPU, alger ,1993.

4- Henri Madelin, **Pétrole et politique en méditerranée occidentale**, presses de la fondation des sciences politique Paris- France 1973.

5- Jacques Muller et autres, **économie – Manuel et application**, 3ème édition, Paris, DNOD, 2002.

6- Jean Masseron, **l'économie des hydrocarbures**, publication IFP, 3è édition Paris.

7- Karine Chapelle, **Économie industrielle**, Edition Vuibert, Paris France 2008.

8- Michael Porter, **Les choix stratégiques et concurrence**, France, Ed Economica, 1982.

9- Raymond Barre et autres, **Principes de politique économique**, OPU, Alger,1993.

Revues et documents:

1- Alain Balasse, **Regard sur trente ans d'économie industrielle**.

2- **Algérie guide des hydrocarbures 2007**, le guide des hydrocarbures est une publicqtion annuelle édilée par KPMG algérie SPA.

3- **Examen de la politique de l'investissement Algérie**, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, NATIONS UNIES, New York et Genève, 2004.

4- Henrik Uterwedde, **Politique industrielle ou politique de la compétitivité?**, Revue Cerfa (Comité d'études des relations franco-allemandes), N° 48, Novembre 2007.

5- Kouider Boutaleb, **La problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D: la cas de l'Algérie**, communication au séminaire « les politiques économiques : réalités et perspectives », Université de Tlemcen-Algérie, Novembre 2004.

6- Mourad Goumiri, **Monnaie et financement en Algerie**, thèse de Doctorat en science economique université d'Alger, 1985.

7- **Ou'est ce que le pétrole**, la Direction des relations publique Sonatrach, Alger – Algérie.

8- **Rapport annuel 2006** (Sonatrach)

9- **Revue Sonatrach**. la revue n°: 54 Septembre /Octobre 2007.

10- Sonatrach Rapport Annuel 2001.

11-François Moreau, **Dynamiques Industrielles et Stratégies Concurrentielles**, Conservatoire National des Arts et Métiers- France.

Sites Internet:

1- www.opec.org.12/10/2009 OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008.

2- www. Sonatrach-dz.com/activitétrasportparcalisation.(07/10/2009)